الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

الموضـــــوع:

التسهيلات الجمركية ودورها في تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية

إعداد الطلبة:
- كمرشو علي
- رشدان شعيب
- بسر الجباري

إشراف:
- د. خضير عقبة

لجنة المناقشة

.....	.....	رئيسا
د. خضير عقبة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
.....	.....	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

الموضـــــوع:

التسهيلات الجمركية ودورها في تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية

إعداد الطلبة:
- كمرشو علي
- رشدان شعيب
- بسر الجباري

إشراف:
- د. خضير عقبة

لجنة المناقشة

.....	.....	رئيسا
د. خضير عقبة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
.....	.....	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

اهداء

"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات"

بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب اليوم نقطف ثمارها والحمد لله، اهدي تخرجي إلى أملي في الحياة وقرة عيني وسر نجاحي أمي الغالية أدامها الله وأطال في عمرها، وإهداء إلى روح أبي الراحل الذي علمني كيف أمسك بالقلم وكيف اخط الكلمات بلا ندم، رحمك الله أبي ، إلى سندي زوجتي الغالية وابنتي قرة عيني،إلى عائلتي كل من أخواتي و إخوتي الذين وقفوا بجانبي، جميع الأصدقاء و الأقارب, شكري و ثنائي لأساتذتي و لجميع من ساندني طيلة هذه السنوات، الفضل لله ثم لكم جميعاً

من صميم القلب شكراً لكم ونسأل الله أن يتم فرحتنا دائماً

علـــي

اهداء

"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات"

إلى من أفضلها على نفسي ولما لا فلقد ضحت من أجلي ولم تدخر جهدا

في سبيل إسعادي على الدوام (أمي الحبيبة)

نسير في هذه الحياة ويبقى صاحب الوجه الطيب والابتسامة الضاحكة

والسيرة العطرة مسيطر على أذهاننا وتفكيرنا أبي العزيز أطال الله في عمرك

،إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية وأولادي فلذات كبدي إخوتي وأخواتي كل

باسمه جميع العائلة الكريمة وجميع الأصدقاء

الجبـــــــــاري

اهداء

التخرج ثمرة يحصل عليها من زرع البذور في أيام دراسته وهي النتيجة المستحقة له، وها أنا أحصل عليها وأهديها إلى قرة عيني أمي الغالية التي لم تبخل عليا يوما بحنانها وعطفها ووقوفها بجانبي طيلة حياتي والتي ستبقى تاج فوق رأسي حفظك الله ورعاك يا نبع الحنان

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه.صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم يبخل علي طيلة حياته (والدي العزيز)

والى زوجتي العزيزة صدقا وإخلاصاً والى أولادي جمعني الله بهم في حوض الجنة سجود وجدان و ذراعي الأيمن ماهر

و أهدي تخرجي إلى مصدر سعادتي إخواني و أخواتي و كل أهلي و أصدقائي و أحبابي. وزملائي، والى وطني الغالي شكرا كرسي الدراسة الذي عرفني على ناس أمثالكم كنتم ومازلتم وستبقون في قلبي.

شـــعيب

شكر

إيمانّا بمبدأ أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، فإننا نتوجه بالشكر الجزيل

للأستاذ الدكتور (خضير عقبة) الذي ساعدنا كثيرًا في مسيرتنا لإنجاز وكتابة

هذا البحث وكان له دورًا عظيمًا من خلال تعليماته ونقده البناء ودعمه

الأكاديمي، كما نوجه الشكر لأسرتنا فردًا فردًا الذين صبروا وتحملوا معنا

ومنحونا الدعم على جميع الأصعدة، ونشكر أصدقائنا والأحباب وكل شخص

قدم لنا الدعم المادي أو المعنوي

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة دور التسهيلات الجمركية في تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية ، اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمنا كل من الاستبيان كأداة لجمع المعلومات حاولنا التماشي مع عدد الاستمارات بهدف الوصول إلى نسبة مقبولة تعكس رؤى مجتمع الدراسة كما حاولنا التوفيق بين حجم العينة مهنيين ومسيري مؤسسات اقتصادية واعتمدنا في توصيل استمارة الاستبيان على عينة الدراسة والتسليم مباشرة قمنا بتوزيع 48 استمارة لتحصيل أكبر نسبة تمثيل ممكنة وقد تم تحليل النتائج بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS25) باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية، في الأخير توصلنا إلى جملة من **النتائج أهمها:**

- وجود أثر مهم ومباشر للتسهيلات الجمركية على أداء المؤسسات الاقتصادية
- تنمية وتعميق التفاهم بين الادارة الجمركية والمؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بالتسهيلات الجمركية
- تعمل المؤسسات الاقتصادية على تطوير منتجاتها وفق التسهيلات الجمركية
- من الضروري مواكبة التطورات الدولية في مجال الجمركة

الكلمات المفتاحية: التسهيلات الجمركية، المتعاملين الاقتصاديين، المؤسسات الاقتصادية

Summary: The study aims to understand the role of customs facilitations in the development of economic institutions' performance. The study employed a descriptive-analytical approach and used a questionnaire as a data collection tool. The goal was to achieve an acceptable number of responses that reflect the perspectives of the study's community. The sample consisted of professionals and managers of economic institutions, and 48 questionnaires were distributed to obtain a representative sample. The collected data were analyzed using the statistical package for social sciences (SPSS25) and various statistical tools and methods. In conclusion, several important results were obtained, including:

- The presence of a significant and direct impact of customs facilitations on the performance of economic institutions.
- Development and deepening of understanding between customs management and economic institutions regarding customs facilitations.
- Economic institutions work on developing their products in accordance with customs facilitations.
- It is necessary to keep up with international developments in the customs field.
- **Keywords:** Customs facilitations, economic operators, economic institutions.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	
شكر	
فهرس المحتويات	XI
فهرس الجداول	XV
فهرس الأشكال	XVII
فهرس الملاحق	XIX
مقدمة	أ
الفصل النظري / الأدبيات النظرية للدراسة	26
تمهيد	26
المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للتسهيلات الجمركية	27
المطلب الأول: ماهية إدارة	27
- الجمارك تعريف إدارة الجمارك	27
- نشأة إدارة الجمارك	28
- مهام إدارة الجمارك	31
المطلب الثاني: ماهية التسهيلات الجمركية	32
- تعريف التسهيلات الجمركية	32
المطلب الثالث: التسهيلات المتعلقة بالأنظمة الجمركية والامتيازات الجبائية	38
- التسهيلات المتعلقة بالأنظمة الجمركية	38
- التسهيلات المتعلقة بالامتيازات الجبائية	43
المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للمؤسسات الاقتصادية	48
- المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية	48
- المطلب الثاني: تصنيف المؤسسة الاقتصادية	49
- المطلب الثالث: أهداف وخصائص المؤسسة الاقتصادية	52

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة	53
- مطلب الأول: الدراسات التي تناولت التسهيلات الجمركية	**53**
- المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت المؤسسات الاقتصادية	**57**
- المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة	**61**
خلاصة الفصل	64
الفصل التطبيقي	65
المبحث الأول: مكونات ومنهجية الدراسة التطبيقية	66
مجتمع الدراسة وعينة الدراسة	66
إعداد الاستبيان وتفريغ بياناته	67
توزيع عبارات الاستبيان للمتغير المستقل والتابع	69
عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الجنس	71
عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الوظيفة	72
عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير المؤهل العلمي	73
عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الخبرة المكتسبة	74
عرض نتائج التحليل الوصفي للأبعاد السيكومترية (المتعلقة بالمؤسسة)	75
عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير عدد سنوات النشاط	76
عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الشكل القانوني	77
عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير بلد الاستيراد	78
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد الدراسة تحليل فقرات متغير التسهيلات الجمركية	80 80
تحليل فقرات متغير الأداء في المنظمة الاقتصادية	82
تحليل ثبات أداة الدراسة :بالنسبة للتسهيلات الجمركية	83
مصفوفة الارتباط بين التسهيلات الجمركية والأداء بالمؤسسة الاقتصادية	87
جدول تحليل التباين	88

معلمات النموذج المقدر	88
نتيجة الفرضية الرئيسية	89
خلاصة الفصل	90
خاتمة	91
قائمة المراجع	95

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	توزيع الاستمارات	66
02	أوزان الإجابات في سلم ليكرت الخماسي	68
03	درجة الاستجابة وفقا للمتوسط الحسابي	69
04	توزيع عبارات الاستبيان للمتغير المستقل والتابع	69
05	عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الجنس	71
06	عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الوظيفة	72
07	عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير المؤهل العلمي	73
08	عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الخبرة المكتسبة	74
09	عرض نتائج التحليل الوصفي للأبعاد السيكومترية (المتعلقة بالمؤسسة)	75
10	عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير عدد سنوات النشاط	76
11	عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الشكل القانوني	77
12	عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير بلد الاستيراد	77
13	تحليل فقرات متغير التسهيلات الجمركية	80
14	تحليل فقرات متغير الأداء في المنظمة الاقتصادية	81
15	تحليل ثبات أداة الدراسة :بالنسبة للتسهيلات الجمركية	82
16	تحليل ثبات أداة الدراسة بالنسبة لمتغير الأداء	85
17	مصفوفة الارتباط بين التسهيلات الجمركية والأداء بالمؤسسة الاقتصادية	87
18	جدول تحليل التباين	88
19	معلمات النموذج المقدر	88
20	نتيجة الفرضية الرئيسية	89

قائمة الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	نموذج الدراسة بحسب المتغيرات الواردة في الاستبانة	68
02	تمثيل عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الجنس	71
03	تمثيل عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الوظيفة	72
04	تمثيل عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير المؤهل العلمي	73
05	تمثيل عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الخبرة المكتسبة	74
06	تمثيل عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير نوع النشاط	75
07	تمثيل عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير عدد سنوات النشاط	77
08	تمثيل عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الشكل القانوني	78
09	تمثيل عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير بلد الاستيراد	79

قائمة الملاحق

الرقم	المحتوى
01	قائمة الاستبيان
02	قائمة المحكمين

مقدمـــــة

مقـــــدمـــة

تعتبـر التجـارة الخارجيـة الشـريان الأساسـي الـذي يـربط الـدول يبعضـها البعض, فهو الجزء الهام في الاقتصاد الوطني لأي بلد, إذ تعتبر أيضا القناة الرئيسية التي تمكن من التصدير والاستيراد, لان الهدف الرئيسي لقيام التبادل الخارجي هو زيادة دخل الدولة من العملة الصعبة من اجل رفع مستوى المعيشة, إذ انه ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن العالم الخارجي, حيث أنها لا تستطيع تلبية كل حاجيات المستهلكين.

وبحديثنا عن التجارة الخارجية وجب علينا التطرق إلى إدارة الجمارك وهذا راجع إلى الارتباط الشديد بينهما حيث تعتبر إدارة الجمارك الهيئة المسؤولة عن تنفيذ سياسات الجمارك وتطبيق القوانين واللوائح الجمركية وتهدف إدارة الجمارك إلى تنظيم وتنفيذ العمليات الجمركية بشكل فعال ، وفي الامتثال للقوانين والأنظمة الجمركية الوطنية والدولية وهي جزءًا حيويًا من البنية التحتية للتجارة الدولية وتلعب دورًا مهمًا في تنظيم حركة البضائع عبر الحدود.

تتأثر إدارة الجمارك بشكل كبير بالتطورات الحديثة، وهذا التأثير يمكن أن يسهم في تحقيق الإيجابية في عدة جوانب، من خلال زيادة الكفاءة وتسريع الإجراءات واستخدام التكنولوجيا في إدارة الجمارك، كما يمكن تحسين كفاءة العمليات وتسريع إجراءات التفتيش والتخليص الجمركي،مما يساهم في تقليل الزمن اللازم لإتمام الإجراءات وتسهيل حركة البضائع عبر الحدود.

إذ تعد الأنظمة الجمركية الاقتصادية آليات تهدف إلى تعزيز تطور بعض النشاطات الاقتصادية (التصدير) و تقوية الإمكانيات التنافسية للشركات في الأسواق الخارجية بفضل المزايا التي تقدمها على الصعيدين المالي و الاقتصادي.

فالتسهيلات المقدمة من طرف إدارة الجمارك جاءت في إطار سياسة اقتصادية مع المؤسسات الاقتصادية وأكثر من يهم هذه المؤسسات سواء كانت مصدرة أو مستورة هو إتمام الإجراءات والشكليات الجمركية في أسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف

الإشكالية/

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

ما هو دور التسهيلات الجمركية في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

ولتبسيط الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مستويات اعتماد التسهيلات الجمركية في المؤسسات محل الدراسة؟
- هل يوجد آليات معتمدة من قبل الجمارك لتسهيل عملية الجمركة ؟
- هل للتسهيلات الجمركية دور من خلال ما تضمنته من فقرات في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة/

للإجابة عن التساؤلات السابقة نتبنى الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك العديد من الآليات المطبقة لتسهيل الإجراءات الجمركية

الفرضية الثانية: يوجد اعتماد على التسهيلات الجمركية في المؤسسات محل الدراسة

الفرضية الثالثة: يوجد دور للتسهيلات الجمركية من خلال ما تضمنته من فقرات في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية

مبررات اختيار الموضوع/

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة دوافع:

ـ إبراز أهمية الدور الذي تلعبه الجمارك الجزائرية في إطار إشرافها على نشاطات المؤسسات الاقتصادية

ـ إبراز دور التسهيلات الجمركية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

ـ توفير مرجع بحث آخر للطلبة والباحثين في هذا الموضوع لما له من أهمية علمية

ـ بعد إجراءنا لمسح شامل للكثير من البحوث العلمية بجامعتنا وجدنا ندرة علمية حول البحث في هذا الموضوع وهو ما دفعنا لاختياره كموضوع جديد مازال يحتاج البحث

أهداف الدراسة وأهميتها /

ـ أهداف الدراسة :

*تحليل دور التسهيلات الجمركية في أداء المؤسسة الاقتصادية

*الوقوف على واقع إدارة الجمارك وطريقة تعاملها مع الشريك الاقتصادي

*معرفة مدى توافق الإدارة الجمركية مع المؤسسات الاقتصادية

ـ أهمية الدراسة:

تبـرز أهميـة موضـوع دور التسـهيلات الجمركيـة فـي أداء وتطـوير المؤسسـات الاقتصـادية فـي اعتبـاره أول موضـوع يحـدد كمـذكرة تخـرج فـي قسـم العلـوم التجاريـة بجامعة الوادي

حدود الدراسة /

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى نتائج الدراسة فان ذلك ارتبط بحد مكاني وآخر زماني

الحدود المكانية/ في هذه الدراسة حاولنا معرفة أراء أعوان إدارة الجمارك ومسيري المؤسسات الاقتصادية الناشطين في الاستيراد والتصدير ضمن حدود مكانية في الجزائر وبالضبط في ولاية الوادي

الحدود الزمانية/ لم تكن هناك حدود زمنية مضبوطة من توزيع استمارة الاستبيان إلى آخر استرجاع آخر استمارة

منهج الدراسة/

اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي قصد وضع تصورنا عن الموضوع ، وذلك من خلال تحديد المشكل ودراسته بالاعتماد على مجموعة من الفرضيات وكذلك اختيار الوسيلة العلمية الاستبيان لأنها الأنسب لموضوع الدراسة

مرجعية الدراسة/

تم الاعتماد على عدة مراجع مختلفة ومتنوعة من كتب ومجلات ومقالات علمية ومواقع الكترونية موثقة، إضافة إلى الرسائل العلمية والقوانين والتشريعات الخاصة

بالجمارك وقد تم اعتمادها في الجانب النظري من الدراسة، ودراسة حالة من خلال الاستبيان المرفق

هيكلة الدراسة/

تنقسم الدراسة إلى فصلين أساسين نظري يتضمن الأدبيات النظرية لكل من الجمارك والتسهيلات الجمركية والمؤسسة الاقتصادية وتبيين دور التسهيلات الجمركية في أداء المؤسسات الاقتصادية، وفصل تطبيقي كدراسة ميدانية للموضوع من خلال تبيين الإجراءات المتبعة والإحصاء الاستدلالي للدراسة الميدانية

الفصل النظري

الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد:

إذا كانت التسهيلات الجمركية هي مفهوم يشير إلى الإجراءات والسياسات التي تتبعها الدول والهيئات الجمركية لتسهيل حركة البضائع عبر الحدود الجمركية، فان ذلك يهدف إلى تقليل التعقيدات الجمركية والبيروقراطية، وتحقيق تسهيلات في الإجراءات الجمركية، وتقليل التكاليف والزمن المستغرق في تصفية البضائع، وذلك من أجل تعزيز التجارة الدولية وتحفيز النمو الاقتصادي

ولدراسة هذا الموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث

*المبحث الأول والثاني تم تخصيصهم لإيضاح الجانب النظري

*المبحث الثالث خصص لعرض دراسات تناولت جزء من الموضوع أو موضوع مشابه له

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتسهيلات الجمركية

يشير الإطار المفاهيمي للتسهيلات الجمركية إلى المبادئ والسياسات التي تحكم تنفيذ الإجراءات الجمركية بطرق تسهيلية وترويجية، يهدف هذا الإطار إلى توضيح تسهيل حركة البضائع عبر الحدود الجمركية وتعزيز التجارة الدولية وتحقيق الفعالية والكفاءة في إجراءات التفتيش والتفريغ الجمركي

المطلب الأول: ماهية إدارة الجمارك

أولا: تعريف إدارة الجمارك

تعرف الجمارك بأنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقرر عليها، حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، وإن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها، ولضمان فاعلية القوانين الجمركية وسرعتها وانضباط تنفيذ أحكامها أصبغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ وفي حدود الاختصاص.

تعد الضرائب الجمركية وسيلة من وسائل تحصيل الموارد المادية للخزينة العمومية وأداة حمائية من منافسة السلع الأجنبية،غير أنه الهدف يختلف اليوم من دولة لأخرى، ففي الدول المتقدمة لا تشكل حصيلة الجمارك سوى نسبة بسيطة من الإيرادات الضريبية، وهذا يعني محدودية الدور الجبائي فيها، بينما نجدها ذات نسبة عالية في الدول النامية حيث الأهمية البالغة للدور الجبائي فيها[1].

فالجمارك جهاز إداري وتنظيمي تابع لوزارة المالية يتولى تنفيذ ورسم السياسة الجمركية لها بناء على الأوامر والتعليمات التي تصدرها الحكومة وفق إطار قانوني وتعليمات محددة وضعت من قبل الدولة بما يكفل تحقيق المصلحة العليا للبلاد من حيث

[1] – سهيلة بعلي، الإبداع ودوره في تحسين أداء المنظمة دراسة حالة الجمارك الجزائرية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014، ص 65.

حماية الاقتصاد الوطني والرقابة على الواردات والصادرات ودعم الصناعات المحلية وبناء الأمن الاجتماعي وذلك من خلال مكافحة التهريب والمخدرات والرقابة على السلع والأشخاص بما يكفل تحقيق إيراد مالي للدولة وحماية أمنها[1].

ثانيا: نشأة الجمارك الجزائرية

عرفت الجمارك الجزائرية بوصفها هيئة وطنية نظامية مؤهلة قانونا لمراقبة العمليات التجارية والمالية مع الخارج، تحولات جذرية وتطورت عميقة ارتبطت بالتطورات التي مر بها الاقتصاد الوطني في مختلف مراحله.

1 – فترة ما بين 1962 –1969:

تميزت هذه المرحلة بـ[2]:

- ✓الرقابة الجمركية المحدودة للتجارة الخارجية لعدة أسباب موضوعية؛
- ✓استمرار العمل بالقوانين والنظم الفرنسية إلا ما تعارض منها مع السيادة الوطنية؛
- ✓فيفري 1963: إنشاء رسم خاص على الواردات مقدرة بـ 3%؛
- ✓ماي 1963:تحديد نظام الحصص الذي يحدد كمية السلع المستوردة كمحاولة لرقابة التجارة الخارجية؛
- ✓أكتوبر 1963:إنشاء أول تعريفة جمركية جزائرية؛
- ✓أفريل 1964: إحداث آليات مراقبة الصرف؛
- ✓ فيفري 1986:تمت مراجعة نظام التعريفة وتعديله باعتماد تعريفات جديدة.

2 – فترة ما بين 1970 –1978:

تميزت هذه الفترة بعدة أحداث عرفتها البلاد منها[3]:

---

[1] – محمد مراح، سمية عامري، الجمارك ودورها في حماية المنتوج الوطني، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2022/2021، ص 06.

[2] – موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر، دار الحديث للكتاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2007 ،ص 99.

[3] – ياسين مكيو، تطبيق الإجراءات الجمركية على البضائع المستوردة عبر النقل البحري دراسة حالة استيراد السيارات عبر ميناء جن جن –جيجل، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010، ص 04.

✓ تأميم تدريجي للتجارة الخارجية وخلق أنشطة مسيرة من طرف شركات وطنية لإنجاز صناعة وطنية، تسير احتكار الاستيراد والتصدير وتوزيع المواد الضرورية للسوق الجزائرية؛

✓إصدار تعريفة جمركية جديدة سنة 1973؛

✓تمديد نظام الحصص؛

✓تحديد نظام الترخيص الشامل للاستيراد الذي أنتظر تعميمه حتى سنة 1973؛

✓تحديد نظام خاص بالمواد الحرة.

3 – الفترة ما بين 1978–1987 :

تميزت هذه الفترة بـ[1]:

✓ صدور قانون المالية لسنة 1978 الذي كرس هو الآخر مبادئ التأمينات والاحتكارات ومنها تأميم التجارة الخارجية واحتكاراتها من طرف الدولة؛

✓صدور القانون رقم 79–07 بتاريخ 21 جويلية 1979 المتضمن قانون الجمارك وهو أول قانون جمارك بعد التخلص من القوانين والنظم الجمركية الفرنسية الاستعمارية؛

✓فقدان إدارة الجمارك العديد من مهامها وصلاحياتها وامتيازاتها لا سيما منها تلك المتعلقة بمراقبة العمليات التجارية والمالية مع الخارج بحيث صارت هذه الإدارة لا تتكفل حتى بعناصر التسعيرة التي أوكلت إلى المؤسسات والشركات الوطنية المتدخلة في قطاع التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا؛

✓في هذه المرحلة تم تزويد المصالح الجمركية والعاملين فيها بوسائل وإمكانيات هامة جدا (بناء ثكنات وأحياء اقتناء أراضي وسكنات لفائدة الجمارك، استخدام بدلة جديدة، اقتناء سيارات، عتاد ووسائل جمركية، ومواصلات)؛

✓إعطاء كامل الاستقلالية لهذه الإدارة باعتبارها مديرية عامة وذلك بالمرسوم الرئاسي رقم 82 –237 لسنة 1982الذي ساهم في هيكلة هذه المديرية.

[1] – موسى بودهان، المرجع السابق، ص 100.

4 – الفترة ما بين 1988–1991:

تميزت هذه المرحلة بشروع الجمارك في استرجاع مهامها وصلاحيتها وامتيازاتها ومكانتها لا سيما في مراقبة العمليات المالية والتجارية مع الخارج بفعل الانسحاب التدريجي للدولة من احتكار التجارة الخارجية التي نصت عليها الدفعة الأولى من قوانين الإصلاحات الاقتصادية[1].

5 – الفترة ما بين 1992–2000:

وتميزت هذه المرحلة ببعض الأعمال والنشاطات منها تعديل المراسيم التنفيذية الأربعة التي أعطت بعد آخر ونظرة جديدة لإدارة الجمارك من حيث إعادة تنظيمها على المستوى الوطني بتكريس طبيعتها القانونية كمديرية عامة مستقلة وتميزت بقوانينها ونظمها وتبعا لخصوصيتها المدنية والعسكرية الاقتصادية والمالية.

وعلى المستوى المركزي في شكل مديريات مركزية (تسع مديريات وخمس مديريات دراسات) تجمع تحتها مديريات فرعية ومكاتب وعلى مستوى المصالح الخارجية الأخرى ذات الاختصاص الجهوي (12 مديرية جهوية) ومفتشيات أقسام (46) وحدات فرق ومندوبيات الأمن...الخ، علما أن هذه المراسيم قد تم تعديلها هي الأخرى سنتي 1995 و1998.

وفي سنة 1995 تم إدخال أحكام قانونية تسمح بتسهيلات جمركية في مجال الاستيراد والتصدير تتعلق على وجه الخصوص بالنظم الاقتصادية الجمركية في سنة 1998 تم تعديل قانون الجمارك القديم 1979 بقانون جديد هو القانون رقم 98–10 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 61 بتاريخ 22 أوت 1998 الذي حاول التكفل ببعض الجوانب الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة[2].

6 – الفترة ما بين 2001 – إلى الآن:

هذه المرحلة تميزت بإحداث تغيرات جذرية مست الكثير من الجوانب التنظيمية والهيكلية، القانونية والتسييرية(الموارد البشرية والإمكانيات المادية والوسائل المالية، التكنولوجيات العصرية الإعلام والاتصال وسائل المراقبة الحديثة من أجهزة سكانير

---

[1] – ياسين مكيو، المرجع السابق، ص 05.

[2] – موسى بودهان، المرجع السابق، ص 103.

وإعلام آلي...) سن وإصدار تعريفة جمركية جديدة وذلك بمقتضى الأمر رقم بتاريخ 20 أوت 2001وإصدار مدونة لأخلاقيات المهنة والسلوك داخل جميع مصالح الجمارك وهي مستنبطة من تصريح المنظمة العالمية للجمارك، وتدشين ثلاث مدارس جمركية جديدة، وإنشاء مجلس بيداغوجي خاص بالمدارس الجمركية، واستحداث ثلاث مصالح جمركية جديدة، وتخريج دفعات كثيرة وبرتب مختلفة عقد اتفاقيات تعاون وتنسيق مع بعض المؤسسات الوطنية والشركات المختصة وتكثيف الاتصالات والمشاورات في جميع الميادين ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية عموما[1].

ثالثا: مهام إدارة الجمارك

يمكن تحديد المهام الأساسية للجمارك فيما يلي[2]:

1 – المهمة الجمركية:

وتتمثل في تحصيل الرسوم والضرائب التي يدفعها المستوردون والمصدرون للجمارك طبقا لقانون التعريفات الجمركية والقوانين الأخرى ذات الصلة.

2 – مهام اقتصادية:

وتتمثل مجمل المهام الاقتصادية لإدارة الجمارك في:

- ✓حماية الاقتصاد الوطني، إن الجمارك تعمل على حماية المنتوج الوطني من المنافسة غير الشرعية كما تفعل وتطبق قانون جمركية الإغراق؛
- ✓حماية الصناعات الناشئة بحماية مؤقتة ونسبية تتماشى والظروف الاقتصادية؛
- ✓ترقية المبادلات الخارجية وفق ما تنص عليه المادة 02 من قانون الجمارك المتعلق بحماية المنتوج الوطني.

3 – مهام أخرى للجمارك الجزائرية:

للجمارك الجزائرية مهام أخرى غير التي تندرج ضمن المجال الجبائي والمجال الاقتصادي وهي محددة في التشريع الجمركي من خلال المادة 03

---

[1] – ياسين مكيو، المرجع السابق، ص – ص 06-07.

[2] – محمد مراح، سمية عامري، المرجع السابق، ص – ص 10 -11.

تتمثل مهمة إدارة الجمارك على الخصوص فيما يأتي:

- ✓ تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية المخولة لإدارة الجمارك على البضائع المستوردة أو المصدرة وكذا البضائع وذات المنشأ الجزائري الموضوعة تحت نظام المصنع الخاضعة للمراقبة الجمركية
- ✓ إعداد الإحصائيات التجارية والخارجية وتحليلها
- ✓ السهر طبقا للتشريع على حماية الحيوان والنبات والتراث الفني والثقافي.

المطلب الثاني: ماهية التسهيلات الجمركية

تعتبر التسهيلات الجمركية من أهم عوامل التنمية الاقتصادية وإدارة الجمارك، أدرجت هذه المسالة ضمن أهم محاور برنامج عصرنتها باعتبارها إحدى أهم مؤسسات الدولة المتواجدة على مستوى الحدود، وتجسدت عموما التسهيلات الجمركية المقدمة من طرف إدارة الجمارك في شكل خروج عن القواعد العادية المعمول بها، كمنح امتيازات وتشجيعات لقطاعات معينة مع اعتمادها جملة من المعايير المتعلقة بالمرونة في مختلف مجالات تدخلها[1].

ومن جملة التسهيلات الجمركية المقدمة من قبل إدارة الجمارك، نذكر[2]:

أولا: التسهيلات الجمركية الهادفة إلى مرافقة المؤسسات للبحث عن أسواق خارجية

وذلك من خلال سعي إدارة الجمارك إلى مرافقة المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين عن طريق تسهيلات أخرى تهدف إلى البحث عن أسواق خارجية، ومن جملة هذه التسهيلات الجمركية نجد السماح للمتعاملين الاقتصاديين بتصدير عينات معقولة ونماذج من أجل عرضها وتجربتها بالإضافة إلى نظام التصدير المؤقت الذي كرسه قانون الجمارك الذي يعرفه كما يلي: "هو النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الخطر

---

[1] – تركية شليح، التسهيلات الجمركية في قانون الجمارك الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018، ص 17.

[2] – كريم خديم، بوحفص حاكمي، التسهيلات الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000–2018)، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، 2022، ص – ص 724–725.

ذو الطابع الاقتصادي وهذا بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو تصليح في إطار تحسين الصنع".

ويساهم نظام التصدير المؤقت في ترقية التجارة الخارجية بتحسين صنع الأجهزة والمعدات بتطويرها وإدخال تكنولوجيات متطورة عليها مما يساهم في رفع الإنتاج وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني.

ثانيا: التسهيلات الجمركية الهادفة إلى تقليص آجال الجمركة

ويمكن أن نعددها في النقاط التالية:

1 – إجراءات الجمركة في الموطن: من أجل تقليص مدة مكوث البضاعة ووسائل النقل، وذلك لتسهيل وتسريع عمليات الجمركة لمواجهة المتطلبات والرهانات الاقتصادية، ولكن لتحقيق هذه الأهداف فقد تم إقرار العمل بجملة من الميكانيزمات، ونعني إجراءات الجمركة في الموطن، أن تتم عمليات الجمركة في منشآت ومحلات المعني أو المستفيد من الإجراء دون مرور البضاعة على مكتب الجمارك الذي ترتبط به المؤسسة ويوجد في دائرة اختصاصه مقر إقامتها.

وبالتالي للاستفادة من هذا الإجراء يستلزم عقد اتفاق بين المتعامل ومصلحة الجمارك يتضمن تحديد الالتزامات العامة والخاصة المتعلقة بكل مؤسسة وتعهد المتعامل بالخضوع لجميع الالتزامات.

2 – التصريح بعد الاطلاع: عندما لا تتوفر لدى المصرح جميع المعلومات اللازمة لإعداد التصريح، يرخص له أن يفحص البضائع قبل التصريح بها ويأخذ عينات منها، لكن قبل الاطلاع على البضائع وفتح الطرود، يلزم المصرح بتقديم تصريح للاطلاع يسمى "رخصة الفحص" وذلك بموجب المقرر الصادر عن المدير العام للجمارك الذي يحدد كيفيات تطبيق المادة 84 من قانون الجمارك.

ومن بين التسهيلات المنصوص عليها في قانون الجمارك، تلك التي تتعلق بعملية فحص البضاعة والتي من أهمها: الفحص الجزئي للبضاعة، إمكانية الفحص في محلات المتعامل الاقتصادي والفحص على الوثائق.

3 – إجراءات الجمركة السريعة: لقد اعتمدت الإجراءات السريعة للجمركة بموجب المنشور رقم 03 المؤرخ في 07 جانفي 1995 المتعلق بالإجراء السريع الخاص بالتخليص الجمركي للبضائع المرسلة برا، وذلك من اجل تسهيل التبادلات المغاربية البرية وذلك عن طريق تقليص مدة مكوث البضائع التي تمر عبر مكتب جمركي حدودي، وتسري هذه العملية بمجرد وصول البضائع بوسيلة النقل إلى المكتب الجمركي.

4 –التسهيلات المعتمدة بواسطة المسار الأخضر[1]: إن المسار الأخضر إجراء يسمح للمتعامل الاقتصادي بالرفع المباشر للبضائع بعد إيداع التصريح المفصل لدى الجمارك، حيث أن مرحلة الرقابة السابقة على التصريح، والفحص المادي للبضائع تعوض بالرقابة البعدية المرتكزة أساسا على المحاسبة الفعلية للمؤسسة المستفيدة من المسار الأخضر، وفي هذا الصدد، تجدر بنا الإشارة إلى أن المسار الأخضر كإجراء تسهيلي تناولته اتفاقية كيوتو المتضمنة تبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية التي تمت مراجعتها من طرف المنظمة العالمية للجمارك (OMD) في جوان 1999 ووقعت عليها الجزائر في ديسمبر 2000.

المطلب الثالث: التسهيلات المتعلقة بالأنظمة الجمركية والامتيازات الجبائية

أولا: التسهيلات المتعلقة بالأنظمة الجمركية

1 – تعريف الأنظمة الجمركية وأهميتها:

قدمت المنظمة العالمية للتجارة تعريفا للمصطلح، حيث يتمثل النظام الجمركي في الإجراءات الجمركية التي تخضع لها البضائع الموجودة تحت مراقبة الجمارك،وهذه الأنظمة الجمركية ما هي إلا امتداد للأنظمة التوقيفية التي عرفتها الدول منذ القديم، لكن هذا المصطلح لم يغطي كل الوضعيات القانونية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وخاصة وضعية البضائع.

كما يعرفها "كلودبار وهنري تريمو" (TREMEAU.Henri et BERR.J.Claude): الأنظمة الجمركية الاقتصادية بأنها "أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية الاستيراد والتصدير عن طريق استعمال ميكانيزمات معينة، تتغير حسب النشاط المعني

[1] – الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2019، التسهيلات الجمركية الممنوحة 12 للمصدرين، dz.algex@inf، 2023/04/03، على الساعة: 00:00.

كوقف أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية للمؤسسات لتدعم وضعيتها التنافسية في الأسواق العالمية"[1].

- وتكمن أهمية الأنظمة الجمركية الاقتصادية في[2]:

✓ وضع المؤسسات المتواجدة في الجزائر في وضعية تسمح لها بالمنافسة الدولية

✓تمنح الأنظمة الجمركية الاقتصادية امتيازات مالية حيث أن المؤسسات المعنية لا تدفع الحقوق والرسوم عند الاستيراد

✓كما تمنح الأنظمة الجمركية الاقتصادية امتيازات اقتصادية وتجارية مهمة بالنسبة للمؤسسات.

2 – أنواع الأنظمة الجمركية:

تصنف الأنظمة الجمركية إلى ثلاث أنواع مختلفة استجابة لانشغالات المتعاملين الاقتصاديين،وتتمثل في الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية، والتجارية وأنظمة التنقل (العبور)[3].

أ/ **الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية:** تسعى الأنظمة الاقتصادية الصناعية إلى تحسين وترقية صادرات المؤسسات الوطنية بإدخال صبغة جديدة تتمثل في تعليق الحقوق والرسوم على المنتجات المستوردة للتصنيع من أجل تحسين الوضعية التنافسية للبضائع المصدرة نحو السوق الدولية وهذا بتخفيض تكلفة الإنتاج، وتتمثل هذه الأنظمة في نظام التحسين الإيجابي والتحسين السلبي، نظام إعادة التموين بالإعفاء والمستودع الصناعي.

ب/ الأنظمة الجمركية الاقتصادية التجارية: يعرفBerreClaud.Jو HenriTremeau في كتبهما (DouanierDroit) بأنها "أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الاستيراد والتصدير) عن طريق استعمال آليات تتغير حسب النشاط المعني (وقف أو إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية

---

[1] – مبارك بن الطيبي، نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، جوان 2018، ص 530.

[2] – عبد الكريم كبيش، عبد الكريم خميسي، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة – حالة الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017، ص 357.

[3] – كريم خديم، بوحفص حاكمي، المرجع السابق، ص – ص 724–725.

المتعلقة بالتصدير...إلخ) ولا يمكن معرفة مردودها النهائي إلا إذا كانت البضاعة تتوفر على بعض الالتزامات تتغير حسب الأنظمة كذلك.

وضمن مختلف أشكال الأنظمة الجمركية الاقتصادية التجارية نميز ثلاث أنواع منها التي تتجاوب بصفة خاصة ومباشرة مع أهداف ذات طبيعة تجارية وهي: نظام المستودع الجمركي، نظام القبول المؤقت، نظام التصدير المؤقت).

ج/ أنظمة التنقل (العبور): تنص المادة 125 من قانون الجمارك على أن:"العبور هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية، المنقولة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي أخر برا أو جوا مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي".

إن النظام الجمركي للعبور بنوعيه (الوطني والدولي)، يخص البضائع المنقولة والمعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية والموضوعة تحت مراقبة الجمارك من مكتب الانطلاق إلى مكتب الوصول، ويتمثل الهدف الأساسي للجمارك من خلال متابعة سيرورة هذه العملية هو تفادي كل مخاطر التهريب بشتى أنواعه[1].

3 – مزايا الأنظمة الجمركية:

✓**اعتبار وجود البضائع خارج الإقليم الجمركي:** تعتبر البضائع المستوردة أو المصدرة والموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي موجودة خارج الإقليم الجمركي الوطني، ويترتب عن ذلك توقيف الحقوق والرسوم الجمركية والإعفاء من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية، إلا أن التنظيم المتعلق بالصرف يبقى مطبقا على البضائع المستوردة أو المصدرة في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية.

✓**توقيف الحقوق والرسوم:** البضائع الموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي والتي تبقى في الإقليم الجمركي لفترة معينة قبل إعادة تصديرها سواء على حالتها أو بعد تلقيها لتغييرات تستفيد من توقيف الحقوق والرسوم لدى الاستيراد.

✓**الكفالة:** مقابل الفوائد الممنوحة في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية فإن وضع البضائع تحت هذه الأنظمة مرتبط بتحرير التزام مرفق بكفالة لضمان الحقوق والرسوم الموقوفة والغرامات المحتملة. الكفالة تمثل بالنسبة للقابض الجمركي ضمانا للخزينة في حالة

[1] – زايد مراد، الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 246.

عدم احترام المتعامل الاقتصادي للالتزامات المكتتبة، يمكن كذلك وضع كفالة عامة صالحة بالنسبة لسلسلة من العمليات التجارية لمدة سنة كتسهيل للإجراءات على المتعامل الاقتصادي.

منح الأنظمة الاقتصادية الجمركية على مستوى مكتب الجمارك المختص إقليميا على عكس ما كان عليه سابقا حيث كان على مستوى المديرية العامة للجمارك وهذا دائما في إطار تسهيل وتبسيط الإجراءات على المتعاملين الاقتصاديين.

4 – وظائف الأنظمة الجمركية:

إن السياسة الجمركية الحالية ترتكز على ترقية المحيط الاقتصادي بهدف تشجيع نشاط الاستيراد للمؤسسات لهذا نجد سلسلة من الإجراءات من أجل تحرير المتعاملين الاقتصاديين من العرقلة الجمركية من بينها: الأنظمة الجمركية الاقتصادية، ولا تستفيد البضائع من هذه الأنظمة إلا بتحقيق شروط معينة تختلف حسب النظام المقصود، ويمكن تجميعها في عدة أصناف[1]:

✓**الأنظمة الجمركية الاقتصادية المتعلقة بالتخزين (المستودع الجمركي)**:وهدفها الاقتصادي هو السماح للبضاعة بالبقاء تحت المراقبة الجمركية في الإقليم الجمركي بحيث لا تكون وجهتها الأساسية والمباشرة الإحالة على الاستهلاك أو الاستقبال في هذا الإقليم، بل أن وجهتها يمكن أن تكون إلى إقليم آخر، كما يمكن أن تكون وجهتها هي العرض على الاستهلاك لكن في الفترة التي توضع تحت نظام المستودع الجمركي، وقد نصت المادة 129 من قانون الجمارك على أن المستودع الجمركي هو "النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضاعة تحت المراقبة الجمركية، مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع التجاري".فبعد تحصل المتعامل الاقتصادي على ترخيص إدارة الجمارك بإمكانه وضع بضاعته في المستودع الجمركي المعتمد بعدما يكون قد قدم تصريح مفصل لإدارة الجمارك يتعلق بهذه البضائع ويجب على إدارة الجمارك أن تتأكد بأن البضائع التي أدخلت المستودع الجمركي هي البضائع المعنية في الترخيص وليس بضائع أخرى ويجب على المتعامل أن يقدم تعهد مكفول من طرف مؤسسة مالية مصرفية يتعهد فيه بإخراج البضائع من المستودع الجمركي عند وصول أجل تصفية النظام، كما يمكن لأعوان الجمارك

[1] – تركية شليح، المرجع السابق، ص – ص 55–56.

القيام بالمراقبة والإحصائيات التي يرونها ضرورية أثناء مكوث البضائع في المستودع مهلة مكوث البضاعة في المستودع سنة ويمكن تمديدها شريطة أن تكون البضائع في حالة جيدة وتبرر أسباب التمديد، ثم تأتي من بعد ذلك مرحلة تصفية النظام حيث أنه قبل انتهاء المهلة المحددة يجب على الملتزم تعيين نظام جمركي آخر للبضائع، وتنقل البضائع للنظام الجمركي الجديد يؤدي إلى تصفية نظام المستودع، وفي هذه الحالة بالذات فإن الحقوق والرسوم الجمركية تبقى معلقة دوما.

أما في حالة عرضها للاستهلاك بعد مكوثها في المستودع، فسنطبق عليها نفس الحقوق والرسوم السارية المفعول عند تاريخ تسجيل التصريح المفصل المتعلق بالاستهلاك. وبعد التصفية النهائية للنظام ترفع إدارة الجمارك يدها عن الكفالة وتقدم له سند إبراء الذمة[1].

✓ **الأنظمة الجمركية الاقتصادية المتعلقة باستعمال البضاعة:**

1 – نظام القبول المؤقت: يقصد بالقبول المؤقت النظام الجمركي الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي بعض البضائع المستورد بغرض معين المعدة للتصدير ثانية خلال مدة معينة مع توقيف الحقوق والرسوم الجمركية عند الاستيراد والإعفاء من الإجراءات الخاصة بمراقبة التجارة الخارجية وذلك:

✓إما بعد تعرض هذه البضائع بالتحويل أو التصنيع أو المعالجة الإضافية.

✓إما بعد استخدامها على حالها في وضع القبول المؤقت، نشير هنا إلى أن البضائع التي يمكن قبولها في هذا النظام هي كل البضائع الخاضعة للضرائب والرسوم الجمركية وإجراءات التجارة الخارجية طالما توفرت فيها الشروط الخاصة بالقبول في نظام القبول المؤقت وتبقى خاضعة لكل المبادئ السابقة الخاصة بسيره (التصريح المفصل، تقديم التزام مكفول إعادة تصدير البضائع... إلخ) أما الجانب المتعلق بالاستفادة من القبول المؤقت فلا يمكن أن يكون إلا بالحصول على الترخيص المصدق عليه من قبل المدير العام للجمارك مع استيفائه الشروط الإجرائية التي يحددها هذا الأخير، كما يحدد البضائع التي تقبل في هذا النظام القواعد العامة للتصريح بالبضائع[2].

---

[1] – تركية شليح، المرجع السابق، ص 57.

[2] – شريف بن عبد الله، التسهيلات الجمركية ودورها في تشجيع التجارة الخارجية – دراسة حالة مفتشية أقسام الجمارك ومديرية التجارة – بسكرة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص 42.

2 – نظام التصدير المؤقت: يسمح هذا النظام بتصدير بضائع بصفة مؤقتة لتكون محل استعمال خارج الإقليم الجمركي، وعند إعادة تصديرها تكون معفاة من الحقوق والرسوم المفروضة على الاستيراد.حيث يشترط أن لا تخضع هذه البضائع لأي تغيير أو تحويل، ويخضع منح هذا النظام لطلب من المتعامل الاقتصادي وبعد الموافقة يجب أن تخضع البضاعة لتصريح مفصل لكفالة مع تعهد بإعادة استيراد البضائع وضمانا لسرعة حركة تبادل البضائع الموضوعة تحت نظامي القبول المؤقت والتصدير المؤقت،فقد سارعت مجموعة من الدول إلى الاتفاق على إجراء مبسط خاص يدعى " carnet ATA يعمل هذا نظام على تشكيل سوق خارجية للبضائع المحلية وتشجيع التصدير في إطار المعارض الأجنبية[1].

- ✓ **الأنظمة الجمركية المتعلقة بتحويل البضاعة:**

يمكن أن توجه البضائع لأغراض صناعية وذلك بدخولها في حلقات تصنيع المواد التامة أو نصف المصنعة لتسوق على حالتها أو لتدخل في حلقات تصنيع مواد أخرى، ولتبسيط هذه العمليات فقد أوجد قانون الجمارك أنظمة جمركية اقتصادية خاصة بالنشاط الصناعي للمتعاملين الاقتصاديين تمكنهم من ممارسة النشاطات الصناعية بفضل قواعدها الخاصة.

1 – نظام الاستيداع الجمركي: وهو الوضع الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة، من قبل إدارة الجمارك مع توقيف الضرائب وإجراءات الحظر، وغيرها من الإجراءات الجبائية والجمركية الخاضعة لها والرسوم الجمركية، وحسب المادة129 من قانون الجمارك فالمستودعات هي عبارة عن الأماكن أو الميناء الذي تودع فيه البضائع تحت إشراف الإدارة الجمركية، في ظل الأوضاع التي تجيز تعليق الرسوم وفق قانون الجمارك، وهي نوعان عامة وخاصة[2].وتتمثل في[3]:

---

[1] – تركية شليح، المرجع السابق، ص 59.

[2] – شريف بن عبد الله، المرجع السابق، ص – ص 39–40.

[3] – عماد الدين وشن، هاجر يحياوي، الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية (دراسة حالة مؤسسة كوندور إلكترونيك– برج بوعريريج)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2019/2018، ص 14.

أ/ **المستودع العمومي:** فتح المستودع العمومي لجميع المستعملين لإيداع مختلف أنواع البضائع عدا تلك المنشأة، فالمستودع العمومي يكون في متناول كل المتعاملين الاقتصاديين ولا يقتصر على فئة دون أخرى ويكون امتيازه لفائدة المؤسسات العمومية أو الخاصة بقرار مشترك بين الوزير المالية والتجارة.

ب/ المستودع الخاص: يمكن أن يمنح المستودع الخاص لكل شخص طبيعي أو معنوي لاستعماله من أجل إيداع البضائع المرتبطة بنشاطه وذلك في انتظار إلحاق بنظام جمركي أخر مرخص به يدعى المستودع الخصوصي، وعندما يوجه إلى تخزين البضائع يستلزم حفظها في منشآت خاصة، ينشأ المستودع الخاص في مخازن المستودع تحدد شروط فتح وتسيير ومصاريف التسيير التي إذا اقتضى الأمر ذلك، على نفقة المستفيدين جراء تدخل إدارة الجمارك وإغلاق المستودعات الخاصة بمقررات من المدير العام للجمارك ولا تخضع للحقوق والرسوم والعقوبات المالية المستحقة والمنصوص عليها في هذا القانون، النقائص المعنية في المستودع الخاص التي تتجلى في الأسباب الطبيعية كالتجفف والتبخر.

ج/ المستودع المخصص: يشكل نظام المستودع المخصص لنوع خاص من المؤسسات بقرار من وزير المالية بالاشتراك مع الوزراء المعنيين، التي تقوم بتخزين:

– البضائع التي يشكل وجودها في المستودع العمومي خطر، أو التي من شأنها أن تفسد البضائع الأخرى.

– البضائع التي يتطلب حفظها بتجهيزات خاصة.

د/ المستودع الصناعي: إن المستودعات الصناعية، حسب المادة 160 من قانون الجمارك وما جاء في مضمونها، هي محلات موضوعة تحت مراقبة إدارة الجمارك، حيث يرخص للمؤسسات بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير، مع وقف الحقوق والرسوم التي تخضع لها هذه البضائع المودعة ويمكن تهيئتها ضمن نظام المستودع الصناعي؛ المنتجات المصنوعة المقبولة للتعويض الكمي الذي يتم بمقتضاها هذا التعويض أي هي نفس البضائع والمنتجات والشروط المعتبرة في نظام القبول المؤقت؛ البضائع المستوردة، البضائع التحويلية أو المعالجة إضافيا قصد التصدير[1].

[1] – شريف بن عبد الله، المرجع السابق، ص 41.

2 – نظام القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع: يسمح نظام القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع للمؤسسات المستقرة بالإقليم الجمركي بأن تستورد البضائع الموجهة لإعادة التصدير بعد أن تخضع إلى عمليات تصنيع أو تحويل أو صنع إضافي،في إطار القبول المؤقت مع وقف الحقوق والرسوم والإعفاء من إجراءات التجارة الخارجية والمواد الناتجة عن هذه العمليات تسمى"المنتجات المعوضة" ويجب تصديرها في الآجال المحددة.

والبضائع المقبولة تحت هذا النظام هي تلك الموجهة للإدماج في المنتجات المعوضة وتلك التي تستعمل في سياق عمليات التصنيع،حيث تقبل بالإعفاء من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية باستثناء البضائع المحظورة حظرا مطلقا[1].

3 – نظام التصدير المؤقت لتحسين الصنع: يقصد به ذلك النظام الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع في أجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، يشترك هذا النظام مع نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع في جميع قواعده والفرق فقط يكمن في وجهة البضاعة ونميز في هذا الإطارين[2]:

أ/ التصدير المؤقت لإصلاح المعدات والآلات: يسمح هذا النظام بإرسال وسائل الإنتاج إلى الخارج قصد صيانتها وإصلاحها، وعند استيراد المعدات والتجهيزات، فان الحقوق والرسوم الموقوفة تصبح واجبة الأداء على أساس القيمة المضافة للآلات بما فيها، قطع الغيار المدمجة والعمل المضاف.

ب/ التصدير المؤقت لمعالجة البضائع: يمكن هذا النظام من التصدير المؤقت للبضائع المحلية لكي تستفيد من إضافات عملية أو تحويلات خارج الإقليم الجمركي ويتم تصفية هذا النظام بإعادة استيراد البضائع ووضعها قيد الاستهلاك داخل الإقليم الجمركي مع دفع الحقوق والرسوم المستحقة أو التصدير النهائي للبضائع مع تحرير تصريح مفصل لذلك.

- ✓ **الأنظمة المتعلقة بحركة البضاعة:**

أ/ نظام العبور الجمركي:يقصد بنظام العبور الجمركي، الوضع التي تكون فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية، المنقولة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر برا أو

---

[1]– تركية شليح، المرجع السابق، ص – ص 60–61.

[2] – المرجع نفسه، ص 61–62.

جوا مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، كما تضمنته المادة 125 من قانون الجمارك.

للاستفادة من العبور، يجب على الملتزم اكتتاب تصريح مفصل يحتوي على التزام مكفول يلتزم بموجبه، تحت طائلة العقوبات، بتقديم البضائع المصرح بها إلى المكتب المحدد وبترصيص سليم في الآجال المحددة وعبر طريق معين، وهذا ما تضمنته المادة 127 من قانون الجمارك[1].

ثانيا: التسهيلات المتعلقة بالامتيازات الجبائية

1- مفهوم الامتيازات الجبائية:

أ/ **تعريفها:**تعرف الامتيازات الجبائية على أنها: "تلك التسهيلات والرخص والضمانات المقدمة في شكل إجراءات ذات الطابع التحفيزي والذي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطاتهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة"[2].

كما تعرف أيضا على أنها: "مجموعة البرامج المتكاملة التي تخطط لها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية والمحتملة لإحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع".

ويعرفها بعض المتخصصين على أنها: "مجموعة من الإجراءات والتدابير ذات الطابع الضريبي التي تمنحها الدولة لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من أجل تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار داخل الوطن من جهة ولتشجيع الاستثمار فيبعض القطاعات والمناطق التي تسعى الدولة جاهدة لتنميتها من جهة أخرى".

كما يقصد بها أيضا: "كل الإجراءات الجبائية التي تؤدى إلى تخفيف العبء الضريبي عبر إعفاءات هادفة وكذا تخفيض معدل الضرائب على الشركات وتحويله إلى ضريبة جماعية تمس المجتمع ككل"[3].

---

[1] – شريف بن عبد الله، المرجع السابق، ص39.

[2]– ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر وآثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996،ص 177.

[3] – زهية لموشي، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد06، العدد11، جانفي 2018، ص 05.

ب/خصائصها:تعد الامتيازات الجبائية من الإجراءات المهمة التي تصمم في إطار السياسة المالية يستخدم بأسلوب هادف وتتضمن عدة خصائص أهمها[1]:

✓**إجراء اختياري:** أي أن للأعوان الاقتصاديين حرية الاختيار بين الاستجابة أو الرفض لما تحتويه برامج الامتياز وسياسة التحفيز؛

✓**إجراء هادف:** فمثل هذه الإجراءات ليست بالتلقائية، فالمغزى من استعمالها هو توجيه الأعوان الاقتصاديين إلى النشاطات والقطاعات التي هي بحاجة إلى تطوير؛

✓**إجراء له مقياس:** باعتبار أن الامتيازات الجبائية موجهة إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط، ومكان إقامته والإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد، حيث يعتبر هذا شرط ضروري للاستفادة من المزايا؛

✓**الوسيلة:** والتي تستخدم لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولوية وهي تمنح تسهيلات وإعفاءات.

2-الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

نشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عن طريق الأمر رقم 01 -03 عوضا عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)،تمارس وظيفتها تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار وتسمح بوجود ممثلين عن أرباب العمل[2]، وحسب المادة 21 من نفس الأمر كلفت بالعمل على[3]:

- ضمان ترقية، تطوير ومتابعة الاستثمارات؛
- تجميع استكمال إجراءات إنشاء المؤسسات وتكريس المشاريع؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الإجراءات السارية؛
- التأكد من احترام الالتزامات المكتتبة من طرف المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء.

---

[1] – المرجع نفسه، ص – ص 05-06.

[2] – فايزة خضار، الامتيازات الجبائية ودورها في تدعيم الاستثمار، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2016، ص 47.

[3] – تركية شليح، المرجع السابق، ص 64.

تمنح الوكالة المزايا على أساس نظامين، النظام العام، والنظام الاستثنائي وهي كما يلي[1]:

- **النظام العام:** ويتمثل في مرحلتين هما:

✓**مرحلة الإنجاز:**

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة

-الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة

-الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

✓**مرحلة الاستغلال:**

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني(TAP).

- **النظام الاستثنائي:** ويمكن تلخيصها فيما يلي:

✓**المناطق التي تستدعي التنمية:**وهي المناطق التي تحتاج تنمية وتكلفة أكبر من المناطق الأخرى.

✓**المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني:**ويتم منح الامتياز على مرحلتين كما يلي:

✓**مرحلة الإنجاز (05 سنوات):**الإعفاء من الحقوق، الرسوم، الضرائب وغيرها من الاقتطاعات الجبائية المفروضة على السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية؛ الإعفاء من حقوق التسجيل؛ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية على المقتنيات العقارية والاشهارات القانونية.

✓**مرحلة الاستغلال (إعفاء من 03 إلى 10 سنوات):**الضريبة على أرباح الشركات(IBS) ؛الرسم على النشاط المهني (TAP)

[1] – أسماء بغو، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) في ترقية الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014، ص – ص 83-84.

-الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[1]:

لقد جاء المرسوم الرئاسي 96-234 المؤرخ في 2 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، لينص في مادته الثانية على أن دعم تشغيل الشباب يهدف إلى تشجيع خلق نشاط إنتاجي للسلع والخدمات من طرف الشباب وأصحاب المشاريع، وكذا كل أشكال العمل، لاسيما من خلال برامج تكوين العمل أو التوظيف على أن لا تتجاوز قيمة الاستثمار 04 مليون دج،وحسب المادة 05 من نفس المرسوم. ويستفيد أصحاب المشاريع من امتيازات جبائية ومالية.

وقد تم إنشاء هذا الجهاز المشار إليه بموجب المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1998،والمتمثل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)،والتي أوكلت لها مهام ثالث:

✓تقديم المساعدة وإعانة الشباب أصحاب المشاريع طوال مشاريعهم الاستثمارية بالإضافة إلى تشجيع كل نشاط أو تدبير من شانه تحفيز تشغيل الشباب مع تسيير مساهمات الصندوق الوطن لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) حيث يتم تطبيق المعدل المخفض 5 %فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

✓الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات إلى تدخل في تنفيذ الاستثمار.

✓أما بالنسبة للحق الإضافي المؤقت، فإن هذا الحق لا يطبق إلا بالنسبة للبضائع المستوردة في إطار قرارات صدرت بعد 21 جويلية 2001،على أن لا يطبق هذا الحق على البضائع المستوردة في إطار قرارات صادرة قبل هذا التاريخ.

3 - الامتيازات الممنوحة في إطار الصناعة:

الامتيازات الممنوحة في هذا المجال، تخص الصناعة التركيبية التي عرفت تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، وكذا مجال الصناعة الصيدلانية، نظرا للنفقات المعتبرة في مجال استيراد الأدوية، بالإضافة إلى أحد أهم الأنظمة الاقتصادية الجمركية المشجعة للصناعة التصديرية والمتمثل في نظام إعادة التموين بالإعفاء.

[1] - تركية شليح، المرجع السابق، ص 65.

4 –امتيازات جبائية أخرى مرتبطة بالاستثمار:

بالإضافة للامتيازات التي تطرقنا إليها سابقا والتي تهدف إلى تطوير وترقية الاستثمار، نجد امتيازات أخرى نذكر منها:

✓**التحفيزات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة:** تعتبر الامتيازات في المناطق الحرة ذات أهمية كبرى من تلك الممنوحة في المناطق الأخرى، وتتمثل هذه التحفيزات والتسهيلات في[1]:

– تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة بسبب نشاطها من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي باستثناء:

– الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع؛

– مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي؛

– تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة؛

– يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبي على الدخل الإجمالي بنسبة 20 %من مبلغ أجورهم، في حين يخضع العمال الجزائريين لمبادئ القانون العام.

✓**الامتيازات المقدمة في إطار اتفاقيات دولية[2]:** إن التعاون الدولي الاقتصادي، الثقافي، والعلمي من خلال عقد اتفاقات بين الدول أو المنظمات الخاصة أو الدولية والتي تهدف إلى تحقيق عمليات تجارية أو تعاون تقني، علمي بغية إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال إعفاءات تخص عمليات استيراد ذات طابع تجاري أو غير تجاري وهي تصنف إلى:

– اتفاقيات وعقود مرتبطة بالحماية والتشجيع المتبادل والمتماثل للاستثمار

– اتفاقيات وعقود مرتبطة بعدم الإخضاع المزدوج للضرائب.

– الإعفاء بالنسبة للواردات ذات الطابع التجاري.

لقد سعت الجزائر إلى عقد اتفاقيات تجارية، وذلك بهدف مفاوضة القيود والحدود المفروضة على التبادلات التجارية، تتجسد الاتفاقيات الثنائية أساسا في اتفاقيات تفضيلية

---

[1] – أسماء بغو، المرجع السابق، ص 65.

[2] – تركية شليح، المرجع السابق، ص 67.

تم عقدها بين الجزائر ودول أخرى في طريق النمو، اتفاقيات من شانها تطوير وتوسيع العلاقات التجارية بين الجزائر وشركائها وإقامة تكتلات جهوية: كاتحاد المغرب العربي، السوق العربية المشتركة، وكذا علاقات التعاون مع الدول الإفريقية الصحراوية.

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للمؤسسات الاقتصادية

إذا كانت المؤسسات الاقتصادية تشمل مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تحدد طبيعة ووظيفة هذه المؤسسات في النظام الاقتصادي ، فان ذلك يشير إلى أي جهة أو هيكل يمتلك ويدير أنشطة اقتصادية معينة، يمكن أن تكون المؤسسات شركات تجارية، وحدات إنتاجية، مؤسسات مالية، منظمات غير ربحية، وغيرها

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

أولا: تعريف المؤسسة الاقتصادية[1]

لقد عرفت المؤسسة العديد من التعاريف نذكر منها:

تعريف M. TRUCHY: "المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي".

أما بالنسبة لماركس فالمؤسسة الرأسمالية متمثلة في: "عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت، تحث إدارة نفس رأس المال، وفي نفس المكان، من أجل إنتاج نفس النوع من السلع".

إلا أنهما اعتبرا المؤسسة وحدة إنتاجية لا يمكن أن تقوم إلا بعدد كبير من العمال.

لكن التعريفين لم يحددا هل المؤسسة تنتهي مهمتها عند الإنتاج فقط، أم تنتهي عند تبادل منتجاتها مع الغير؟.

فنجد FRAH Çoisperouy يعرف المؤسسة بأنها: "شكل إنتاج بواسطته، وضمن نفس الذمة (patrimoine) تدمج أسعار مختلف عوامل الإنتاج المقدمة من طرف أعوان متميزين عن مالك المؤسسة، بهدف بيع سلعة أو خدمات في السوق من اجل الحصول على دخل نقدي ينتج عن الفرق بين سلسلتين من الأسعار".

غير أنه لم يتطرق إلى الناحية القانونية للمؤسسة، بل حدد الهدف من نشاطها.

على عكس m. lebreton الذي عرف المؤسسة على أنها: "كل شكل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا، والذي يقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات للسوق".

---

[1]- ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، سنة 1998، الجزائر، ص 9-10.

إذن فالمؤسسة عبارة عن الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد المادية والبشرية اللازمة للإنتاج الاقتصادي، لتحقيق الهدف الذي وجدت من أجله سواء أكانت تجارية، خدمية.

والمؤسسة الاقتصادية هي شكل اقتصادي، تقني، قانوني، واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها.

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسة الاقتصادية

إن المؤسسات الاقتصادية تظهر تبعا لمقاييس محددة ومتنوعة.

أولا–تصنيفات المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني:[1]

1. **المؤسسات الفردية:** هي المؤسسات التي يمتلكها شخصا واحد، ولهذا النوع من المؤسسات عدة مزايا منها:

- ✓ صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة.
- ✓ صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة

ولها أيضا عدة عيوب نذكر منها:

- قلة رأس المال وهذا مادام صاحب المؤسسة لوحده يمدها بعنصر رأس المال.
- صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية.
- قصر وجهة النظر وضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.
- مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة فهو مسئول عن كافة ديون المؤسسة.

2. **الشركات:** وهي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال والعمل، واقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من ربح أو خسارة، ويمكن تقسيمها إلى شركات الأشخاص، وشركات الأموال.

أ. شركات الأشخاص: وهي، شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

ولهذا النوع من الشركات مزايا وعيوب:

- **المزايا:**

[1] ناصر دادي عدون، المرجع السابق ص 20

- سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عدة شركاء.

- نظرا لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة فيسهل بذلك تسيير المؤسسة.

- من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يتفانون ويخلصون في أعمالهم أكثر من اجل تقدم المؤسسة وبالتالي تحقيق الربح.

- زيادة القدرة الآلية للمؤسسة بسبب تضامن الشركاء، كما تسهل إمكانية الحصول على القروض.

- **العيوب:**

- حياة الشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.

- مسؤولية غير محدودة للشركاء.

- وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات وسوء التفاهم وتناقض وتعارض بعض القرارات مما يعود بالسلب على المؤسسة.

- في حلة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشأ صعوبة التنازل عن حصة الشركاء.

ب.**شركات الأموال:** كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.

- **المزايا:**

- مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة أسهمهم وسنداتهم.

- إمكانية الحصول على القروض بشكل أسهل وأسرع.

- حياة المؤسسة أكثر استقرارا.

- إمكانية استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية[1].

- **العيوب:**

- تخضع إلى رقابة حكومية شديدة.

- بسبب عدم وجود حافز الملكية قد ينتج عن ذلك عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيريها غير المساهمين.

[1] ناصر دادي عدون، المرجع السابق ص 20-21

وهناك أيضا من يقسم المؤسسة الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى:

1.مؤسسات خاصة: وتندرج ضمنها: المؤسسات الفردية والشركات.

2.المؤسسات العمومية: وتندرج ضمنها المؤسسات التابعة للوزارات والمؤسسات النصف عمومية أو المختلطة.

ثانيا-تصنيفات المؤسسة حسب معيار الحجم[1]

حيث يعتمد هذا النوع من التصنيفات على مجموعة من المقاييس مثل حجم الأرض أو المحل المادي، حيث يرتبط القياس والمقارنة بالمساحة المستعملة أو عدد المباني المكونة للمحل، ويمكن أن يعتمد أيضا على حجم رأس المال، وتصنف المؤسسات حسب هذا النوع إلى: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الكبيرة

أ. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وهي التي تضم اقل من 500 عامل وقد قسمت إلى:

· مؤسسات صغيرة أقل من 10 عمال.

· مؤسسات صغيرة من 10 إلى 99عامل

· مؤسسات متوسطة من 200 إلى 499 عامل

ب. **المؤسسات الكبيرة:** وهي ذات استعمال يد عاملة أكثر من 500 عامل ولها دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي لما تقدمه سواء على المستوى الوطني الداخلي أو على مستوى السوق الدولية.

ت.**ثالثا: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية حسب المعيار الاقتصادي:**[2]

أ. **المؤسسات الصناعية:** تنقسم إلى نوعين وتشترك كلها في خاصية الإنتاج.

1.مؤسسات الصناعة التقليدية

2.مؤسسات الصناعة الخفيفة

ب. **المؤسسات الفلاحية:** هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض واستصلاحها وتقديم منتجات نباتية وحيوانية وسمكية.

---

[1] نفس المرجع السابق ص 22

[2] عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، جامعة الجزائر، 1993 ص 55

ج. **المؤسسات التجارية:** هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري البحت، ويتمثل نشاطها في نقل السلع

وتوزيعها من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك.

د. **المؤسسات المالية:** هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك، مؤسسات التأمين...الخ

ي. **مؤسسات الخدمات:** هي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كالنقل والبريد والمواصلات.

المطلب الثالث: أهداف وخصائص المؤسسة الاقتصادية[1]

أولا- أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تهدف المؤسسة للإنتاج عبر مخططاتها التموينية على المدى المتوسط والمدى الطويل إلى:

1- الاستقلال الاقتصادي

2- تلبية حاجات المستهلكين المحليين وذلك بإنتاج سلعة معتدلة الثمن.

3- رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

4- تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر أو تحقيق معدل من الربح.

5- امتصاص الفائض في العمالة (الهدف هو التشغيل الكامل).

6- التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.

7- تقليل الصادرات من الموارد الأولية وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية.

8- الحد من الواردات وخاصة السلع الكمالية.

ثانيا- خصائص المؤسسة الاقتصادية

-1- خصائص المؤسسة الاقتصادية:

يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية فيما يلي:

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من

[1]- د. عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، المرجع السابق، ص 31.

حيث واجباتها ومسؤولياتها

– القدرة على إنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة

– التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها : أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين.

ضمان موارد مالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات، وإما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.

لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها .

– المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد . – يجب أن يشمل اصطلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها .[1]

[1] عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 225

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة

تلعب الجمارك دورا مهما في الحياة الاقتصادية وفي تسيير حركة التصدير والاستيراد،لاسيما في الفترة الأخيرة أين زادت المبادلات التجارية وزادت الحاجة إلى ضرورة وضع قوانين وتشريعات في مجالات متعددة تتوافق مع هذا التطور والإدارة الجمركية من بينها،ولأجل ذلك قمنا بتناول دراسات حول موضوع التسهيلات الجمركية ودورها في أداء وتطوير المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول:الدراسات التي تناولت التسهيلات الجمركية

أولا:الدراسات العربية

1-دراسة(زايد مراد،2006)بعنوان"دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر"

لقد حاول الباحث في دراسته إبراز دور النظام الجمركي الجزائري في تحرير التجارة الخارجية ،وتعديل أدواته المستعملة في ظل التحولات الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي ،لكي يساهم في ترقية وتطوير النشاطات التجارية والصناعية بما يضمن الاندماج في الاقتصاد العالمي

أظهر الباحث نتائج عدة من أهمها تسليط الضوء فقط على القيود التعريفية ،القيود غير التعريفية مع الأنظمة الجمركية الاقتصادية دون التطرق إلى عناصر أخرى من بينها القيمة الجمركية وأهميتها ،قواعد المنشأ،المنازعات الجمركية وغيرها....[1]

2-دراسة (بلهوري نسرين ،2009)بعنوان"النظام القانوني لتدخل الجمركي لمكافحة التقليد "

تهدف هذه الدراسة للإجابة على إشكالية هل النظام الذي تتدخل في إطاره إدارة الجمارك كفيل بتفعيل دورها في هذا المجال?حيث استخدمت في بحثها المنهج الوصفي التحليلي.[1]

[1] :زايد مراد،دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة يوسف بن خذة،الجزائر،2006.

توصلت إلى نتيجة مفادها توضيح القوانين التي تعتمدها إدارة الجمركة في الحد من التقليد

3-دراسة (مقنعي فتيحة،2009)بعنوان"اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر)

لقد كان تحرير التجارة الخارجية، وكسر احتكار الدولة لها ،أحد أهم العوامل للانطلاق في عملية اندماج الاقتصاد والسوق الوطني مع المعطيات الجديدة للتجارة العالمية،التي تتميز بوتيرة متسارعة ،وتعرف تغييرا جذريا في الأساليب والمناهج.

لهذا نرى أن الجزائر قامت بإعادة النظر في السياسات السابقة وإعداد إصلاحات كانت في مجملها متوجهة للتفتح على الخارج.

وإذا كانت إدارة الجمارك تعتبر الهيكل الذي يمثل حجر الزاوية في عمليات التجارة الخارجية،باعتبارها مهمتها ذات الأبعاد الثلاثة (الجبائي،الاقتصادي،الحمائي)،والتي لا شك أنها البنود الإستراتيجية في سجل معظم الدول .

من بين أهم النتائج إظهار المهام التي تقوم بها إدارة الجمارك هي الإسراع بإعداد برنامج تكيف وعصرنه للتأهب لهذا التوجه الجديد واعتماد تسهيلات جمركية فعالة.[2]

4-دراسة (ياسمين مكيو،2011) بعنوان"تطبيق الإجراءات الجمركية على البضائع المستوردة عبر النقل البحري دراسة حالة استيراد السيارات عبر ميناء جن جن –جيجل-"

حاولنا من خلال بحثنا هذا أن نبين كيف تسير الإجراءات الجمركية للبضائع المستوردة عبر النقل البحري وعلى سبيل المثال تكلمنا عن الإجراءات الجمركية الخاصة باستيراد السيارات عبر ميناء جن جن بجيجل فعملية الجمركة تخضع لقواعد

[1] :خنوس خديجة،بيطام لويزة،دور إدارة الجمارك في حماية حقوق الملكية الصناعية،مذكرة ماستر في الحقوق،قانون أعمال،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،الجزائر،2021.

[2] :مقنعي فتيحة،اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،تجارة دولية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2009.

محددة في قانون الجمارك كما أن مبدأ الجمركة يهدف أساسا إلى تحصيل الرسوم الخاصة بالبضائع الداخلة للتراب الوطني.

فعملية الإجراءات الجمركية تتضمن جوانب هامة مترابطة مع بعضها البعض هذه الجوانب تتمثل في إجراءات تمهيدية للجمركة تتعلق بإحضار وتقديم البضاعة أمام الجمارك والجانب الأخر هي الإجراءات الفعلية المتضمنة إعداد التصريح المفصل،عملية المراقبة ،وفحص البضاعة وتصفية الحقوق والرسوم ،ومن تم رفع البضاعة.

ومن خلال كل ما سبق فإن الإجراءات الجمركية مترابطة ومتسلسلة ذلك أن كل منها يؤثر على الأخر.[1]

5-دراسة (حليس عبد القادر،2017) بعنوان "تطور أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري"

تناولت هذه الأطروحة موضوع في غاية الأهمية تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره في تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري.وذلك من خلال إبراز محتوى برامج العصرنة الجمركية التي قدمتها الإدارة الجمركية الجزائرية لتطوير أدائها خلال الفترة الممتدة من 2007إلى غاية 2019.حيث ركزت على تطوير الإطار التشريعي

وإعادة تنظيم المصالح والاهتمام بتكوين المورد البشري وتحسين أدائه من خلال توفير التكنولوجيات المناسبة وتحسين ظروف عمله لزيادة مستوى النزاهة الجمركية.وإعطاء صورة جيدة عن الإدارة الجمركية أمام المتعاملين مع الإدارة الجمركية.

توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مهمة وهو المساهمة في زيادة مستوى التسهيل التجاري لاقتصاد الوطني ووجود علاقة ايجابية بين تطوير أداء القطاع الجمركي وزيادة مستوى التسهيل التجاري.[2]

---

[1] :ياسين مكيو،المرجع السابق

[2] :حليس عبد القادر،تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية،جامعة فرحات عباس ،سطيف،الجزائر،2017.

6-دراسة (مبارك بن الطيبي،2018)بعنوان"نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري"

الأصل أن تخضع كل البضائع المصدرة والمستوردة للحقوق والرسوم الجمركية المستحقة،وإلى تدابير الحظر الجاري العمل بها،ألا أن التشريع الجمركي ومحاولة منه لإيجاد مرونة تحقق توازنا في المحيط الاقتصادي.

من نتائج هذه الدراسة أنها وضعت مجموعة من الأحكام المتعلقة بالأنظمة الاقتصادية الجمركية،تتمثل في إعفاءات تستفيد منها البضائع دون إغفال حماية الاقتصاد الوطني والعمل على تشجيعه وتنميته.[1]

7-دراسة(مراح محمد،عامري سمية،2022)بعنوان" الجمارك ودورها في حماية المنتوج الوطني"

حاولت الطالبة في دراستها توضيح دور وآفاق قطاع الجمارك في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية خلال التعرض إلى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة العالمية وما ينجر عنه من آثار خاصة على مستوى الجمارك بصفة عامة دون التطرق إليه بالتفصيل ،كإشكالية تطبيق مختلف الاتفاقيات العديدة في هذا المجال الحساس.[2]

حيث انتهت إلى نتيجة التأكيد على حماية المنتوج الوطني من خلال الاتفاقيات الموقعة بين الجمارك والشريك الاقتصادي.

ثانيا :الدراسات الأجنبية

1-دراسة (Belkhir Mohammed Fouzi,2020) بعنوان" Problématique de la valeur en Douane en Algérie Entre Infiraction de change et Prime de change

الجزائر تمر بأزمة منهجية خطيرة تضرر اقتصادها بشدة من انخفاض أسعار النفط وقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري،والذي زاد من تقويضه

[1] :مبارك بن الطيبي،نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري،المرجع السابق

[2] :خنوس خديجة،يسطام لويزة،دور إدارة الجمارك في حماية حقوق الملكية الصناعية،مرجع سبق ذكره.

استمرار المضاربة النقدية غير المشروعة في سوق العملات الموازنة هذه العملية غير قانونية بموجب القانون.يؤدي إلى جريمة تبادل ،يحكمها نظام قانوني غير فعال.يوضح تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالقيمة الجمركية مدى الضرر الذي لحق بالخزينة العامة،السبب هو ظاهرة الزيادة في قيمة الواردات ،والغرض منها هو تحويل الأموال إلى الخارج بفضل التكافؤ المفيد للسعر المصرفي للدينار الأردني/ اليورو مقارنة بالسعر الموازي.

تهدف هذه المقالة إلى تحليل العلاقة السببية بين ظاهرة مخالفة الصرف والتناقضات القانونية المذكورة في المرسوم 96-22المعدل.[1]

2-دراسة (Ait Kheddache Jugurta,2023) بعنوان" Evaluation des facilitations douaniéres mises oevre par la douane algérienne"

تسلط هذه المقالة الضوء على الدور الأساسي للإدارة الجمارك في تنفيذ السياسات الحكومية المختلفة،ولا سيما تلك التي تهدف إلى تنمية الإنتاج الوطني وتعزيز الصادرات فير الهيدروكربونية .وينعكس هذا الدور في التسهيلات الجمركية التي تنفذها إدارة الجمارك لصالح الشركات،وهي تبسيط إجراءات التخلص الجمركي ،والإجراءات الجمركية الاقتصادية ونظام المشعل الاقتصادي المعتمد.

من نتائج هذه الدراسة تبيين هدف هذه التسهيلات في تحسين القدرة التنافسية للشركات ودعمها في السوق الدولية،وتقديم مقترح لعرض وتقييم التسهيلات النافذة.[2]

[3]Belkhir Mohammed fouzi,Problématique de la valeur en douane en Algérie Entre Infraction de change et Prime de change ,Revue Algérienne d'Economie et gestion,14,02,2020.

[2]Ait Kheddeache Jugurta,Evaluation des facilitations douaniéres mises en ceuvre par la douane algérienne,Finance and Business Economices Review,7,1,2023.

المطلب الثاني / دراسات حول المؤسسات الاقتصادية

أولا : الدراسات العربية

1- <u>عليلواش أمير عبد القادر</u>: أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، <u>ماجستير العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير</u>، جامعة الجزائر03 2007

تبحث هذه الدراسة في التحولات التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري والتي تشمل مراحل قبل الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وكذا فترة التسعينيات ومواصلة نهج الإصلاحات وإبراز واقع المؤسسات الاقتصادية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق

من نتائج هذه الدراسة التركيز على التأهيل كإجراء لإعادة بعث المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومدى فعاليته[1]

<u>2- بحري علي</u> :التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية -دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية 2018

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة استخدامات التحليل المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية باعتباره من الأساليب العلمية التي يكثر استخدامه في الإدارة المالية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من جميع جوانبها، ومن خلال مختلف أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة يمكن اتخاذ القرارات عبر مراحل التخطيط المالي والتنظيم واتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لغرض إجراء الدراسة الميدانية حيث تم تطوير أداة الاستبيان وتوزيعها على عينة متكونة من 35 مؤسسة اقتصادية بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج مع استخدام برنامجSPSS

[1] عليلواش أمير عبد القادر: أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، *<u>ماجستير العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير</u>، جامعة الجزائر03،2007، ص225*

توصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضيات المقترحة، إذ أن التحليل المالي يسهم بشكل فعال في اتخذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية وتوجيه متخذي القرار صوب القرارات المناسبة[1].

3ــ ميشان صباح: تصفية المؤسسات الاقتصادية من الناحيتين المحاسبية و القانونية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: علوم مالية، جامعة ابن خلدون تيارت2021

ترى هذه الدراسة إن المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن أصبحت تحتل مكانة لا يستهان بها ، إذ أننا تعتبر عصب الاقتصاد الوطني الذي لا يستطيع النبض بدونها لكون العملية الإنتاجية تكون بداخلها و متضمنة في نشاطها ،فهي عمود المجتمع نظرا

من أهم النتائج المتوصل إليها أن نجاح هذه الأخيرة مرهون بشكل رئيسي على التسيير الجيد و الفعال داخلها ، وهذا ما حاولنا التطرق إليه من خلال عرض عام لماهية المؤسسات الاقتصادية، تعريفها و تطورها، خصائصها و أهدافها ، أنواعها و وظائفها ، مع عرض ألهم خطوات التسيير الإداري[2].

4ـ عدة بن عطية، بوغرارة محمد: مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية لإبعاد الحكومة المحاسبية ـ دراسة ميدانية لمجموعة مؤسسات اقتصادية بالجزائر ـ مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد01، ماي 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية لأبعاد الحوكمة المحاسبية ، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبيان كأداة قياس للدراسة والمتكون من 41 عبارة مجزأة على لأربعة محاور ، حيث تم توزيعه على العينة الممثلة لمجتمع الدراسة والمتمثلة في محاسبين،مدققين داخليين،أعضاء مجلس إدارة،وموظفي مصلحة المحاسبة والمالية في بعض الشركات الاقتصادية الجزائرية على

[1] بحري علي التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية -دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير جامعة محمد بوضياف - المسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير السنة الجامعية 2018

[2] ميشان صباح،تصفية المؤسسات الاقتصادية من الناحيتين المحاسبية و القانونية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: علوم مالية، جامعة ابن خلدون تيارت -كلية العلوم التجارية و االقتصادية و علوم التسيير، السنة الجامعية2021

مستوى ولايات الغرب الجزائري، بالإضافة إلى خبراء محاسبيين ومحافظي حسابات وقد استعملت المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات

ولقد أظهرت النتائج المتوصل إليها أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة تطبق أبعاد الحوكمة المحاسبية[1] لما توفره من سلع و خدمات ضرورية لكل الفئات ،إضافة إلا ما توفره من مناصب شغل كفيلة بامتصاص شبح البطالة . فقد اهتم الكثير من الباحثين و الدارسين الاقتصاديين بموضوع المؤسسات الاقتصادية ، والإلمام بجميع الجوانب التي تؤثر و تتأثر بالمؤسسات

ثانيا : الدراسات الأجنبية

1-Pierre Francois 2011sociologie économique, acteurs, pratiques économiques, institutions marchandes

تهدف هذه الدراسة الي تبين أن المؤسسة الاقتصادية حيوية لدرجة أن العالم الحديث قد خصص لها علماً محدداً لأنها شيء مهم للغاية جعلوا منها مجالاً خاصاً بهم للتحقيق التنمية (دوبين، 2004؛ ستاينر، 2007؛ سويدبيرج، 2003).

تحاول هذه الدراسة الوصول إلى نتيجة توضيح خطورة القوانين التسييرية ، يمكن توزيع جهود علماء الاقتصاد حول اثنين من الاقتراحات الرئيسية،الاقتراح الأول يدعم فكرة أنه لفهم الأنشطة الاقتصادية، يجب أخذ بعين الاعتبار العلاقات التي يحافظ بها الاقتصاديون على بعضهم البعض،وقد استفادت هذه الفكرة البسيطة جدًا من تطورات مختلفة: بالنسبة لبعضهم، كان عليهم إظهار كيف تؤثر العلاقات على الحياة الاقتصادية (جرانوفيتر، 1974) أو كيف تساهم في إنتاج الثقة (جرانوفيتر، 1985؛ عزي، 1996) ؛ بالنسبة للبعض الآخر، يجب توفير الوسائل المنهجية لتحديد شكل الشبكات

[1] عدة بن عطية، بوغرارة محمد ، مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية لابعاد الحوكمة المحاسبية ـ دراسة ميدانية لمجموعة مؤسسات اقتصادية بالجزائر ـ مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد01، ماي 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،ص 411-428

التـي تعطـي شـكلها للأسـواق أو المنظمـات (وايـت، 1981 بـاكر، 1984؛ لازيغـا، 1992)[1]

2Jean-Jacques Gislain Futurité, origine des institutions - économiques2020

تهدف هذه الدراسة إلى شرح أصل المؤسسات الاقتصادية. ويعطي صاحبها دورًا حاسمًا لمبدأ المستقبلية فيها.إذ يضفي هذا المبدأ نوعًا خاصًا من السببية، أي السببية المؤسسية، على النشاط الاقتصادي. تعد الأموال المعماة ورأس المال اللامادي الأساسيات الرئيسية لرأس المالية الحديثة.

من نتائجها إبراز دور مبدأ المستقبلية في المؤسسات الاقتصادية [2]

3-KARL POLANYI l'économie en tant que procès institutionnalis 2021

يوضح صاحب هذه الدراسة أنه يوجد شيء مشترك بين المعنيين الاقتصاد والمؤسسة اللذين يكمنان في أصل مصطلح المعنى الموضوعي والمعنى الرسمي. الأول يتبع من الواقع والثاني من المعاملات. يشير المعنى الرسمي إلى مجموعة من القوانين المتعلقة بتخصيص الوسائل الموجودة في المعنى الثاني

ونتيجة ذلك توضيح "الاقتصاد كعملية مؤسسة" [3]

[1] **Pierre Francois** sociologie économique, acteurs, pratiques économiques, institutions marchandes1 CSO - Centre de sociologie des organisations (Sciences Po, CNRS) (1059) - 1 place Saint-Thomas d'Aquin, 75007 Paris - France**2011**

[2] -Jacques Gislain, « Futurité, origine des institutions économiques », Économie et institutions [En ligne], 25 | 2017, mis en ligne le 20 décembre 2017, consulté le 10 décembre 2020. URL : http:// journals.openedition.org/ei/5828 ; DOI : https://doi.org/10.4000/ei.5828

[3] Maurice Godelier Un domaine contesté L'anthropologie économique KARL POLANYI l'économie en tant que procès institutionnalis 2021 https://doi.org/10.1515/9783112415085

المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية،كما سنبين أهم جوانب الاستفادة مما سبق.

أولا/ أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

1. اتفقت الدراسات السابقة على هدف واحد مشترك وهو البحث بين التسهيلات الجمركية والمؤسسات الاقتصادية باستثناء دراسة Gislain Futurité هدفت إلى معرفة الأصول النظرية للاقتصاد وبيان علاقتها بالمؤسسة ومستقبلها .
2. اتفقت الدراسات السابقة في عينتها حيث تم تطبيق الدراسة على عينات عشوائية محددة رغم اختلاف مجالات الدراسة.
3. استخدمت الدراسات السابقة أداة الاستبيان لجمع المعلومات لجمع البيانات.
4. وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي
5. اختلفت الدراسات في مخرجاتها حيث تباينت العلاقة بين التسهيلات الجمركية والمؤسسة الاقتصادية بين قوية ومتوسطة وضعيفة.

ثانيا/ الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام،إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

1. أنها من أهم الدراسات لمتغيرات الدراسة مجتمعة في ولاية الوادي تخص مؤسسات الاقتصادية
2. ومن العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عالجت الفجوة العلمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع التسهيلات الجمركية من حيث العلاقة والدور في تطوير المؤسسات الاقتصادية في الزمان والمكان الخاص بها وشمول

عينتها ،وتعددت أدواتها من خلال المصادر الأولية والثانوية الاستبانة واستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

ثالثا/ جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

مما لاشك في أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من الدراسات حيث حاولت أن توظف الكثير من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي،من جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي :

- استفادت الدراسة الحالية مما سبق في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي المرسوم ب: التسهيلات الجمركية ودورها في أداء وتطوير المؤسسات الاقتصادية واستفادت الدراسة الحالية أيضا مما سبق في الوصول للمنهج الملائم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي؛
- وظفت الدراسة الحالية توصيات المقترحة في الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة وأهميتها خصوصا دراسة(حليس عبد القادر،2017)
- استفادت دراستنا من دراسة (زايد مراد)،(مراح محمد2017) في صياغة أدوات الدراسة.
- استفادت دراستنا من دراسة (عليلواش الأمير عبد القادر)،(ميشان صباح)وغيرهم في إثراء الجانب النظري للدراسة.

خلاصة الفصل/

مما سبق نستنتج في فصلنا هذا أن التسهيلات الجمركية تعمل على تسريع إجراءات التفتيش والمعاملات الجمركية، مما يحسن تدفق البضائع عبر الحدود ويقلل من تكلفة الوقت والجهد المرتبطة بالجمارك. ومن بين التسهيلات الجمركية الشائعة: التخلي عن الرسوم الجمركية أو خفضها، وتحسين إجراءات الإفراج الجمركي والتفتيش وتحسين وسائل النقل والاتصالات الدولية، والترويج للتجارة وبصفتها عنصرًا مهمًا في التجارة الدولية وتعمل التسهيلات الجمركية على جعل السلع والخدمات أكثر إمكانية للوصول إليها وأكثر فعالية من حيث التكلفة، مما يعزز النمو الاقتصادي والتنافسية ويزيد من فرص العمل. لذلك، تحرص الحكومات عادة على تطبيق التسهيلات الجمركية لتعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع التجارة الدولية والاستثمارات.

الفصل التطبيقي

تمهيد/

بعد عرض الإطار النظري للدراسة سنعمد فيما يأتي إلى إسقاط تلك المفاهيم ضمن أسلوب قياسي يهدف إلى بحث العلاقة المفترضة بين متغيراتها (التسهيلات الجمركية من حيث كونها متغيرا مستقلا ومفسرا) و(الأداء بالمنظمة الاقتصادية من حيث كونها متغيرا يراد تفسيره والتنبؤ به) بعرض الوصول إلى الإجابة على مختلف الإشكاليات الرئيسية والفرعية التطبيقية لموضوع الدراسة.

ولمعالجة الموضوع قسمنا الفصل إلى مبحثين :

*الأول مخصص لعرض العناصر المستخدمة

*الثاني يحتوي على تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: مكونات ومنهجية الدراسة التطبيقية

نستعرض من خلال هذا المبحث عناصر الدراسة التي اختيرت بناءا على ملائمتها مع الموضوع وكذا العناصر التي تمت مراعتها لدى إعداد الاستمارة الاستبيان ممثلتا في مجتمع وعينة الدراسة إعداد وهيكلة الاستبيان وأساليب تفريغه

مطلب الأول : مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض الطريقة المتبعة في الدراسة من خلال التعرف على **مجتمع وعينة الدراسة**

أولا/ مجتمع الدراسة

من اجل معرفة دور التسهيلات الجمركية في أداء المؤسسات قمنا باختيار مجتمع الدراسة والذي يتكون من فئتين

الفئة الأولى: المهنيين المتمثلة في أعوان وقادة الجمارك

الفئة الثانية : مسيري المؤسسات الاقتصادية الناشطة في مجال استيراد وتصدير

كان الغرض من شمول مجتمع الدراسة للمهنيين ومسيري المؤسسات هو المزاوجة بين أراء الاثنين لأن أعوان الجمارك يعملون على تطبيق التسهيلات الجمركية ومسيري المؤسسات الاقتصادية المستفيد الأول منها

ثانيا: عينة الدراسة

حاولنا التماشي مع عدد الاستمارات بهدف الوصول الى نسبة مقبولة تعكس رؤى مجتمع الدراسة كما حاولنا التوفيق بين حجم العينة مهنيين ومسيري مؤسسات اقتصادية واعتمدنا في توصيل استمارة الاستبيان على عينة الدراسة والتسليم مباشرة

قمنا بتوزيع 48 استمارة لتحصيل أكبر نسبة تمثيل ممكنة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول(01): توزيع الاستمارات

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المحصلة	عدد الاستمارات المرفوضة	عدد الاستمارات القابلة للتحليل
48	40	03	37

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول(01) يتضح أنه تم توزيع 48 استمارة على أفراد العينة تحصلنا على 40 استمارة وتم رفض 03 استمارات لعدم تكملة الإجابة الكاملة على الاستبيان أما بالنسبة للاستمارات الصالحة 37 تمثل العدد الكافي للدراسة

*** إعداد الاستبيان وتفريغ بياناته**

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم العناصر التي تمت مراعاتها لدى إعداد استمارة الاستبيان بالإضافة إلى مكوناته ، طريقة تبويب الأسئلة، طرق التفريغ والمعالجة المنتهجة، فضلا عن الوسائل المستعملة لتحليل إحصاءات أفراد العينة لدى المجتمع

أولا: أعداد الاستبيان

هناك جملة من النقاط التي حاولنا مراعاتها تمثلت فيما يلي:

- اعتمدنا في إعداد أسئلة الاستبيان على لغة مفهومة وبسيطة
- توافق التدرج والترتيب في الاستبيان مع الإطار النظري للدراسة
- محاولة طرح أسئلة مركزة
- إحداث بعض التعديلات على الاستبيان (حذف، تغيير) بعد استشارة محكمين ومختصين في مجال الدراسة

ثانيا: هيكل الاستبيان

تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاث أجزاء

الجزء الأول/ يتعلق بالمعلومات الشخصية لعينة الدراسة

الجزء الثاني/ يتعلق بمعلومات خاصة بالمؤسسات الاقتصادية

الجزء الثالث/ يضم محورين تتماشى وموضوع الدراسة

المحور 01: حول التسهيلات الجمركية ويضم ستة أسئلة

المحور02: حول المؤسسات الاقتصادية ويضم سبعة أسئلة

ثالثا: نموذج الدراسة بحسب المتغيرات الواردة في الاستبانة

المتغير المستقل: التسهيلات الجمركية المتغير التابع: أداء المؤسسات الاقتصادية

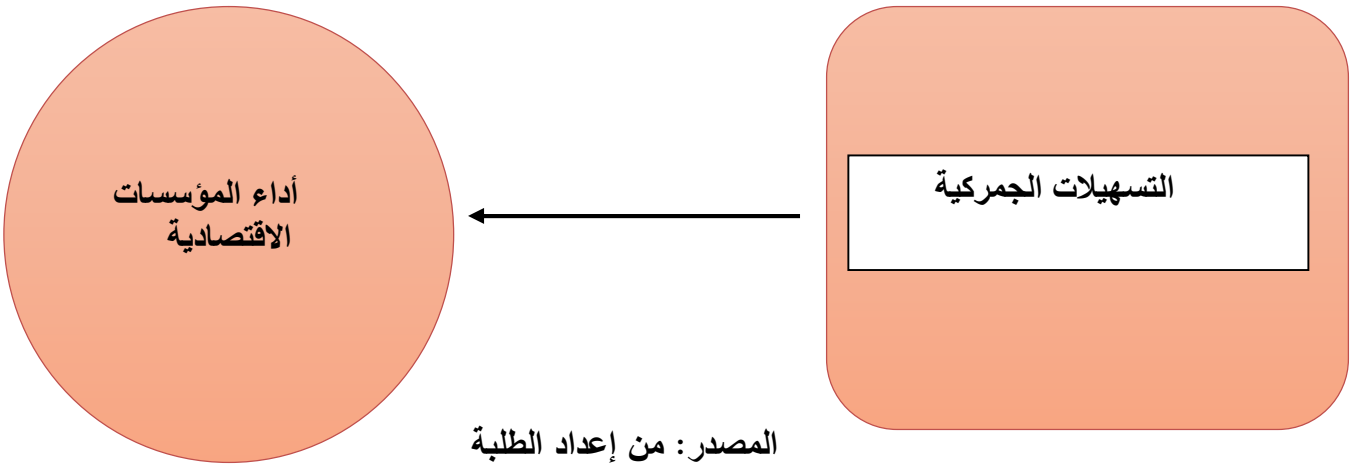

المصدر: من إعداد الطلبة

- **أداة الدراسة**

تم الاعتماد على الاستبانة لتحليل العلاقة المفترضة بين التسهيلات الجمركية والأداء بالمؤسسات الاقتصادية.

- **الأساليب الإحصائية المعتمدة**

تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط لتحليل العلاقة بين متغيرات الدارسة، الذي يتماشى مع عدد وطبيعة متغيرات الدراسة .

- **مقياس لمجالات متغيرات الدراسة**

لتحديد الاتجاه العام يتعين وصف مجالات سلم ليكرت الخماسي كالتالي:

جدول (02): أوزان الإجابات في سلم ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	موافق بشدة
01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الطلبة

جدول(03) درجة الاستجابة وفقا للمتوسط الحسابي

فئة المتوسط الحسابي	التفسير اللفظي
(1-1.80)	ضعيف جدا
(1.81- 2.60)	ضعيف
(2.61 - 3.40)	متوسط
(3.41 - 4.20)	مرتفع
(4.21 -5.00)	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطلبة

حيث سيتعين علينا قراءة أوزان الفقرات أو الأبعاد على ضوء ما تم اعتباره من مقاييس وفق سلم ليكرت الخماسي، بحيث سيتم الحكم على العبارة أو البعد وفق مجال المتوسط الحسابي الذي سجله.

***جدول توزيع العبارات**

الجدول (04): توزيع عبارات الاستبيان للمتغير المستقل والتابع

الأبعاد	حدود العبارات
أبعاد المتغير المستقل (التسهيلات الجمركية)	من الفقرة 1 إلى 06
✓ **الأداء بالمنظمات الاقتصادية**	من الفقرة 07 إلى 13

المصدر: من إعداد الطلبة

- **التساؤل الرئيسي للدراسة (الإشكالية)**

ما هو دور التسهيلات الجمركية في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية؟

- **الإشكاليات الفرعية للدراسة**

ترتبط التساؤلات الفرعية بأبعاد الدراسة، حيث يمكن طرحها على الشكل التالي:

✓ ما هي مستويات **اعتماد التسهيلات الجمركية** في المؤسسات محل الدراسة؟

✓ ما هو دور **التسهيلات الجمركية من خلال ما تضمنته من فقرات** في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية؟

- **فرضيات الدراسة:**

بعد عرض الأساس المنهجي للدراسة والإطار الزماني والمكاني لها. سنقوم بعرض فرضيات الدراسة وفقا للنموذج الذي تم اعتماده، والتي تشكل في مضمونها إجابات محتملة أولية على الإشكالية الرئيسية التي تمت صياغتها. حيث جاء تقسيمها كالتالي:

- **الفرضية الرئيسية**

H0: لا يوجد دور **للتسهيلات الجمركية** في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية.

h1: يوجد دور **للتسهيلات الجمركية** في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية.

المبحث الثاني: عرض النتائج وتحليلها

- **طريقة وأدوات الدراسة**

يفسر الأسلوب الإحصائي التصور النظري للعلاقة المحتملة بين متغيرات الدراسة، حيث سنعتمد في دراستنا على "ما تمت الإشارة إليه من عناصر في التحليل.

أولا: عرض النتائج ومناقشتها

1.عرض نتائج التحليل للأبعاد السيكومترية في عينة الدراسة

تضمنت الاستبانة على محورين يشكلان الأبعاد السيكومترية. حيث اشتمل الجزء الأول منها على كل من(الجنس، السن، الوظيفة، المؤهل العلمي، الخبرة المكتسبة) أما المحور الثاني لها فقد اشتمل على متغيرات لها علاقة بالمؤسسة (نوع النشاط الذي

تمارسه المؤسسة، عدد سنوات نشاط للمؤسسة، الشكل القانوني للمؤسسة، مكان استيراد المواد الأولية). تم ترميزها بما يتناسب مع طبيعتها.

1.1عرض نتائج التحليل الوصفي للأبعاد السيكومترية (المتعلقة بأفراد عينة الدراسة)

- **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الجنس**

جنس أفراد عينة الدراسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	31	83.8	83.8	83.8
	أنثى	6	16.2	16.2	100.0
	Total	37	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير الجنس، حيث نسجل نسبة للذكور 83.8% بينما بلغت نسبة الإناث 16.2% والشكل الموالي يوضح ذلك.

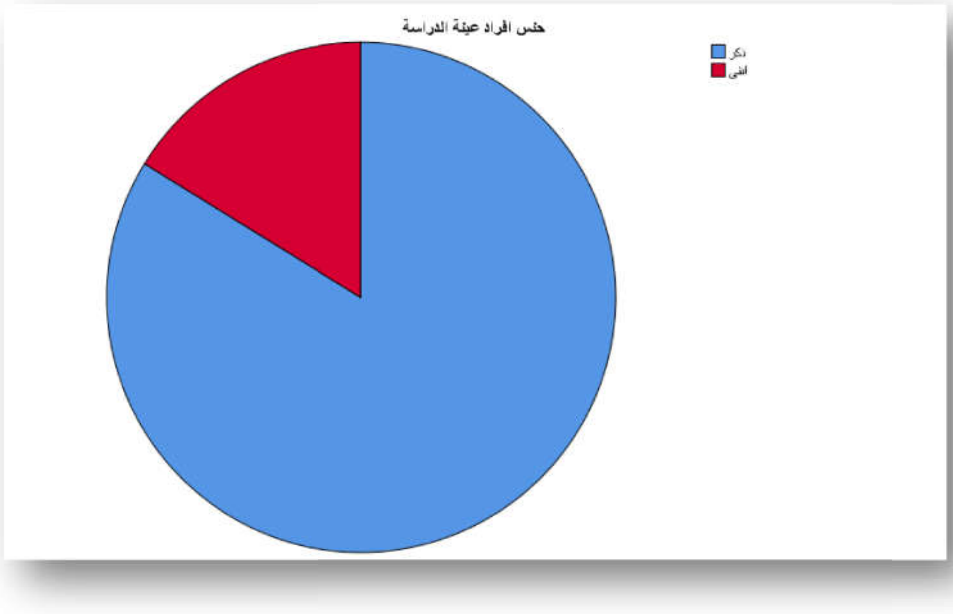

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

- **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الوظيفة**

الوظيفة الحالية لأفراد عينة الدراسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عون جمارك	12	32.4	32.4	32.4
	قائد جمارك	5	13.5	13.5	45.9
	مؤسسة	20	54.1	54.1	100.0
	Total	37	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير الوظيفة الحالية، حيث نسجل نسبة أعوان الجمارك بلغت 32.4% بينما نسبة قائد الجمارك 13.5%. أما على مستوى الكيان الاعتباري فان نسبة المؤسسات بلغت 54.1%والشكل الموالي يوضح ذلك.

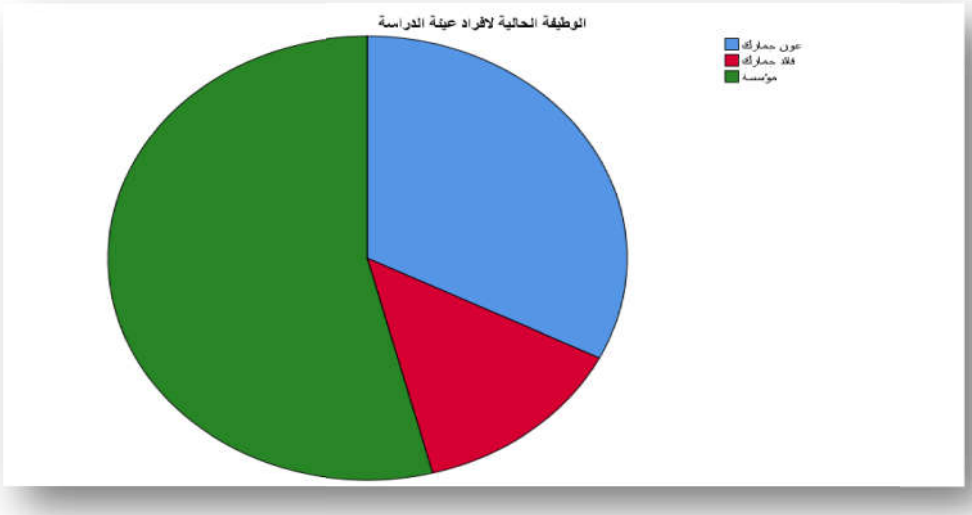

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

- **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير المؤهل العلمي**

المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	16	43.2	43.2	43.2
	ماستر	14	37.8	37.8	81.1
	دكتوراه	1	2.7	2.7	83.8
	اخرى	6	16.2	16.2	100.0
	Total	37	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي، حيث نسجل نسبة ليسانس 43.2% بينما بلغت نسبة ذوي المؤهل العلمي ماستر 37.8% لتكون نسبة ذوي الشهادة العليا دكتوراه 2.7% بينما الفئات الأخرى فبلغت 16.2% والشكل الموالي يوضح ذلك.

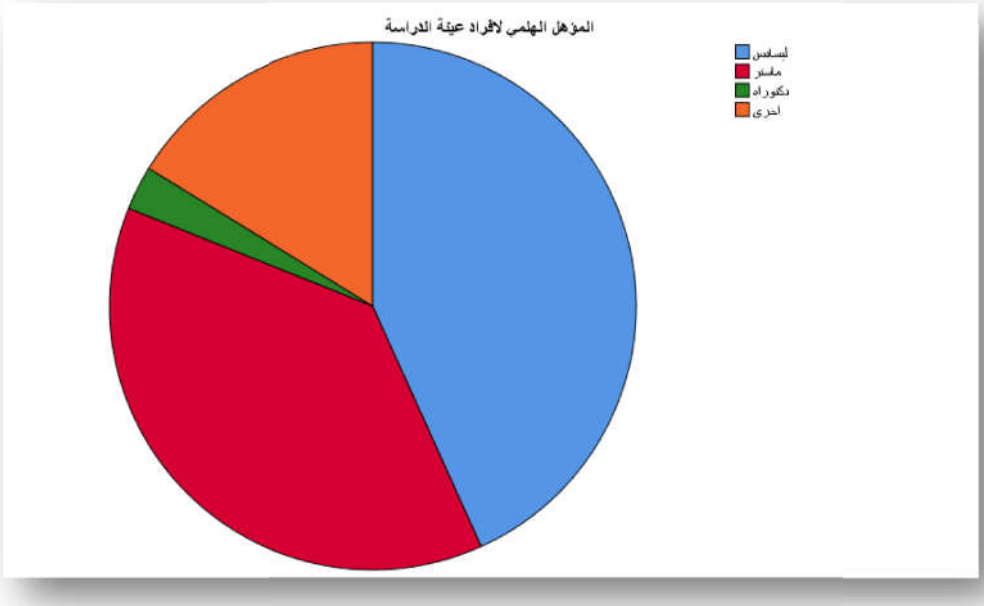

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

➢ **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الخبرة المكتسبة**

الخبرة المهنية المكتسبة لأفراد عينة الدراسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	4	10.8	10.8	10.8
	من 6 إلى 10 سنوات خبرة	13	35.1	35.1	45.9
	من 11الى 15 سنة خبرة	7	18.9	18.9	64.9
	أكثر من 15 سنة خبرة	13	35.1	35.1	100.0
	Total	37	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية المكتسبة، حيث نسجل نسبة لأقل من 5 سنوات خبرة 10.8% بينما الفئة التي تمتلك خبرة بين 6 إلى 10 سنوات خبرة فبلغت 35.1 وهي النسبة الأعلى في عينة الدراسة . بينما بلغت فئة بين10 إلى 15 سنة خبرة 18.9% لتتحصل الفئة الأخيرة لأكثر من 15 سنة خبرة على نسبة 35.1% والشكل الموالي يوضح ذلك.

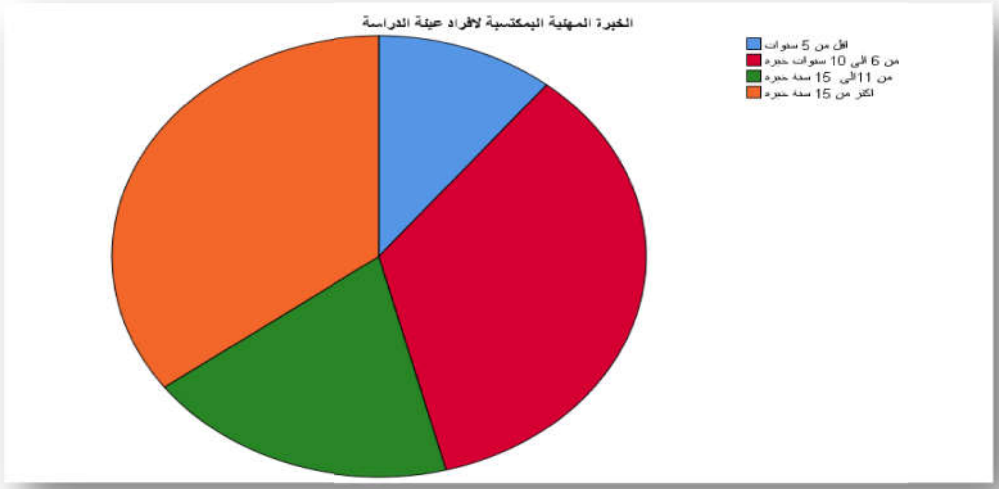

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

2.1.عرض نتائج التحليل الوصفي للأبعاد السيكومترية (المتعلقة بالمؤسسة)

- **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير نوع النشاط**

نوع النشاط للمؤسسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	صناعي	2	5.4	10.0	10.0
	تجاري	18	48.6	90.0	100.0
	Total	20	54.1	100.0	
Missing	System	17	45.9		
Total		37	100.0		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير نوع النشاط، حيث نسجل نسبة لذوي فئة صناعي 5.4% بينما فئة التجاري 48.9 % وهي الفئة الأعلى في عينة الدراسة والشكل الموالي يوضح ذلك.

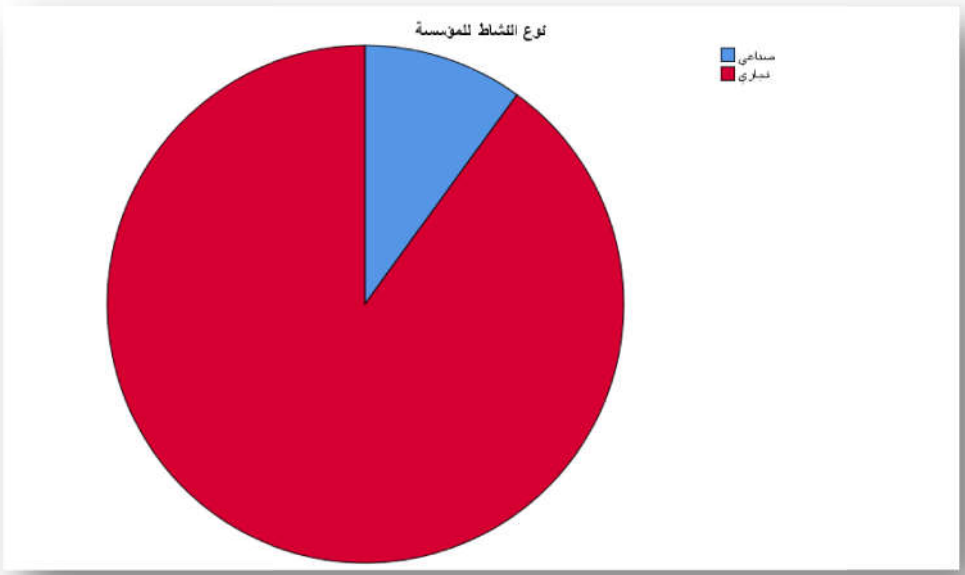

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

➢ **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير عدد سنوات النشاط**

عدد سنوات النشاط للمؤسسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	3	8.1	15.0	15.0
	من 6 إلى 10 سنوات	9	24.3	45.0	60.0
	من 11 إلى 15 سنة	6	16.2	30.0	90.0
	أكثر من 15 سنة	2	5.4	10.0	100.0
	Total	20	54.1	100.0	
Missing	System	17	45.9		
Total		37	100.0		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير عدد سنوات النشاط، حيث نسجل نسبة لذوي النشاط لأقل من 5 سنوات 8.1 بينما فئة النشاط الممتد من 6 إلى 10 سنوات فبلغت 24.3% أما الفئة الممتدة من 11 إلى 15 سنة فبلعت 16.2% لتتحصل الفئة الأخيرة والتي تعبر عن النشاط الممتد لأكثر من 15 سنة 5.4%والشكل الموالي يوضح ذلك.

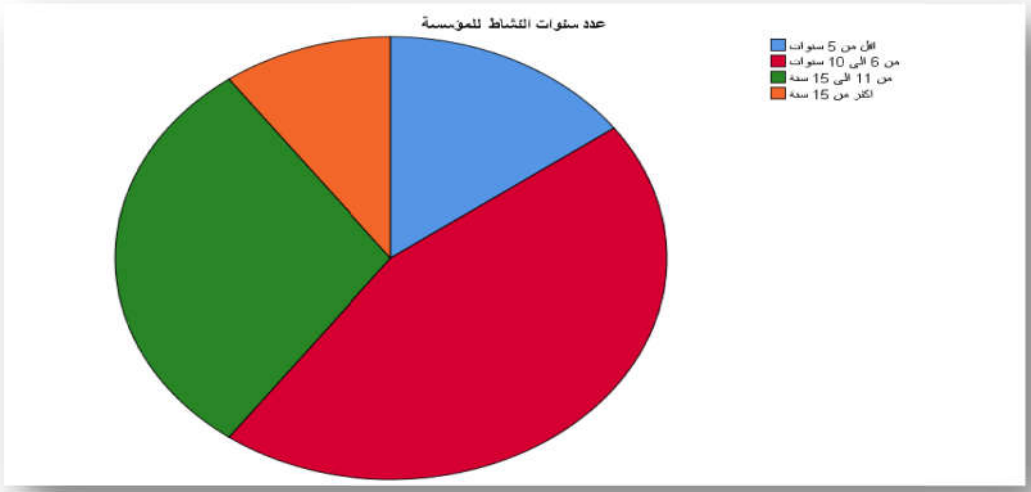

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

- **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الشكل القانوني**

الشكل القانوني للمؤسسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	شركة تضامن (SNC)	1	2.7	5.0	5.0
	شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL)	11	29.7	55.0	60.0
	EURL	7	18.9	35.0	95.0
	SPA	1	2.7	5.0	100.0
	Total	20	54.1	100.0	
Missing	System	17	45.9		
Total		37	100.0		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير الشكل القانوني، حيث بلغت فئة شركة التضامن 2.7 بينما بلغت نسبة شركات ذات المسؤولية المحدودة 29.7 %بينما بلغت فئة الشركات ذات الشخص الوحيد 18.9% لتحل شركات المساهمة في المرتبة الأخيرة بواقع 2.7%والشكل الموالي يوضح ذلك.

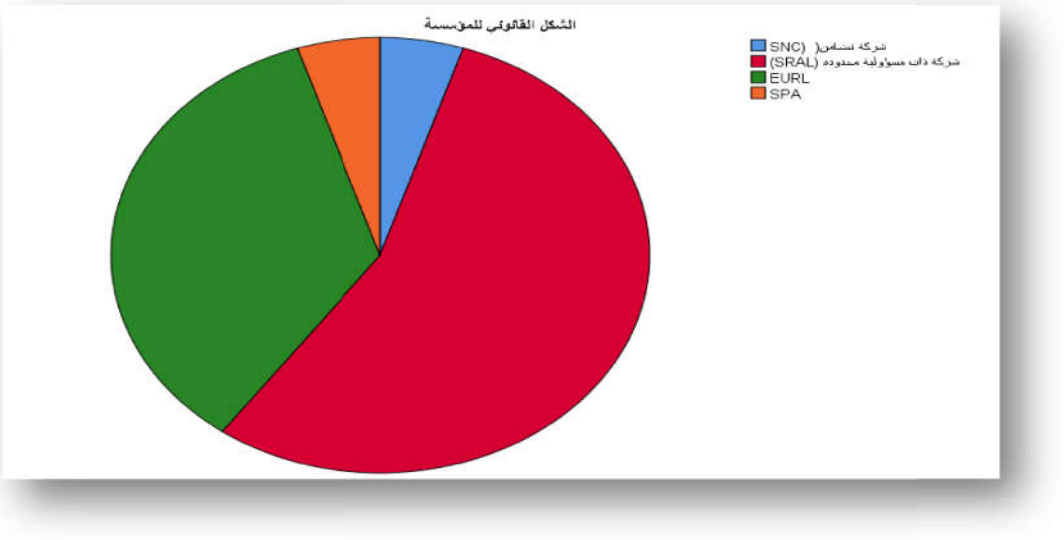

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

- **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير بلد الاستيراد**

البلد الذي يتم من خلاله استيراد المواد الأولية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الدول العربية	6	16.2	30.0	30.0
	الدول الأسيوية	13	35.1	65.0	95.0
	الدول الإفريقية	1	2.7	5.0	100.0
	Total	20	54.1	100.0	
Missing	System	17	45.9		
Total		37	100.0		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير بلد الاستيراد، حيث بلغت الشركات التي تستورد من الدول العربية نسبة قدرها 16.2% بينما تلك التي تستورد من البلدان الآسيوية فبلغت 35.1 % أما الشركات التي تستورد من الدول الإفريقية فبلغت 2.7%والشكل الموالي يوضح ذلك.

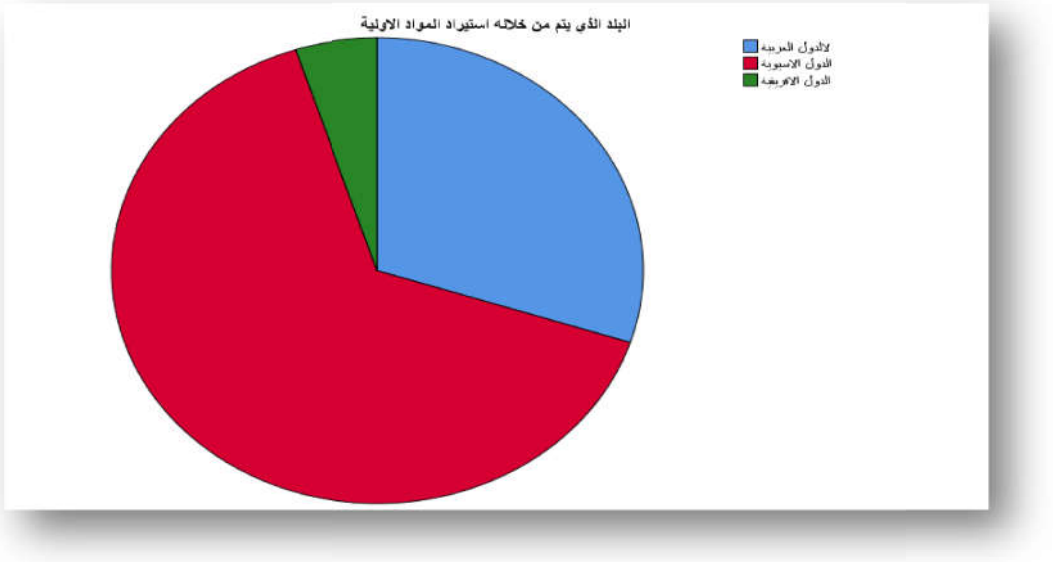

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

ثانيا–التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد الدراسة

ضمن هذا الجزء من التحليل سنعمد إلى التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد الدراسة ،والتي اقتصرت على متغيرين، التسهيلات الجمركية أما المتغير الثاني فهو الأداء بالمؤسسة الاقتصادية.

1 . تحليل فقرات متغير التسهيلات الجمركية

	فقرات بعد التسهيلات الجمركية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sig	الرتبة	الاتجاه العام للعصرنة
	التسهيلات الجمركية من صور عصرنه الإدارة الجمركية	3.9459	.94122	1.00	5	مرتفع
	الهدف من التسهيلات الجمركية تقديم إجراءات مبسطة لمتعاملين الاقتصاديين	4.0270	.68664	3.00	3	مرتفع
	منحت التسهيلات الجمركية امتيازات وتشجيعات لقطاعات الصناعية.	3.9459	.74334	1.00	5	مرتفع
	اعتمدت التسهيلات الجمركية على المرونة في مختلف المجالات	3.9730	.72597	3.00	4	مرتفع
	ساعدت التسهيلات الجمركية في تقليص أجال الجمركة	4.0541	.74334	1.00	2	مرتفع
	يعد فتح مراكز عبور تجارية جديدة من بين صور التسهيلات الجمركية	4.3243	.70923	3.00	1	مرتفع
	المتوسط الكلي لمتغير التسهيلات	4.0450	.48535	1.00		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه ترتيب الفقرات بالنسبة لبعدها الكلي، حيث سجل البعد الكلي قيمة متوسطة بلغت **4.0450** ضمن انحراف معياري بلغ**0.48535** اقل من الواحد الصحيح، بما يشير إلى اقتراب إجابات العينة وعدم تشتتها بالنسبة لوسطها. أما على المستوى

التفصيلي فقد سجلت الفقرة الأولى " تعد فتح مراكز عبور تجارية جديدة من بين صور التسهيلات الجمركية" اكبر متوسط ب **4.3243** بما يدل على أهميتها، في حين سجلت الفقرة " منحت التسهيلات الجمركية امتيازات وتشجيعات لقطاعات الصناعية " تمثيلا **بلغ 3.9459 كما** نسجل وجود اتجاه مرتفع لكل الفقرات التي تم تضمينها لكونها جاءت ممثلة بمتوسطات كلية. أما الدلالة المعنوية للفقرات المستند إلى اختبار one sample teste فجاءت كلها اقل من 5 %بما يشير إلى دلالها القياسية.

.تحليل فقرات متغير الأداء في المنظمة الاقتصادية

	فقرات بعد الأداء	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sig	الرتبة	الاتجاه العام للعصرنة
	نجحت المؤسسات الاقتصادية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي	**3.5135**	.73112	1.00	7	مرتفع
	تمكنت المؤسسات الاقتصادية في التقليل من نسبة البطالة	**3.8919**	.69856	3.00	3	مرتفع
	ساهمت للمؤسسات الاقتصادية من تقليل الصادرات من الموارد الأولية	**3.6486**	.67562	1.00	6	مرتفع
	ساهمت المؤسسات الاقتصادية في تشجيع الصادرات	**3.7297**	.69317	3.00	5	مرتفع
	مكنت الرقابة الحكومية من تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية	**3.7838**	.58382	1.00	4	مرتفع
	تعمل المؤسسات الاقتصادية على تطوير منتجاتها وفق التسهيلات الجمركية	**3.9459**	.66441	3.00	2	مرتفع
	أدى تنوع المؤسسات الاقتصادية إلى تطوير أدائها	**4.0270**	.76327	3.00	1	مرتفع
	المتوسط الكلي لمتغير الأداء	**3.7915**	**.42671**	**1.00**		مرتفع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه ترتيب الفقرات بالنسبة لبعدها الكلي، حيث سجل البعد الكلي قيمة متوسطة بلغت **3.7915**ضمن انحراف معياري بلغ**0.42671** اقل من الواحد الصحيح، بما يشير إلى اقتراب إجابات العينة وعدم تشتتها بالنسبة لوسطها. أما على المستوى التفصيلي فقد سجلت الفقرة الأولى " **أدى تنوع المؤسسات الاقتصادية إلى تطوير أدائها "**

اكبر متوسط ب **4.0270**بما يدل على أهميتها، في حين سجلت الفقرة " **نجحت المؤسسات الاقتصادية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي** " تمثيلا **بلغ 3.5135 كما** نسجل وجود اتجاه مرتفع لكل الفقرات التي تم تضمينها لكونها جاءت ممثلة بمتوسطات كلية. إما الدلالة المعنوية للفقرات المستند إلى اختبار one sample teste فجاءت كلها اقل من 5 %بما يشير إلى دلالها القياسية.

ثالثا التحليل القياسي للعلاقة بين متغيرات الدراسة

تحليل ثبات أداة الدراسة

1.بالنسبة للتسهيلات الجمركية

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
79.0	*7*

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

عامل الثبات الكلي للمتغير الأول (التسهيلات الجمركية بلغ 79.0 % وهي نسبة جيدة (أكثر من 60%) تفسر ثبات الاستبانة وقدرتها على تحليل العلاقة المفترضة بين متغيرات الدراسة

Item-Total Statistics				
	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
التسهيلات الجمركية من صور عصرنه الإدارة الجمركية	24.3694	8.181	.460	**78.3**
الهدف من التسهيلات الجمركية تقديم إجراءات مبسطة لمتعاملين الاقتصاديين	24.2883	8.467	.652	**.73.8**
منحت التسهيلات الجمركية امتيازات وتشجيعات لقطاعات الصناعية.	24.3694	8.690	.525	**76.1**
اعتمدت التسهيلات الجمركية على المرونة في مختلف المجالات	24.3423	9.136	.428	**78.0**
ساعدت التسهيلات الجمركية في تقليص أجال الجمركة	24.2613	9.538	.316	**80.0**
يعد فتح مراكز عبور تجارية جديدة من بين صور التسهيلات الجمركية	23.9910	8.951	.492	**76.8**
المتوسط الكلي لمتغير التسهيلات	24.2703	8.480	1.000	**70.6**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

الجدول أعلاه يفسر مستويات ثبات الاستبانة أخذا بعين الاعتبار الفقرات بحد ذاتها. حيث لم نسجل أي تراجع مؤثر للفقرات حيث تموضعت كلها في النسبة المقبولة بين 70 إلى 80 بالمائة

2.بالنسبة لمتغير الأداء

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
79.9	**8**

معامل الثبات الكلي للمتغير الثاني (المؤسسات الاقتصادية بلغ 79.9 % وهي نسبة جيدة (أكثر من 60%) تفسر ثبات الاستبانة وقدرتها على تحليل العلاقة المفترضة بين متغيرات الدراسة .

Item-Total Statistics				
	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
نجحت المؤسسات الاقتصادية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي	26.8185	9.221	.427	**79.1**
تمكنت المؤسسات الاقتصادية في التقليل من نسبة البطالة	26.4402	9.337	.428	**79.0**
ساهت للمؤسسات الاقتصادية من تقليل الصادرات من الموارد الأولية	26.6834	9.187	.491	**77.9**
ساهمت المؤسسات الاقتصادية في تشجيع الصادرات	26.6023	9.949	.280	**81.2**
مكنت الرقابة الحكومية من تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية	26.5483	9.307	.563	**.770**
تعمل المؤسسات الاقتصادية على تطوير منتجاتها وفق التسهيلات الجمركية	26.3861	9.169	.508	**77.7**
أدى تنوع المؤسسات الاقتصادية إلى تطوير أدائها	26.3050	8.334	.621	**75.7**
المتوسط الكلي لمتغير الأداء	26.5405	8.922	1.000	**.73.2**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

الجدول أعلاه يفسر مستويات ثبات الاستبانة أخذا بعين الاعتبار الفقرات بحد ذاتها. حيث لم نسجل أي تراجع مؤثر للفقرات حيث تموضعت كلها في النسبة المقبولة بين 70 إلى 80 بالمائة.

مصفوفة الارتباط بين التسهيلات الجمركية والأداء بالمؤسسة الاقتصادية

Correlations			
		المتوسط الكلي لمتغير التسهيلات	المتوسط الكلي لمتغير الأداء
المتوسط الكلي لمتغير التسهيلات	Pearson Correlation	1	.149
	Sig. (1-tailed)		.190
	N	37	37
المتوسط الكلي لمتغير الأداء	Pearson Correlation	.149	1
	Sig. (1-tailed)	.190	
	N	37	37

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه مستويات الارتباط بين كل من التسهيلات الجمركية والأداء، حيث نسجل وجود مستويات ضعيفة بحسب رأي أفراد عينة الدراسة. إذ لم يتعدى الارتباط بين كلا المتغيرين عتبة 15% كما أن دلالته لم تكن معبرة ، أي أنها غير معنوية.

حجم الأثر بين التسهيلات الجمركية والأداء بالمؤسسة الاقتصادية

ضمن هذا الجزء من التحليل سنعمد إلى تحليل التباين بين متغيرات الدراسة لوصول إلى العلاقة القياسية ضمن ما تم صياغته من فرضيات والتي كانت على الشكل التالي:.

H0: لا يوجد دور **للتسهيلات الجمركية** في تحسين الأداء بالمنظمات.

h1: يوجد دور **للتسهيلات الجمركية** في تحسين الأداء بالمنظمات.

- **جدول تحليل التباين**

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	**.145**	**1**	**.145**	**.792**	**002..**
	Residual	**6.410**	**35**	**.183**		
	Total	**6.555**	**36**			
a. Dependent Variable: المتوسط الكلي لمتغير الاداء						
b. Predictors: (Constant), المتوسط الكلي لمتغير التسهيلات						

فسر جدول تحليل التباين صلاحية النموذج للقياس، حيث سجل معامل فيشر معنوية عند مستوى الدلالة.

- **معلمات النموذج المقدر**

Model Summary[b]										
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	f1	f2	Sig. F Change	
1	**.14.9[a]**	**0.22**	**-.006**	**.42794**	**.022**	**.792**		**5**	**.379**	**1.462**
a. Predictors: (Constant), المتوسط الكلي لمتغير التسهيلات										
b. Dependent Variable: المتوسط الكلي لمتغير الاداء										

- ✓ بلغ معامل الارتباط بين التسهيلات الجمركية من حيث كونه متغيرا يراد تفسيره والتنبؤ به 14.9%
- ✓ بلغ معامل التحديد المفسر 2.2% بما يعني أن تغير وحدة واحدة من التسهيلات الجمركية سوف يؤثر بمقدار 2.2%على الأداء بالمنظمة الاقتصادية محل الدراسة وهي نتيجة ضعيفة جدا.

نتيجة الفرضية الرئيسية

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	3.262	.599		5.450	.000
	المتوسط الكلي لمتغير التسهيلات	.131	.147	.149	.890	002.
a. Dependent Variable: المتوسط الكلي لمتغير الأداء						

الدلالة المعنوية المسجلة على مستوى العلاقة القياسية بين التسهيلات الجمركية والأداء توحي بوجود علاقة نظرية بين كلا المتغيرين. حيث جاءت اقل من مستوى الدلالة 5%

خاتمة الفصل/

إن الدراسة المتمثلة في استمارة الاستبيان شملت عينة من مجتمع الدراسة من أعوان الجمارك وقادتها و مسيري المؤسسات الاقتصادية من ذوي التخصص في ميدان الجمارك والتصدير والاستيراد على اختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم وخلصت الدراسة إلى:

* اتفق إفراد عينة الدراسة على ضرورة فتح مراكز عبور تجارية جديدة لأنها تعتبر من صور التسهيلات الجمركية

* ارتأى أفراد عينة الدراسة إلى إن التسهيلات الجمركية منحت امتيازات و تشجيعات للقطاعات الصناعية وإنها قدمت إجراءات مبسطة للمتعاملين الاقتصاديين

* اتفق أفراد عينة الدراسة على أن المؤسسات الاقتصادية نجحت في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

* خلصت الدراسة إلى وجود علاقة نظرية بين كلا المتغيرين في حين لم يتعدى مستوى الارتباط بينهما عتبة 15% كما أن دلالته لم تكن معبرة وهو ما يعتبر نسبة ضعيفة جدا وهي علاقة توحي بوجود ركود تشريعي وتنظيمي على مستوى المؤسسات المعنية, وعدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب المؤسسات بالمعلومات الفنية والاقتصادية وميولهم إلى النشاط التجاري وعزوفهم عن النشاط الصناعي كما هو موضح في عينة الدراسة , وأيضا النقص الكبير في عملية التصدير والاكتفاء بعرض المنتوجات في السوق المحلية.

خـــــاتمـــة

خاتمـــــة

في إطار العصرنة و الانفتاح الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري على السوق الخارجي مما أدى إلى ظهور العديد من التغيرات في هيكل الاقتصاد بصفة عامة و في بنية المؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة، هذه الأخيرة،بات مفروض عليها التكيف مع الميكانيزمات الجديدة لتسيير الاقتصاد الوطني و تنظيمه، من بينها النجاعة و الفعالية و المردودية و التي تمر حتما عبر مخططات التقويم الداخلي للمؤسسات وتنتهي بإستراتيجية للتكييف مع المحيط الاقتصادي و وضع أرضية جديدة تحكم العلاقة بينها و بين كافة المتدخلين في حلقة التجارة الخارجية و التي تعد إدارة الجمارك طرفا أساسيا فيه.

و عليه فإن للجمارك دور فعال و مهام متنوعة و مختلفة في مجال حماية و ترقية الاقتصاد الوطني فهناك عدة ميكانيزمات تعتمد عليها إدارة الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني من خطر المواجهة و المنافسة الأجنبية، و تعمل على تشجيع المنتوجات المحلية، و تشجيع المصدرين الوطنيين و الأجانب، و ذلك بواسطة استعمال التسهيلات الجمركية المختلفة، و استعمال الأنظمة الاقتصادية الجمركية، و كذا عن طريق رفع الحواجز و تسهيل الإجراءات و إزالة كل العقبات التي من شأنها أن تعيق عمليات الجمركة ورفع البضائع ...الخ.

إن دراستنا لموضوع التسهيلات الجمركية ودورها في أداء المؤسسات الاقتصادية ومن خلال العرض السالف الذكر لهذه الترسانة من التسهيلات الجمركية الممنوحة للمؤسسات من طرف الجمارك من اجل رفع فعاليتها, رغم غزارتها واستحداثها إلا أن هناك عوائق كثيرة لم تساعد في الوصول إلى الأهداف المنتظرة من وراء هذه التسهيلات.

أما فيما يخص اختبار الفرضيات فكانت نتائجها كالتالي :

*الفرضية الأولى : هناك العديد من الآليات المطبقة لتسهيل الإجراءات الجمركية تتمثل في إجراءات الجمركة السريعة و التسهيلات المعتمدة بواسطة المسار الأخضر وإجراءات الجمركة في الموطن وهذا ما تطرقنا إليه

*الفرضية الثانية :نعم يوجد اعتماد على التسهيلات الجمركية في المؤسسات محل الدراسة وهذا ما توصلنا إليه في الدراسة الميدانية

*الفرضية الثالثة : يوجد دور للتسهيلات الجمركية من خلال ما تضمنته من فقرات في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية وهذا ما توصلنا إليه في الدراسة التطبيقية.

النتائج المتوصل إليها :

1 ساعدت التسهيلات الجمركية من تقليص أجال الجمركة

2 يعد فتح مراكز عبور تجارية جديدة إضافة كبيرة وصورة من صور التسهيلات الجمركية

3 منحت التسهيلات الجمركية امتيازات وتشجيعات للقطاعات الصناعية

4 ساعدت التسهيلات الجمركية في تقديم إضافة وإجراءات مبسطة للمتعاملين الاقتصاديين

5 أثرت التسهيلات الجمركية على أداء المؤسسات الاقتصادية

6 تعمل المؤسسات الاقتصادية على تطوير منتجاتها وفق التسهيلات الجمركية

7 مكنت الرقابة الحكومية من تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية

8 أدى تنوع المؤسسات الاقتصادية إلى التطوير من أدائها

9 تمكنت المؤسسات الاقتصادية في التقليل من نسبة البطالة

10 نجحت المؤسسات الاقتصادية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

11 اعتمدت التسهيلات الجمركية على المرونة في مختلف مجالات تدخلها

التوصيات :

- وجوب وجود علاقة تكامل بين المؤسسات الاقتصادية و إدارة الجمارك
- قيام إدارة الجمارك بحملات تحسيسية وتوعية المؤسسات الاقتصادية واستقطابها من اجل الاستفادة من التسهيلات الجمركية

- تطوير النظم المعلوماتية في الجمارك وذلك لتطوير خدماتها خاصة في المراكز الحدودية
- تحسين أداء أعوان الجمارك وهذا من خلال التكوين المستمر والمتجدد

أفاق الدراسة :

تناولنا في هذه المذكرة التسهيلات الجمركية ودورها في أداء المؤسسات الاقتصادية حيث تعتبر هذه الدراسة مرحلة تمهيدية لمواضيع دراسات مستقبلية في سياق الموضوع بالتفصيل وذلك بتوسيع عينة الدراسة لتشمل عدد اكبر وكذلك إضافة متغيرات أخرى لتكون هناك نتائج ايجابية ودراسة شاملة , وبذلك يمكن أن نقترح بعض الدراسات

- التسهيلات الجمركية ومدى تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية
- دور الجمارك في ترقية الصادرات والواردات
- دور الرقابة الحكومية من تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية/

قائمة الكتب:

01- موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر، دار الحديث للكتاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2007

02- ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، سنة 1998، الجزائر

قائمة المذكرات:

01- أسماء بغو، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في ترقية الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014

02ـ بحري علي التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية -دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير جامعة محمد بوضياف - المسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير السنة الجامعية 2018

03- تركية شليح، التسهيلات الجمركية في قانون الجمارك الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019/2018

04- حليس عبد القادر،تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية،جامعة فرحات عباس ،سطيف،الجزائر،2017.

05- خنوس خديجة،بيطام لويزة،دور إدارة الجمارك في حماية حقوق الملكية الصناعية،مذكرة ماستر في الحقوق،قانون أعمال،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،الجزائر،2021.

06ـ سهيلة بعلي، الإبداع ودوره في تحسين أداء المنظمة دراسة حالة الجمارك الجزائرية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014

07- شريف بن عبد الله، التسهيلات الجمركية ودورها في تشجيع التجارة الخارجية – دراسة حالة مفتشية أقسام الجمارك ومديرية التجارة – بسكرة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014

08- زايد مراد، الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 246.

09- زايد مراد،دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة يوسف بن خذة،الجزائر،2006.

10- عليلواش أمير عبد القادر: أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، *ماجستير العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03،2007*

11- عماد الدين وشن، هاجر يحياوي، الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية (دراسة حالة مؤسسة كوندور إلكترونيك- برج بوعريريج)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2019/2018

12- فايزة خضار، الامتيازات الجبائية ودورها في تدعيم الاستثمار، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2016

13- محمد مراح، سمية عامري، الجمارك ودورها في حماية المنتوج الوطني، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2022/2021

14ـ مقنعي فتيحة،اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،تجارة دولية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2009.

15- ميشان صباح،تصفية المؤسسات الاقتصادية من الناحيتين المحاسبية و القانونية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: علوم مالية، جامعة ابن خلدون تيارت -كلية العلوم التجارية و الاقتصادية و علوم التسيير، السنة الجامعية2021

16- ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر وآثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996

17- ياسين مكيو، تطبيق الإجراءات الجمركية على البضائع المستوردة عبر النقل البحري دراسة حالة استيراد السيارات عبر ميناء جن جن –جيجل، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010

- مواقع الكترونية:

01- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2019، التسهيلات الجمركية الممنوحة للمصدرين، dz.algex@inf، 2023/04/03، على الساعة: 00:00.

-قائمة المجلات:

01- زهية لموشي، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد06، العدد11، جانفي 2018

02- عدة بن عطية، بوغرارة محمد ، مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية لابعاد الحوكمة المحاسبية ـ دراسة ميدانية لمجموعة مؤسسات اقتصادية بالجزائر ـ مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد01، ماي 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

03ـ عبد الكريم كبيش، عبد الكريم خميسي، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة – حالة الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13 2017

04– كريم خديم، بوحفص حاكمي، التسهيلات الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000–2018)، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، 2022

05ـ مبارك بن الطيبي، نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، جوان 2018

المراجع الأجنبية/

01-Ait Kheddeache Jugurta,Evaluation des facilitations douaniéres
mises en ceuvre par la douane algérienne,Finance and Business Economices Review,7,1,2023.

03-Belkhir Mohammed fouzi,Problématique de la valeur en douane en Algérie Entre Infraction de change et Prime de change ,Revue Algérienne d'Economie et gestion,14,02,2020.

04-Jacques Gislain, « Futurité, origine des institutions économiques », Économie et institutions [En ligne], 25 | 2017, mis en ligne le 20 décembre 2017, consulté le 10 décembre 2020. URL : http:// journals.openedition.org/ei/5828 ; DOI https://doi.org/10.4000/ei.5828

05-**Maurice Godelier Un domaine contesté L'anthropologie économique KARL POLANYI l'économie en tant que procès institutionnalis 2021 https://doi.org/10.1515/9783112415085**

06-Pierre Francois sociologie économique, acteurs, pratiques économiques, institutions marchandes1 CSO - Centre de sociologie des organisations (Sciences Po, CNRS) (1059) - 1 place Saint-Thomas d'Aquin, 75007 Paris - France**2011**

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية التسيير والعلوم الاقتصادية

سلام الله عليكم أما بعد

في إطار التحضير لمذكرة المقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تحت عنوان :

التسهيلات الجمركية ودورها في أداء المؤسسات الاقتصادية

يسعدنا سيدي سيدتي اختياركم ضمن عينة الدراسة للمشاركة في إثراء هذا الموضوع وإبداء آرائكم كأكاديميين ومهنيين ومسيرين قناعة منا بموضوعيتكم وكونكم ستولوننا كل الاهتمام لهذه الأسئلة، علما أن جميع المعلومات

التي سنزود بها تستخدم لأغراض البحث العلمي وستحضى بسرية تامة.

سيدي /سيدة المحترمة:

قبل إجابتكم على هذا الاستبيان، هناك بعض النقاط الواجب شرحها وتوضيحها والتي ستساعدكم في الإجابة

الإجابة ب 'غير موافق بشدة " تعني أن الإجراء غير موجود أو غير مطبق.

ب 'غير موافق" تعني أن الإجراء غير موجود.

الإجابة ب "محايد" تعني أن المجيب ليست لو دراية تامة حول الإجراء محل السؤال.

الإجابة ب 'موافق' تعني أن هذا الإجراء موجود من الناحية القانونية.

ب 'موافق بشدة' تعني أن هذا الإجراء موجود من الناحية القانونية ومطبق.

الشكر مسبق لتعاونكم وحسن استجابتكم

معلومات عامة

يرجى وضع علامة(X))في المكان المناسب.

أولا: معلومات شخصية خاصة بالمسيرين والمهنيين والأكاديميين.

1-الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2-الوظيفة:

عون جمارك ☐ قائد جمارك ☐ مسير ومؤسسة ☐

3-المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

4-**الخبرة:**

أقل 5سنوات ☐ من 5إلى 10سنوات ☐ من 10إلى 15سنة ☐ أكثر من 15 ☐

ثانيا: معلومات خاصة بالمؤسسة

1-ماهو النشاط الذي تمارسه مؤسستكم؟

صناعي ☐ تجاري ☐ حرفي ☐ خدماتي ☐ أخرى (حدد.....(

2-ماهو عدد السنوات النشاط لمؤسستكم؟

أقل من 5سنوات ☐ من 5الى 10سنوات ☐ من 10الى 15سنة ☐ اكثر من 15سنة ☐

3-ماهو الشكل القانوني للمؤسسة؟

شركة تضامن(SNC) ☐ شركة ذات مسؤولية محدودة (SRAL) ☐

شركة ذات مسؤولية محدودة والشخص الواحد(EURL) ☐ شركة مساهمة (SPA) ☐ أخرى (حدد(.....

4-أين تصدر سلع المؤسسة ومن أين تستورد المواد الأولية والتجهيزات اللازمة للإنتاج؟

الدول العربية ☐ الدول الأسيوية ☐ الدول الإفريقية ☐ الدول الأوروبية الغربية ☐ الدول الأمريكية ☐ الدول الأوروبية الشرقية ☐

المحـــور الأول: التسهيـــلات الجمركيـــة						
الرقم	العبـــارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	التسهيلات الجمركية من صور عصرنه الإدارة الجمركية					
02	الهـدف مـن التسـهيلات الجمركيـة تقـديم إجراءات مبسطة لمتعاملين الاقتصاديين					
03	منحـت التسـهيلات الجمركيـة امتيـازات وتشجيعات لقطاعات الصناعية.					
04	اعتمدت التسهيلات الجمركية على المرونة في مختلف مجالات تدخلها					
05	سـاعدت التسـهيلات الجمركيـة فـي تقلـيص أجال الجمركة					
06	يعد فتح مراكز عبور تجارية جديدة من بين صور التسهيلات الجمركية					

المحـــور الثاني: المؤسسات الاقتصادية

الرقم	العبـــارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	نجحت المؤسسات الاقتصادية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي					
02	تمكنت المؤسسات الاقتصادية في التقليل من نسبة البطالة					
03	ساهت للمؤسسات الاقتصادية من تقليل الصادرات من الموارد الأولية					
04	ساهمت المؤسسات الاقتصادية في تشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية					
05	مكنت الرقابة الحكومية من تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية					
06	تعمل المؤسسات الاقتصادية على تطوير منتجاتها وفق التسهيلات الجمركية					
07	أدى تنوع المؤسسات الاقتصادية إلى تطوير أدائها					

الملحق رقم 2 :

قائمة المحكمين للاستبيان

التسهيلات الجمركية ودورها في أداء المؤسسات الاقتصادية

الرقم	الاسم واللقب	الشهادة المتحصل عليها	الرتبة	الإمضاء
1	خضير ليلى	ماجستير	أستاذ مساعد (أ)	
2	مديني عثمان	دكتوراه	أستاذ مساعد	
3	عوادي عبد القادر	دكتوراه	أستاذ محاضر (ب)	

مقـــــدمـــة

تعتبـر التجـارة الخارجيـة الشـريان الأساسـي الـذي يـربط الـدول يبعضـها البعض, فهو الجزء الهام في الاقتصاد الـوطني لأي بلـد, إذ تعتبـر أيضـا القنـاة الرئيسـية التي تمكن من التصدير والاستيراد, لان الهدف الرئيسي لقيام التبادل الخارجي هو زيـادة دخل الدولة من العملة الصعبة من اجل رفع مستوى المعيشة, إذ انه ليس بإمكان أي دولة العيش بمعزل عن العالم الخارجي, حيث أنها لا تستطيع تلبيـة كـل حاجيـات المسـتهلكين.

وبحديثنا عن التجارة الخارجية وجب علينا التطرق إلى إدارة الجمارك وهذا راجـع إلـى الارتباط الشديد بينهما حيـث تعتبـر إدارة الجمـارك الهيئـة المسـؤولة عـن تنفيـذ سياسـات الجمارك وتطبيق القوانين واللوائح الجمركيـة وتهـدف إدارة الجمـارك إلـى تنظـيم وتنفيـذ العمليات الجمركيـة بشـكل فعـال ، وفـي الامتثـال للقـوانين والأنظمـة الجمركيـة الوطنيـة والدولية وهي جزءًا حيويًا من البنية التحتية للتجارة الدولية وتلعب دورًا مهمًـا فـي تنظـيم حركة البضائع عبر الحدود.

تتأثر إدارة الجمارك بشكل كبيـر بـالتطورات الحديثـة، وهـذا التـأثير يمكـن أن يسـهم فـي تحقيق الإيجابية في عدة جوانب، من خلال زيادة الكفـاءة وتسـريع الإجـراءات واسـتخدام التكنولوجيا فـي إدارة الجمـارك، كمـا يمكـن تحسـين كفـاءة العمليـات وتسـريع إجـراءات التفتـيش والتخلـيص الجمركي،ممـا يسـاهم فـي تقليـل الـزمن الـلازم لإتمـام الإجـراءات وتسهيل حركة البضائع عبر الحدود.

إذ تعد الأنظمة الجمركية الاقتصـادية آليـات تهـدف إلـى تعزيـز تطـور بعـض النشـاطات الاقتصادية (التصـدير) و تقويـة الإمكانيـات التنافسـية للشـركات فـي الأسـواق الخارجيـة بفضل المزايا التي تقدمها على الصعيدين المالي و الاقتصادي.

فالتسهيلات المقدمة مـن طـرف إدارة الجمـارك جـاءت فـي إطـار سياسـة اقتصـادية مـع المؤسسات الاقتصادية وأكثر من يهم هذه المؤسسات سواء كانت مصدرة أو مستورة هـو إتمام الإجراءات والشكليات الجمركية في أسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف

الإشكالية/

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية :

ما هو دور التسهيلات الجمركية في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

ولتبسيط الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مستويات اعتماد التسهيلات الجمركية في المؤسسات محل الدراسة؟
- هل يوجد آليات معتمدة من قبل الجمارك لتسهيل عملية الجمركة ؟
- هل للتسهيلات الجمركية دور من خلال ما تضمنته من فقرات في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة/

للإجابة عن التساؤلات السابقة نتبنى الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: هناك العديد من الآليات المطبقة لتسهيل الإجراءات الجمركية

الفرضية الثانية: يوجد اعتماد على التسهيلات الجمركية في المؤسسات محل الدراسة

الفرضية الثالثة: يوجد دور للتسهيلات الجمركية من خلال ما تضمنته من فقرات في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية

مبررات اختيار الموضوع/

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة دوافع:

ـ إبراز أهمية الدور الذي تلعبه الجمارك الجزائرية في إطار إشرافها على نشاطات المؤسسات الاقتصادية

ـ إبراز دور التسهيلات الجمركية وتأثيرها على أداء المؤسسات الاقتصادية

ـ توفير مرجع بحث آخر للطلبة والباحثين في هذا الموضوع لما له من أهمية علمية

ـ بعد إجراءنا لمسح شامل للكثير من البحوث العلمية بجامعتنا وجدنا ندرة علمية حول البحث في هذا الموضوع وهو ما دفعنا لاختياره كموضوع جديد مازال يحتاج البحث

أهداف الدراسة وأهميتها /

ـ أهداف الدراسة :

*تحليل دور التسهيلات الجمركية في أداء المؤسسة الاقتصادية

*الوقوف على واقع إدارة الجمارك وطريقة تعاملها مع الشريك الاقتصادي

*معرفة مدى توافق الإدارة الجمركية مع المؤسسات الاقتصادية

ـ أهمية الدراسة:

تبـرز أهميـة موضـوع دور التسـهيلات الجمركيـة فـي أداء وتطـوير المؤسسـات الاقتصـادية فـي اعتبـاره أول موضـوع يحـدد كمـذكرة تخـرج فـي قسـم العلـوم التجاريـة بجامعة الوادي

حدود الدراسة /

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى نتائج الدراسـة فـان ذلـك ارتـبط بحـد مكاني وآخر زماني

الحدود المكانية/ في هذه الدراسة حاولنا معرفة أراء أعوان إدارة الجمارك ومسيري المؤسسات الاقتصادية الناشطين في الاستيراد والتصدير ضمن حدود مكانية في الجزائـر وبالضبط في ولاية الوادي

الحدود الزمانية/ لم تكن هناك حدود زمنية مضبوطة من توزيـع اسـتمارة الاسـتبيان إلى آخر استرجاع آخر استمارة

منهج الدراسة/

اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي قصد وضع تصورنا عـن الموضـوع ، وذلـك من خلال تحديد المشكل ودراسته بالاعتماد على مجموعة من الفرضيات وكـذلك اختيـار الوسيلة العلمية الاستبيان لأنها الأنسب لموضوع الدراسة

مرجعية الدراسة/

تم الاعتماد على عدة مراجـع مختلفـة ومتنوعـة مـن كتـب ومجـلات ومقـالات علميـة ومواقع الكترونية موثقـة، إضـافة إلـى الرسـائل العلميـة والقـوانين والتشـريعات الخاصـة

بالجمارك وقد تم اعتمادها في الجانب النظري من الدراسة، ودراسة حالة من خلال الاستبيان المرفق

هيكلة الدراسة/

تنقسم الدراسة إلى فصلين أساسين نظري يتضمن الأدبيات النظرية لكل من الجمارك والتسهيلات الجمركية والمؤسسة الاقتصادية وتبيين دور التسهيلات الجمركية في أداء المؤسسات الاقتصادية، وفصل تطبيقي كدراسة ميدانية للموضوع من خلال تبيين الإجراءات المتبعة والإحصاء الاستدلالي للدراسة الميدانية

تمهيد:

إذا كانت التسهيلات الجمركية هي مفهوم يشير إلى الإجراءات والسياسات التي تتبعها الدول والهيئات الجمركية لتسهيل حركة البضائع عبر الحدود الجمركية، فان ذلك يهدف إلى تقليل التعقيدات الجمركية والبيروقراطية، وتحقيق تسهيلات في الإجراءات الجمركية، وتقليل التكاليف والزمن المستغرق في تصفية البضائع، وذلك من أجل تعزيز التجارة الدولية وتحفيز النمو الاقتصادي

ولدراسة هذا الموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث

*المبحث الأول والثاني تم تخصيصهم لإيضاح الجانب النظري

*المبحث الثالث خصص لعرض دراسات تناولت جزء من الموضوع أو موضوع مشابه له

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتسهيلات الجمركية

يشير الإطار المفاهيمي للتسهيلات الجمركية إلى المبادئ والسياسات التي تحكم تنفيذ الإجراءات الجمركية بطرق تسهيلية وترويجية، يهدف هذا الإطار إلى توضيح تسهيل حركة البضائع عبر الحدود الجمركية وتعزيز التجارة الدولية وتحقيق الفعالية والكفاءة في إجراءات التفتيش والتفريغ الجمركي

المطلب الأول: ماهية إدارة الجمارك

أولا: تعريف إدارة الجمارك

تعرف الجمارك بأنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقرر عليها، حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، وإن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها، ولضمان فاعلية القوانين الجمركية وسرعتها وانضباط تنفيذ أحكامها أصبغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ وفي حدود الاختصاص.

تعد الضرائب الجمركية وسيلة من وسائل تحصيل الموارد المادية للخزينة العمومية وأداة حمائية من منافسة السلع الأجنبية،غير أنه الهدف يختلف اليوم من دولة لأخرى، ففي الدول المتقدمة لا تشكل حصيلة الجمارك سوى نسبة بسيطة من الإيرادات الضريبية، وهذا يعني محدودية الدور الجبائي فيها، بينما نجدها ذات نسبة عالية في الدول النامية حيث الأهمية البالغة للدور الجبائي فيها[1].

فالجمارك جهاز إداري وتنظيمي تابع لوزارة المالية يتولى تنفيذ ورسم السياسة الجمركية لها بناء على الأوامر والتعليمات التي تصدرها الحكومة وفق إطار قانوني وتعليمات محددة وضعت من قبل الدولة بما يكفل تحقيق المصلحة العليا للبلاد من حيث

[1] – سهيلة بعلي، الإبداع ودوره في تحسين أداء المنظمة دراسة حالة الجمارك الجزائرية، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014/2015، ص 65.

حماية الاقتصاد الوطني والرقابة على الواردات والصادرات ودعم الصناعات المحلية وبناء الأمن الاجتماعي وذلك من خلال مكافحة التهريب والمخدرات والرقابة على السلع والأشخاص بما يكفل تحقيق إيراد مالي للدولة وحماية أمنها[1].

ثانيا: نشأة الجمارك الجزائرية

عرفت الجمارك الجزائرية بوصفها هيئة وطنية نظامية مؤهلة قانونا لمراقبة العمليات التجارية والمالية مع الخارج، تحولات جذرية وتطورت عميقة ارتبطت بالتطورات التي مر بها الاقتصاد الوطني في مختلف مراحله.

1 – فترة ما بين 1962 –1969:

تميزت هذه المرحلة بـ[2]:

- ✓الرقابة الجمركية المحدودة للتجارة الخارجية لعدة أسباب موضوعية؛
- ✓استمرار العمل بالقوانين والنظم الفرنسية إلا ما تعارض منها مع السيادة الوطنية؛
- ✓فيفري 1963: إنشاء رسم خاص على الواردات مقدرة بـ 3%؛
- ✓ماي 1963:تحديد نظام الحصص الذي يحدد كمية السلع المستوردة كمحاولة لرقابة التجارة الخارجية؛
- ✓أكتوبر 1963:إنشاء أول تعريفة جمركية جزائرية؛
- ✓أفريل 1964: إحداث آليات مراقبة الصرف؛
- ✓ فيفري 1986:تمت مراجعة نظام التعريفة وتعديله باعتماد تعريفات جديدة.

2 – فترة ما بين 1970 –1978:

تميزت هذه الفترة بعدة أحداث عرفتها البلاد منها[3]:

---

[1] – محمد مراح، سمية عامري، الجمارك ودورها في حماية المنتوج الوطني، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021/2022، ص 06.

[2] – موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر، دار الحديث للكتاب للطباعة والنشر، الجزائر، 2007 ،ص 99.

[3] – ياسين مكيو، تطبيق الإجراءات الجمركية على البضائع المستوردة عبر النقل البحري دراسة حالة استيراد السيارات عبر ميناء جن جن –جيجل، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/2011، ص 04.

✓ تأميم تدريجي للتجارة الخارجية وخلق أنشطة مسيرة من طرف شركات وطنية لإنجاز صناعة وطنية، تسير احتكار الاستيراد والتصدير وتوزيع المواد الضرورية للسوق الجزائرية؛

✓إصدار تعريفة جمركية جديدة سنة 1973؛

✓تمديد نظام الحصص؛

✓تحديد نظام الترخيص الشامل للاستيراد الذي أنتظر تعميمه حتى سنة 1973؛

✓تحديد نظام خاص بالمواد الحرة.

3 – الفترة ما بين 1978-1987 :

تميزت هذه الفترة بـ[1]:

✓ صدور قانون المالية لسنة 1978 الذي كرس هو الآخر مبادئ التأمينات والاحتكارات ومنها تأميم التجارة الخارجية واحتكاراتها من طرف الدولة؛

✓صدور القانون رقم 07-79 بتاريخ 21 جويلية 1979 المتضمن قانون الجمارك وهو أول قانون جمارك بعد التخلص من القوانين والنظم الجمركية الفرنسية الاستعمارية؛

✓فقدان إدارة الجمارك العديد من مهامها وصلاحياتها وامتيازاتها لا سيما منها تلك المتعلقة بمراقبة العمليات التجارية والمالية مع الخارج بحيث صارت هذه الإدارة لا تتكفل حتى بعناصر التسعيرة التي أوكلت إلى المؤسسات والشركات الوطنية المتدخلة في قطاع التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا؛

✓في هذه المرحلة تم تزويد المصالح الجمركية والعاملين فيها بوسائل وإمكانيات هامة جدا (بناء ثكنات وأحياء اقتناء أراضي وسكنات لفائدة الجمارك، استخدام بدلة جديدة، اقتناء سيارات، عتاد ووسائل جمركية، ومواصلات)؛

✓إعطاء كامل الاستقلالية لهذه الإدارة باعتبارها مديرية عامة وذلك بالمرسوم الرئاسي رقم 82 -237 لسنة 1982الذي ساهم في هيكلة هذه المديرية.

[1] – موسى بودهان، المرجع السابق، ص 100.

4 – الفترة ما بين 1988-1991:

تميزت هذه المرحلة بشروع الجمارك في استرجاع مهامها وصلاحيتها وامتيازاتها ومكانتها لا سيما في مراقبة العمليات المالية والتجارية مع الخارج بفعل الانسحاب التدريجي للدولة من احتكار التجارة الخارجية التي نصت عليها الدفعة الأولى من قوانين الإصلاحات الاقتصادية[1].

5 – الفترة ما بين 1992-2000:

وتميزت هذه المرحلة ببعض الأعمال والنشاطات منها تعديل المراسيم التنفيذية الأربعة التي أعطت بعد آخر ونظرة جديدة لإدارة الجمارك من حيث إعادة تنظيمها على المستوى الوطني بتكريس طبيعتها القانونية كمديرية عامة مستقلة وتميزت بقوانينها ونظمها وتبعا لخصوصيتها المدنية والعسكرية الاقتصادية والمالية.

وعلى المستوى المركزي في شكل مديريات مركزية (تسع مديريات وخمس مديريات دراسات) تجمع تحتها مديريات فرعية ومكاتب وعلى مستوى المصالح الخارجية الأخرى ذات الاختصاص الجهوي (12 مديرية جهوية) ومفتشيات أقسام (46) وحدات فرق ومندوبيات الأمن...الخ، علما أن هذه المراسيم قد تم تعديلها هي الأخرى سنتي 1995 و1998.

وفي سنة 1995 تم إدخال أحكام قانونية تسمح بتسهيلات جمركية في مجال الاستيراد والتصدير تتعلق على وجه الخصوص بالنظم الاقتصادية الجمركية في سنة 1998 تم تعديل قانون الجمارك القديم 1979 بقانون جديد هو القانون رقم 10-98 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 61 بتاريخ 22 أوت 1998 الذي حاول التكفل ببعض الجوانب الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة[2].

6 – الفترة ما بين 2001 – إلى الآن:

هذه المرحلة تميزت بإحداث تغيرات جذرية مست الكثير من الجوانب التنظيمية والهيكلية، القانونية والتسييرية(الموارد البشرية والإمكانيات المادية والوسائل المالية، التكنولوجيات العصرية الإعلام والاتصال وسائل المراقبة الحديثة من أجهزة سكانير

---

[1] – ياسين مكيو، المرجع السابق، ص 05.

[2] – موسى بودهان، المرجع السابق، ص 103.

وإعلام آلي...) سن وإصدار تعريفة جمركية جديدة وذلك بمقتضى الأمر رقم بتاريخ 20 أوت 2001وإصدار مدونة لأخلاقيات المهنة والسلوك داخل جميع مصالح الجمارك وهي مستنبطة من تصريح المنظمة العالمية للجمارك، وتدشين ثلاث مدارس جمركية جديدة، وإنشاء مجلس بيداغوجي خاص بالمدارس الجمركية، واستحداث ثلاث مصالح جمركية جديدة، وتخريج دفعات كثيرة وبرتب مختلفة عقد اتفاقيات تعاون وتنسيق مع بعض المؤسسات الوطنية والشركات المختصة وتكثيف الاتصالات والمشاورات في جميع الميادين ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية عموما[1].

ثالثا: مهام إدارة الجمارك

يمكن تحديد المهام الأساسية للجمارك فيما يلي[2]:

1 – المهمة الجمركية:

وتتمثل في تحصيل الرسوم والضرائب التي يدفعها المستوردون والمصدرون للجمارك طبقا لقانون التعريفات الجمركية والقوانين الأخرى ذات الصلة.

2 – مهام اقتصادية:

وتتمثل مجمل المهام الاقتصادية لإدارة الجمارك في:

- ✓ حماية الاقتصاد الوطني، إن الجمارك تعمل على حماية المنتوج الوطني من المنافسة غير الشرعية كما تفعل وتطبق قانون جمركية الإغراق؛
- ✓ حماية الصناعات الناشئة بحماية مؤقتة ونسبية تتماشى والظروف الاقتصادية؛
- ✓ ترقية المبادلات الخارجية وفق ما تنص عليه المادة 02 من قانون الجمارك المتعلق بحماية المنتوج الوطني.

3 – مهام أخرى للجمارك الجزائرية:

للجمارك الجزائرية مهام أخرى غير التي تندرج ضمن المجال الجبائي والمجال الاقتصادي وهي محددة في التشريع الجمركي من خلال المادة 03

---

[1] – ياسين مكيو، المرجع السابق، ص – ص 07-06.

[2] – محمد مراح، سمية عامري، المرجع السابق، ص – ص 10 -11.

تتمثل مهمة إدارة الجمارك على الخصوص فيما يأتي:

- ✓ تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية المخولة لإدارة الجمارك على البضائع المستوردة أو المصدرة وكذا البضائع وذات المنشأ الجزائري الموضوعة تحت نظام المصنع الخاضعة للمراقبة الجمركية
- ✓ إعداد الإحصائيات التجارية والخارجية وتحليلها
- ✓ السهر طبقا للتشريع على حماية الحيوان والنبات والتراث الفني والثقافي.

المطلب الثاني: ماهية التسهيلات الجمركية

تعتبر التسهيلات الجمركية من أهم عوامل التنمية الاقتصادية وإدارة الجمارك، أدرجت هذه المسالة ضمن أهم محاور برنامج عصرنتها باعتبارها إحدى أهم مؤسسات الدولة المتواجدة على مستوى الحدود، وتجسدت عموما التسهيلات الجمركية المقدمة من طرف إدارة الجمارك في شكل خروج عن القواعد العادية المعمول بها، كمنح امتيازات وتشجيعات لقطاعات معينة مع اعتمادها جملة من المعايير المتعلقة بالمرونة في مختلف مجالات تدخلها[1].

ومن جملة التسهيلات الجمركية المقدمة من قبل إدارة الجمارك، نذكر[2]:

أولا: التسهيلات الجمركية الهادفة إلى مرافقة المؤسسات للبحث عن أسواق خارجية

وذلك من خلال سعي إدارة الجمارك إلى مرافقة المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين عن طريق تسهيلات أخرى تهدف إلى البحث عن أسواق خارجية، ومن جملة هذه التسهيلات الجمركية نجد السماح للمتعاملين الاقتصاديين بتصدير عينات معقولة ونماذج من أجل عرضها وتجربتها بالإضافة إلى نظام التصدير المؤقت الذي كرسه قانون الجمارك الذي يعرفه كما يلي: "هو النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها لهدف معين في أجل محدد دون تطبيق تدابير الخطر

---

[1] – تركية شليح، التسهيلات الجمركية في قانون الجمارك الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2019، ص 17.

[2] – كريم خديم، بوحفص حاكمي، التسهيلات الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000–2018)، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، 2022، ص – ص 725–724.

ذو الطابع الاقتصادي وهذا بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو تصليح في إطار تحسين الصنع".

ويساهم نظام التصدير المؤقت في ترقية التجارة الخارجية بتحسين صنع الأجهزة والمعدات بتطويرها وإدخال تكنولوجيات متطورة عليها مما يساهم في رفع الإنتاج وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني.

ثانيا: التسهيلات الجمركية الهادفة إلى تقليص آجال الجمركة

ويمكن أن نعددها في النقاط التالية:

1 – إجراءات الجمركة في الموطن: من أجل تقليص مدة مكوث البضاعة ووسائل النقل، وذلك لتسهيل وتسريع عمليات الجمركة لمواجهة المتطلبات والرهانات الاقتصادية، ولكن لتحقيق هذه الأهداف فقد تم إقرار العمل بجملة من الميكانيزمات، ونعني إجراءات الجمركة في الموطن، أن تتم عمليات الجمركة في منشآت ومحلات المعني أو المستفيد من الإجراء دون مرور البضاعة على مكتب الجمارك الذي ترتبط به المؤسسة ويوجد في دائرة اختصاصه مقر إقامتها.

وبالتالي للاستفادة من هذا الإجراء يستلزم عقد اتفاق بين المتعامل ومصلحة الجمارك يتضمن تحديد الالتزامات العامة والخاصة المتعلقة بكل مؤسسة وتعهد المتعامل بالخضوع لجميع الالتزامات.

2 – التصريح بعد الاطلاع: عندما لا تتوفر لدى المصرح جميع المعلومات اللازمة لإعداد التصريح، يرخص له أن يفحص البضائع قبل التصريح بها ويأخذ عينات منها، لكن قبل الاطلاع على البضائع وفتح الطرود، يلزم المصرح بتقديم تصريح للاطلاع يسمى "رخصة الفحص" وذلك بموجب المقرر الصادر عن المدير العام للجمارك الذي يحدد كيفيات تطبيق المادة 84 من قانون الجمارك.

ومن بين التسهيلات المنصوص عليها في قانون الجمارك، تلك التي تتعلق بعملية فحص البضاعة والتي من أهمها: الفحص الجزئي للبضاعة، إمكانية الفحص في محلات المتعامل الاقتصادي والفحص على الوثائق.

3 – إجراءات الجمركة السريعة: لقد اعتمدت الإجراءات السريعة للجمركة بموجب المنشور رقم 03 المؤرخ في 07 جانفي 1995 المتعلق بالإجراء السريع الخاص بالتخليص الجمركي للبضائع المرسلة برا، وذلك من اجل تسهيل التبادلات المغاربية البرية وذلك عن طريق تقليص مدة مكوث البضائع التي تمر عبر مكتب جمركي حدودي، وتسري هذه العملية بمجرد وصول البضائع بوسيلة النقل إلى المكتب الجمركي.

4 –التسهيلات المعتمدة بواسطة المسار الأخضر[1]: إن المسار الأخضر إجراء يسمح للمتعامل الاقتصادي بالرفع المباشر للبضائع بعد إيداع التصريح المفصل لدى الجمارك، حيث أن مرحلة الرقابة السابقة على التصريح، والفحص المادي للبضائع تعوض بالرقابة البعدية المرتكزة أساسا على المحاسبة الفعلية للمؤسسة المستفيدة من المسار الأخضر، وفي هذا الصدد، تجدر بنا الإشارة إلى أن المسار الأخضر كإجراء تسهيلي تناولته اتفاقية كيوتو المتضمنة تبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية التي تمت مراجعتها من طرف المنظمة العالمية للجمارك (OMD) في جوان 1999 ووقعت عليها الجزائر في ديسمبر 2000.

المطلب الثالث: التسهيلات المتعلقة بالأنظمة الجمركية والامتيازات الجبائية

أولا: التسهيلات المتعلقة بالأنظمة الجمركية

1 – تعريف الأنظمة الجمركية وأهميتها:

قدمت المنظمة العالمية للتجارة تعريفا للمصطلح، حيث يتمثل النظام الجمركي في الإجراءات الجمركية التي تخضع لها البضائع الموجودة تحت مراقبة الجمارك،وهذه الأنظمة الجمركية ما هي إلا امتداد للأنظمة التوقيفية التي عرفتها الدول منذ القديم، لكن هذا المصطلح لم يغطي كل الوضعيات القانونية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وخاصة وضعية البضائع.

كما يعرفها "كلودبار وهنري تريمو" (TREMEAU.Henri et BERR.J.Claude): الأنظمة الجمركية الاقتصادية بأنها "أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية الاستيراد والتصدير عن طريق استعمال ميكانيزمات معينة، تتغير حسب النشاط المعني

[1] – الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 2019، التسهيلات الجمركية الممنوحة 12 للمصدرين، dz.algex@inf، 03/04/2023، على الساعة: 00:00.

كوقف أو الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية للمؤسسات لتدعم وضعيتها التنافسية في الأسواق العالمية"[1].

- وتكمن أهمية الأنظمة الجمركية الاقتصادية في[2]:

✓ وضع المؤسسات المتواجدة في الجزائر في وضعية تسمح لها بالمنافسة الدولية

✓تمنح الأنظمة الجمركية الاقتصادية امتيازات مالية حيث أن المؤسسات المعنية لا تدفع الحقوق والرسوم عند الاستيراد

✓كما تمنح الأنظمة الجمركية الاقتصادية امتيازات اقتصادية وتجارية مهمة بالنسبة للمؤسسات.

2 – أنواع الأنظمة الجمركية:

تصنف الأنظمة الجمركية إلى ثلاث أنواع مختلفة استجابة لانشغالات المتعاملين الاقتصاديين،وتتمثل في الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية، والتجارية وأنظمة التنقل (العبور)[3].

أ/ الأنظمة الجمركية الاقتصادية الصناعية: تسعى الأنظمة الاقتصادية الصناعية إلى تحسين وترقية صادرات المؤسسات الوطنية بإدخال صبغة جديدة تتمثل في تعليق الحقوق والرسوم على المنتجات المستوردة للتصنيع من أجل تحسين الوضعية التنافسية للبضائع المصدرة نحو السوق الدولية وهذا بتخفيض تكلفة الإنتاج، وتتمثل هذه الأنظمة في نظام التحسين الإيجابي والتحسين السلبي، نظام إعادة التموين بالإعفاء والمستودع الصناعي.

ب/ الأنظمة الجمركية الاقتصادية التجارية: يعرفBerreClaud.Jو HenriTremeau في كتبهما (DouanierDroit) بأنها "أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الاستيراد والتصدير) عن طريق استعمال آليات تتغير حسب النشاط المعني (وقف أو إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية

---

[1] – مبارك بن الطيبي، نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19، جوان 2018، ص 530.

[2] – عبد الكريم كبيش، عبد الكريم خميسي، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة – حالة الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 13، 2017، ص 357.

[3] – كريم خديم، بوحفص حاكمي، المرجع السابق، ص – ص 725–724.

المتعلقة بالتصدير...إلخ) ولا يمكن معرفة مردودها النهائي إلا إذا كانت البضاعة تتوفر على بعض الالتزامات تتغير حسب الأنظمة كذلك.

وضمن مختلف أشكال الأنظمة الجمركية الاقتصادية التجارية نميز ثلاث أنواع منها التي تتجاوب بصفة خاصة ومباشرة مع أهداف ذات طبيعة تجارية وهي: نظام المستودع الجمركي، نظام القبول المؤقت، نظام التصدير المؤقت).

ج/ أنظمة التنقل (العبور): تنص المادة 125 من قانون الجمارك على أن:"العبور هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية، المنقولة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي أخر برا أو جوا مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي".

إن النظام الجمركي للعبور بنوعيه (الوطني والدولي)، يخص البضائع المنقولة والمعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية والموضوعة تحت مراقبة الجمارك من مكتب الانطلاق إلى مكتب الوصول، ويتمثل الهدف الأساسي للجمارك من خلال متابعة سيرورة هذه العملية هو تفادي كل مخاطر التهريب بشتى أنواعه[1].

3 – مزايا الأنظمة الجمركية:

✓**اعتبار وجود البضائع خارج الإقليم الجمركي:** تعتبر البضائع المستوردة أو المصدرة والموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي موجودة خارج الإقليم الجمركي الوطني، ويترتب عن ذلك توقيف الحقوق والرسوم الجمركية والإعفاء من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية، إلا أن التنظيم المتعلق بالصرف يبقى مطبقا على البضائع المستوردة أو المصدرة في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية.

✓**توقيف الحقوق والرسوم:** البضائع الموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي والتي تبقى في الإقليم الجمركي لفترة معينة قبل إعادة تصديرها سواء على حالتها أو بعد تلقيها لتغييرات تستفيد من توقيف الحقوق والرسوم لدى الاستيراد.

✓**الكفالة:** مقابل الفوائد الممنوحة في إطار الأنظمة الاقتصادية الجمركية فإن وضع البضائع تحت هذه الأنظمة مرتبط بتحرير التزام مرفق بكفالة لضمان الحقوق والرسوم الموقوفة والغرامات المحتملة. الكفالة تمثل بالنسبة للقابض الجمركي ضمانا للخزينة في حالة

[1] – زايد مراد، الحماية الجمركية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 246.

عدم احترام المتعامل الاقتصادي للالتزامات المكتتبة، يمكن كذلك وضع كفالة عامة صالحة بالنسبة لسلسلة من العمليات التجارية لمدة سنة كتسهيل للإجراءات على المتعامل الاقتصادي.

منح الأنظمة الاقتصادية الجمركية على مستوى مكتب الجمارك المختص إقليميا على عكس ما كان عليه سابقا حيث كان على مستوى المديرية العامة للجمارك وهذا دائما في إطار تسهيل وتبسيط الإجراءات على المتعاملين الاقتصاديين.

4 – وظائف الأنظمة الجمركية:

إن السياسة الجمركية الحالية ترتكز على ترقية المحيط الاقتصادي بهدف تشجيع نشاط الاستيراد للمؤسسات لهذا نجد سلسلة من الإجراءات من أجل تحرير المتعاملين الاقتصاديين من العرقلة الجمركية من بينها: الأنظمة الجمركية الاقتصادية، ولا تستفيد البضائع من هذه الأنظمة إلا بتحقيق شروط معينة تختلف حسب النظام المقصود، ويمكن تجميعها في عدة أصناف[1]:

✓ **الأنظمة الجمركية الاقتصادية المتعلقة بالتخزين (المستودع الجمركي)**:وهدفها الاقتصادي هو السماح للبضاعة بالبقاء تحت المراقبة الجمركية في الإقليم الجمركي بحيث لا تكون وجهتها الأساسية والمباشرة الإحالة على الاستهلاك أو الاستقبال في هذا الإقليم، بل أن وجهتها يمكن أن تكون إلى إقليم آخر، كما يمكن أن تكون وجهتها هي العرض على الاستهلاك لكن في الفترة التي توضع تحت نظام المستودع الجمركي، وقد نصت المادة 129 من قانون الجمارك على أن المستودع الجمركي هو "النظام الجمركي الذي يمكن من تخزين البضاعة تحت المراقبة الجمركية، مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع التجاري".فبعد تحصل المتعامل الاقتصادي على ترخيص إدارة الجمارك بإمكانه وضع بضاعته في المستودع الجمركي المعتمد بعدما يكون قد قدم تصريح مفصل لإدارة الجمارك يتعلق بهذه البضائع ويجب على إدارة الجمارك أن تتأكد بأن البضائع التي أدخلت المستودع الجمركي هي البضائع المعنية في الترخيص وليس بضائع أخرى ويجب على المتعامل أن يقدم تعهد مكفول من طرف مؤسسة مالية مصرفية يتعهد فيه بإخراج البضائع من المستودع الجمركي عند وصول أجل تصفية النظام، كما يمكن لأعوان

[1] – تركية شليح، المرجع السابق، ص – ص 56-55.

الجمارك القيام بالمراقبة والإحصائيات التي يرونها ضرورية أثناء مكوث البضائع في المستودع مهلة مكوث البضاعة في المستودع سنة ويمكن تمديدها شريطة أن تكون البضائع في حالة جيدة وتبرر أسباب التمديد، ثم تأتي من بعد ذلك مرحلة تصفية النظام حيث أنه قبل انتهاء المهلة المحددة يجب على الملتزم تعيين نظام جمركي آخر للبضائع، وتنقل البضائع للنظام الجمركي الجديد يؤدي إلى تصفية نظام المستودع، وفي هذه الحالة بالذات فإن الحقوق والرسوم الجمركية تبقى معلقة دوما.

أما في حالة عرضها للاستهلاك بعد مكوثها في المستودع، فسنطبق عليها نفس الحقوق والرسوم السارية المفعول عند تاريخ تسجيل التصريح المفصل المتعلق بالاستهلاك. وبعد التصفية النهائية للنظام ترفع إدارة الجمارك يدها عن الكفالة وتقدم له سند إبراء الذمة[1].

✓ **الأنظمة الجمركية الاقتصادية المتعلقة باستعمال البضاعة:**

1 – نظام القبول المؤقت: يقصد بالقبول المؤقت النظام الجمركي الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي بعض البضائع المستورد بغرض معين المعدة للتصدير ثانية خلال مدة معينة مع توقيف الحقوق والرسوم الجمركية عند الاستيراد والإعفاء من الإجراءات الخاصة بمراقبة التجارة الخارجية وذلك:

✓إما بعد تعرض هذه البضائع بالتحويل أو التصنيع أو المعالجة الإضافية.

✓إما بعد استخدامها على حالها في وضع القبول المؤقت، نشير هنا إلى أن البضائع التي يمكن قبولها في هذا النظام هي كل البضائع الخاضعة للضرائب والرسوم الجمركية وإجراءات التجارة الخارجية طالما توفرت فيها الشروط الخاصة بالقبول في نظام القبول المؤقت وتبقى خاضعة لكل المبادئ السابقة الخاصة بسيره (التصريح المفصل، تقديم التزام مكفول إعادة تصدير البضائع... إلخ) أما الجانب المتعلق بالاستفادة من القبول المؤقت فلا يمكن أن يكون إلا بالحصول على الترخيص المصدق عليه من قبل المدير العام للجمارك مع استيفائه الشروط الإجرائية التي يحددها هذا الأخير، كما يحدد البضائع التي تقبل في هذا النظام القواعد العامة للتصريح بالبضائع[2].

---

[1] – تركية شليح، المرجع السابق، ص 57.

[2] – شريف بن عبد الله، التسهيلات الجمركية ودورها في تشجيع التجارة الخارجية – دراسة حالة مفتشية أقسام الجمارك ومديرية التجارة – بسكرة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015، ص 42.

2 – نظام التصدير المؤقت: يسمح هذا النظام بتصدير بضائع بصفة مؤقتة لتكون محل استعمال خارج الإقليم الجمركي، وعند إعادة تصديرها تكون معفاة من الحقوق والرسوم المفروضة على الاستيراد.حيث يشترط أن لا تخضع هذه البضائع لأي تغيير أو تحويل، ويخضع منح هذا النظام لطلب من المتعامل الاقتصادي وبعد الموافقة يجب أن تخضع البضاعة لتصريح مفصل لكفالة مع تعهد بإعادة استيراد البضائع وضمانا لسرعة حركة تبادل البضائع الموضوعة تحت نظامي القبول المؤقت والتصدير المؤقت،فقد سارعت مجموعة من الدول إلى الاتفاق على إجراء مبسط خاص يدعى " carnet ATA يعمل هذا نظام على تشكيل سوق خارجية للبضائع المحلية وتشجيع التصدير في إطار المعارض الأجنبية[1].

- ✓ **الأنظمة الجمركية المتعلقة بتحويل البضاعة:**

يمكن أن توجه البضائع لأغراض صناعية وذلك بدخولها في حلقات تصنيع المواد التامة أو نصف المصنعة لتسوق على حالتها أو لتدخل في حلقات تصنيع مواد أخرى، ولتبسيط هذه العمليات فقد أوجد قانون الجمارك أنظمة جمركية اقتصادية خاصة بالنشاط الصناعي للمتعاملين الاقتصاديين تمكنهم من ممارسة النشاطات الصناعية بفضل قواعدها الخاصة.

1 – نظام الاستيداع الجمركي: وهو الوضع الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة، من قبل إدارة الجمارك مع توقيف الضرائب وإجراءات الحظر، وغيرها من الإجراءات الجبائية والجمركية الخاضعة لها والرسوم الجمركية، وحسب المادة129 من قانون الجمارك فالمستودعات هي عبارة عن الأماكن أو الميناء الذي تودع فيه البضائع تحت إشراف الإدارة الجمركية، في ظل الأوضاع التي تجيز تعليق الرسوم وفق قانون الجمارك، وهي نوعان عامة وخاصة[2].وتتمثل في[3]:

---

[1] – تركية شليح، المرجع السابق، ص 59.

[2] – شريف بن عبد الله، المرجع السابق، ص – ص 40–39.

[3] – عماد الدين وشن، هاجر يحياوي، الأنظمة الجمركية الاقتصادية ودورها في ترقية التجارة الخارجية (دراسة حالة مؤسسة كوندور إلكترونيك– برج بوعريريج)، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2018/2019، ص 14.

أ/ المستودع العمومي: فتح المستودع العمومي لجميع المستعملين لإيداع مختلف أنواع البضائع عدا تلك المنشأة، فالمستودع العمومي يكون في متناول كل المتعاملين الاقتصاديين ولا يقتصر على فئة دون أخرى ويكون امتيازه لفائدة المؤسسات العمومية أو الخاصة بقرار مشترك بين الوزير المالية والتجارة.

ب/ المستودع الخاص: يمكن أن يمنح المستودع الخاص لكل شخص طبيعي أو معنوي لاستعماله من أجل إيداع البضائع المرتبطة بنشاطه وذلك في انتظار إلحاق بنظام جمركي أخر مرخص به يدعى المستودع الخصوصي، وعندما يوجه إلى تخزين البضائع يستلزم حفظها في منشآت خاصة، ينشأ المستودع الخاص في مخازن المستودع تحدد شروط فتح وتسيير ومصاريف التسيير التي إذا اقتضى الأمر ذلك، على نفقة المستفيدين جراء تدخل إدارة الجمارك وإغلاق المستودعات الخاصة بمقررات من المدير العام للجمارك ولا تخضع للحقوق والرسوم والعقوبات المالية المستحقة والمنصوص عليها في هذا القانون، النقائص المعنية في المستودع الخاص التي تتجلى في الأسباب الطبيعية كالتجفف والتبخر.

ج/ المستودع المخصص: يشكل نظام المستودع المخصص لنوع خاص من المؤسسات بقرار من وزير المالية بالاشتراك مع الوزراء المعنيين، التي تقوم بتخزين:

– البضائع التي يشكل وجودها في المستودع العمومي خطر، أو التي من شأنها أن تفسد البضائع الأخرى.

– البضائع التي يتطلب حفظها بتجهيزات خاصة.

د/ المستودع الصناعي: إن المستودعات الصناعية، حسب المادة 160 من قانون الجمارك وما جاء في مضمونها، هي محلات موضوعة تحت مراقبة إدارة الجمارك، حيث يرخص للمؤسسات بتهيئة البضائع المعدة للإنتاج قصد التصدير، مع وقف الحقوق والرسوم التي تخضع لها هذه البضائع المودعة ويمكن تهيئتها ضمن نظام المستودع الصناعي؛ المنتجات المصنوعة المقبولة للتعويض الكمي الذي يتم بمقتضاها هذا التعويض أي هي نفس البضائع والمنتجات والشروط المعتبرة في نظام القبول المؤقت؛ البضائع المستوردة، البضائع التحويلية أو المعالجة إضافيا قصد التصدير[1].

[1] – شريف بن عبد الله، المرجع السابق، ص 41.

2 – نظام القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع: يسمح نظام القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع للمؤسسات المستقرة بالإقليم الجمركي بأن تستورد البضائع الموجهة لإعادة التصدير بعد أن تخضع إلى عمليات تصنيع أو تحويل أو صنع إضافي،في إطار القبول المؤقت مع وقف الحقوق والرسوم والإعفاء من إجراءات التجارة الخارجية والمواد الناتجة عن هذه العمليات تسمى"المنتجات المعوضة" ويجب تصديرها في الآجال المحددة.

والبضائع المقبولة تحت هذا النظام هي تلك الموجهة للإدماج في المنتجات المعوضة وتلك التي تستعمل في سياق عمليات التصنيع،حيث تقبل بالإعفاء من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية باستثناء البضائع المحظورة حظرا مطلقا[1].

3 – نظام التصدير المؤقت لتحسين الصنع: يقصد به ذلك النظام الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة استيرادها بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع في أجل محدد دون تطبيق تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، يشترك هذا النظام مع نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع في جميع قواعده والفرق فقط يكمن في وجهة البضاعة ونميز في هذا الإطارين[2]:

أ/ التصدير المؤقت لإصلاح المعدات والآلات: يسمح هذا النظام بإرسال وسائل الإنتاج إلى الخارج قصد صيانتها وإصلاحها، وعند استيراد المعدات والتجهيزات، فان الحقوق والرسوم الموقوفة تصبح واجبة الأداء على أساس القيمة المضافة للآلات بما فيها، قطع الغيار المدمجة والعمل المضاف.

ب/ التصدير المؤقت لمعالجة البضائع: يمكن هذا النظام من التصدير المؤقت للبضائع المحلية لكي تستفيد من إضافات عملية أو تحويلات خارج الإقليم الجمركي ويتم تصفية هذا النظام بإعادة استيراد البضائع ووضعها قيد الاستهلاك داخل الإقليم الجمركي مع دفع الحقوق والرسوم المستحقة أو التصدير النهائي للبضائع مع تحرير تصريح مفصل لذلك.

- ✓ **الأنظمة المتعلقة بحركة البضاعة:**

أ/ نظام العبور الجمركي:يقصد بنظام العبور الجمركي، الوضع التي تكون فيه البضائع تحت المراقبة الجمركية، المنقولة من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر برا أو

---

[1]– تركية شليح، المرجع السابق، ص – ص 61-60.

[2] – المرجع نفسه، ص 62-61.

جوا مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي، كما تضمنته المادة 125 من قانون الجمارك.

للاستفادة من العبور، يجب على الملتزم اكتتاب تصريح مفصل يحتوي على التزام مكفول يلتزم بموجبه، تحت طائلة العقوبات، بتقديم البضائع المصرح بها إلى المكتب المحدد وبترصيص سليم في الآجال المحددة وعبر طريق معين، وهذا ما تضمنته المادة 127 من قانون الجمارك[1].

ثانيا: التسهيلات المتعلقة بالامتيازات الجبائية

1- مفهوم الامتيازات الجبائية:

أ/ تعريفها:تعرف الامتيازات الجبائية على أنها: "تلك التسهيلات والرخص والضمانات المقدمة في شكل إجراءات ذات الطابع التحفيزي والذي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطاتهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة"[2].

كما تعرف أيضا على أنها: "مجموعة البرامج المتكاملة التي تخطط لها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية والمحتملة لإحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع".

ويعرفها بعض المتخصصين على أنها: "مجموعة من الإجراءات والتدابير ذات الطابع الضريبي التي تمنحها الدولة لصالح المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب من أجل تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار داخل الوطن من جهة ولتشجيع الاستثمار فيبعض القطاعات والمناطق التي تسعى الدولة جاهدة لتنميتها من جهة أخرى".

كما يقصد بها أيضا: "كل الإجراءات الجبائية التي تؤدى إلى تخفيف العبء الضريبي عبر إعفاءات هادفة وكذا تخفيض معدل الضرائب على الشركات وتحويله إلى ضريبة جماعية تمس المجتمع ككل"[3].

---

[1] – شريف بن عبد الله، المرجع السابق، ص39.

[2]– ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر وآثاره على المؤسسة والتحرير الضريبي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996،ص 177.

[3] – زهية لموشي، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد06، العدد11، جانفي 2018، ص 05.

ب/خصائصها:تعد الامتيازات الجبائية من الإجراءات المهمة التي تصمم في إطار السياسة المالية يستخدم بأسلوب هادف وتتضمن عدة خصائص أهمها[1]:

✓**إجراء اختياري:** أي أن للأعوان الاقتصاديين حرية الاختيار بين الاستجابة أو الرفض لما تحتويه برامج الامتياز وسياسة التحفيز؛

✓**إجراء هادف:** فمثل هذه الإجراءات ليست بالتلقائية، فالمغزى من استعمالها هو توجيه الأعوان الاقتصاديين إلى النشاطات والقطاعات التي هي بحاجة إلى تطوير؛

✓**إجراء له مقياس:** باعتبار أن الامتيازات الجبائية موجهة إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط، ومكان إقامته والإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد، حيث يعتبر هذا شرط ضروري للاستفادة من المزايا؛

✓**الوسيلة:** والتي تستخدم لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولوية وهي تمنح تسهيلات وإعفاءات.

2-الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

نشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عن طريق الأمر رقم 01 -03 عوضا عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)،تمارس وظيفتها تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار وتسمح بوجود ممثلين عن أرباب العمل[2]، وحسب المادة 21 من نفس الأمر كلفت بالعمل على[3]:

- ضمان ترقية، تطوير ومتابعة الاستثمارات؛
- تجميع استكمال إجراءات إنشاء المؤسسات وتكريس المشاريع؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الإجراءات السارية؛
- التأكد من احترام الالتزامات المكتتبة من طرف المستثمرين خلال مرحلة الإعفاء.

---

[1] – المرجع نفسه، ص – ص 06-05.

[2] – فايزة خضار، الامتيازات الجبائية ودورها في تدعيم الاستثمار، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2017، ص 47.

[3] – تركية شليح، المرجع السابق، ص 64.

تمنح الوكالة المزايا على أساس نظامين، النظام العام، والنظام الاستثنائي وهي كما يلي[1]:

- **النظام العام:** ويتمثل في مرحلتين هما:

✓**مرحلة الإنجاز:**

-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة

-الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة

-الإعفاء من دفع حق نقل الملكية على المقتنيات العقارية.

✓**مرحلة الاستغلال:**

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني(TAP).

- **النظام الاستثنائي:** ويمكن تلخيصها فيما يلي:

✓**المناطق التي تستدعي التنمية:**وهي المناطق التي تحتاج تنمية وتكلفة أكبر من المناطق الأخرى.

✓**المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني:**ويتم منح الامتياز على مرحلتين كما يلي:

✓**مرحلة الإنجاز (05 سنوات):**الإعفاء من الحقوق، الرسوم، الضرائب وغيرها من الاقتطاعات الجبائية المفروضة على السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية؛ الإعفاء من حقوق التسجيل؛ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية على المقتنيات العقارية والاشهارات القانونية.

✓**مرحلة الاستغلال (إعفاء من 03 إلى 10 سنوات):**الضريبة على أرباح الشركات(IBS) ؛الرسم على النشاط المهني (TAP)

[1] – أسماء بغو، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) في ترقية الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، مذكرة ماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2014/2015، ص – ص 84-83.

–الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[1]:

لقد جاء المرسوم الرئاسي 234–96 المؤرخ في 2 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب، لينص في مادته الثانية على أن دعم تشغيل الشباب يهدف إلى تشجيع خلق نشاط إنتاجي للسلع والخدمات من طرف الشباب وأصحاب المشاريع، وكذا كل أشكال العمل، لاسيما من خلال برامج تكوين العمل أو التوظيف على أن لا تتجاوز قيمة الاستثمار 04 مليون دج،وحسب المادة 05 من نفس المرسوم. ويستفيد أصحاب المشاريع من امتيازات جبائية ومالية.

وقد تم إنشاء هذا الجهاز المشار إليه بموجب المرسوم التنفيذي 96–296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1998،والمتمثل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)،والتي أوكلت لها مهام ثالث:

✓تقديم المساعدة وإعانة الشباب أصحاب المشاريع طوال مشاريعهم الاستثمارية بالإضافة إلى تشجيع كل نشاط أو تدبير من شانه تحفيز تشغيل الشباب مع تسيير مساهمات الصندوق الوطن لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) حيث يتم تطبيق المعدل المخفض 5 %فيما يخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

✓الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات إلى تدخل في تنفيذ الاستثمار.

✓أما بالنسبة للحق الإضافي المؤقت، فإن هذا الحق لا يطبق إلا بالنسبة للبضائع المستوردة في إطار قرارات صدرت بعد 21 جويلية 2001،على أن لا يطبق هذا الحق على البضائع المستوردة في إطار قرارات صادرة قبل هذا التاريخ.

3 – الامتيازات الممنوحة في إطار الصناعة:

الامتيازات الممنوحة في هذا المجال، تخص الصناعة التركيبية التي عرفت تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، وكذا مجال الصناعة الصيدلانية، نظرا للنفقات المعتبرة في مجال استيراد الأدوية، بالإضافة إلى أحد أهم الأنظمة الاقتصادية الجمركية المشجعة للصناعة التصديرية والمتمثل في نظام إعادة التموين بالإعفاء.

[1] – تركية شليح، المرجع السابق، ص 65.

4 –امتيازات جبائية أخرى مرتبطة بالاستثمار:

بالإضافة للامتيازات التي تطرقنا إليها سابقا والتي تهدف إلى تطوير وترقية الاستثمار، نجد امتيازات أخرى نذكر منها:

✓ **التحفيزات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة:** تعتبر الامتيازات في المناطق الحرة ذات أهمية كبرى من تلك الممنوحة في المناطق الأخرى، وتتمثل هذه التحفيزات والتسهيلات في[1]:

– تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة بسبب نشاطها من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والجمركي باستثناء:

– الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع؛

– مساهمات الاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي؛

– تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة؛

– يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبي على الدخل الإجمالي بنسبة 20 %من مبلغ أجورهم، في حين يخضع العمال الجزائريين لمبادئ القانون العام.

✓ **الامتيازات المقدمة في إطار اتفاقيات دولية[2]:** إن التعاون الدولي الاقتصادي، الثقافي، والعلمي من خلال عقد اتفاقات بين الدول أو المنظمات الخاصة أو الدولية والتي تهدف إلى تحقيق عمليات تجارية أو تعاون تقني، علمي بغية إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال إعفاءات تخص عمليات استيراد ذات طابع تجاري أو غير تجاري وهي تصنف إلى:

– اتفاقيات وعقود مرتبطة بالحماية والتشجيع المتبادل والمتماثل للاستثمار

– اتفاقيات وعقود مرتبطة بعدم الإخضاع المزدوج للضرائب.

– الإعفاء بالنسبة للواردات ذات الطابع التجاري.

لقد سعت الجزائر إلى عقد اتفاقيات تجارية، وذلك بهدف مفاوضة القيود والحدود المفروضة على التبادلات التجارية، تتجسد الاتفاقيات الثنائية أساسا في اتفاقيات تفضيلية

---

[1] – أسماء بغو، المرجع السابق، ص 65.

[2] – تركية شليح، المرجع السابق، ص 67.

تم عقدها بين الجزائر ودول أخرى في طريق النمو، اتفاقيات من شانها تطوير وتوسيع العلاقات التجارية بين الجزائر وشركائها وإقامة تكتلات جهوية: كاتحاد المغرب العربي، السوق العربية المشتركة، وكذا علاقات التعاون مع الدول الإفريقية الصحراوية.

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية للمؤسسات الاقتصادية

إذا كانت المؤسسات الاقتصادية تشمل مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تحدد طبيعة ووظيفة هذه المؤسسات في النظام الاقتصادي ، فان ذلك يشير إلى أي جهة أو هيكل يمتلك ويدير أنشطة اقتصادية معينة، يمكن أن تكون المؤسسات شركات تجارية، وحدات إنتاجية، مؤسسات مالية، منظمات غير ربحية، وغيرها

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

أولا: تعريف المؤسسة الاقتصادية[1]

لقد عرفت المؤسسة العديد من التعاريف نذكر منها:

تعريف M. TRUCHY: "المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي".

أما بالنسبة لماركس فالمؤسسة الرأسمالية متمثلة في: "عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت، تحث إدارة نفس رأس المال، وفي نفس المكان، من أجل إنتاج نفس النوع من السلع".

إلا أنهما اعتبرا المؤسسة وحدة إنتاجية لا يمكن أن تقوم إلا بعدد كبير من العمال.

لكن التعريفين لم يحددا هل المؤسسة تنتهي مهمتها عند الإنتاج فقط، أم تنتهي عند تبادل منتجاتها مع الغير؟.

فنجد FRAH Çoisperouy يعرف المؤسسة بأنها: "شكل إنتاج بواسطته، وضمن نفس الذمة (patrimoine) تدمج أسعار مختلف عوامل الإنتاج المقدمة من طرف أعوان متميزين عن مالك المؤسسة، بهدف بيع سلعة أو خدمات في السوق من اجل الحصول على دخل نقدي ينتج عن الفرق بين سلسلتين من الأسعار".

غير أنه لم يتطرق إلى الناحية القانونية للمؤسسة، بل حدد الهدف من نشاطها.

على عكس m. lebreton الذي عرف المؤسسة على أنها: "كل شكل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا، والذي يقترح نفسه لإنتاج سلع أو خدمات للسوق".

---

[1]- ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، سنة 1998، الجزائر، ص 9-10.

إذن فالمؤسسة عبارة عن الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد المادية والبشرية اللازمة للإنتاج الاقتصادي، لتحقيق الهدف الذي وجدت من أجله سواء أكانت تجارية، خدمية.

والمؤسسة الاقتصادية هي شكل اقتصادي، تقني، قانوني، واجتماعي لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها.

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسة الاقتصادية

إن المؤسسات الاقتصادية تظهر تبعا لمقاييس محددة ومتنوعة.

أولا-تصنيفات المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني:[1]

1. **المؤسسات الفردية:** هي المؤسسات التي يمتلكها شخصا واحد، ولهذا النوع من المؤسسات عدة مزايا منها:

- ✓ صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة.
- ✓ صاحب المؤسسة هو الذي يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة

ولها أيضا عدة عيوب نذكر منها:

- قلة رأس المال وهذا مادام صاحب المؤسسة لوحده يمدها بعنصر رأس المال.
- صعوبة الحصول على القروض من المؤسسات المالية.
- قصر وجهة النظر وضعف الخبرة لدى المالك الواحد، مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.
- مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة فهو مسئول عن كافة ديون المؤسسة.

2. **الشركات:** وهي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال والعمل، واقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من ربح أو خسارة، ويمكن تقسيمها إلى شركات الأشخاص، وشركات الأموال.

أ. شركات الأشخاص: وهي، شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

ولهذا النوع من الشركات مزايا وعيوب:

- **المزايا:**

[1] ناصر دادي عدون، المرجع السابق ص 20

- سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عدة شركاء.

- نظرا لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة فيسهل بذلك تسيير المؤسسة.

- من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يتفانون ويخلصون في أعمالهم أكثر من اجل تقدم المؤسسة وبالتالي تحقيق الربح.

- زيادة القدرة الآلية للمؤسسة بسبب تضامن الشركاء، كما تسهل إمكانية الحصول على القروض.

- **العيوب:**

- حياة الشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.

- مسؤولية غير محدودة للشركاء.

- وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات وسوء التفاهم وتناقض وتعارض بعض القرارات مما يعود بالسلب على المؤسسة.

- في حلة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشأ صعوبة التنازل عن حصة الشركاء.

ب.**شركات الأموال:** كشركات التوصية بالأسهم وشركات المساهمة.

- **المزايا:**

- مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة أسهمهم وسنداتهم.

- إمكانية الحصول على القروض بشكل أسهل وأسرع.

- حياة المؤسسة أكثر استقرارا.

- إمكانية استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية[1].

- **العيوب:**

- تخضع إلى رقابة حكومية شديدة.

- بسبب عدم وجود حافز الملكية قد ينتج عن ذلك عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيريها غير المساهمين.

[1] ناصر دادي عدون، المرجع السابق ص 20-21

وهناك أيضا من يقسم المؤسسة الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى:

1.مؤسسات خاصة: وتندرج ضمنها: المؤسسات الفردية والشركات.

2.المؤسسات العمومية: وتندرج ضمنها المؤسسات التابعة للوزارات والمؤسسات النصف عمومية أو المختلطة.

ثانيا-تصنيفات المؤسسة حسب معيار الحجم[1]

حيث يعتمد هذا النوع من التصنيفات على مجموعة من المقاييس مثل حجم الأرض أو المحل المادي، حيث يرتبط القياس والمقارنة بالمساحة المستعملة أو عدد المباني المكونة للمحل، ويمكن أن يعتمد أيضا على حجم رأس المال، وتصنف المؤسسات حسب هذا النوع إلى: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الكبيرة

أ. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وهي التي تضم اقل من 500 عامل وقد قسمت إلى:

· مؤسسات صغيرة أقل من 10 عمال.

· مؤسسات صغيرة من 10 إلى 99عامل

· مؤسسات متوسطة من 200 إلى 499 عامل

ب. **المؤسسات الكبيرة:** وهي ذات استعمال يد عاملة أكثر من 500 عامل ولها دور معتبر في الاقتصاد الرأسمالي لما تقدمه سواء على المستوى الوطني الداخلي أو على مستوى السوق الدولية.

ت.**ثالثا: تصنيفات المؤسسة الاقتصادية حسب المعيار الاقتصادي:**[2]

أ. **المؤسسات الصناعية:** تنقسم إلى نوعين وتشترك كلها في خاصية الإنتاج.

1.مؤسسات الصناعة التقليدية

2.مؤسسات الصناعة الخفيفة

ب. **المؤسسات الفلاحية:** هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض واستصلاحها وتقديم منتجات نباتية وحيوانية وسمكية.

---

[1] نفس المرجع السابق ص 22

[2] عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، جامعة الجزائر، 1993 ص 55

ج. **المؤسسات التجارية:** هي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري البحت، ويتمثل نشاطها في نقل السلع

وتوزيعها من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك.

د. **المؤسسات المالية:** هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك، مؤسسات التأمين...الخ

ي. **مؤسسات الخدمات:** هي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كالنقل والبريد والمواصلات.

المطلب الثالث: أهداف وخصائص المؤسسة الاقتصادية[1]

أولا- أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تهدف المؤسسة للإنتاج عبر مخططاتها التموينية على المدى المتوسط والمدى الطويل إلى:

1- الاستقلال الاقتصادي

2- تلبية حاجات المستهلكين المحليين وذلك بإنتاج سلعة معتدلة الثمن.

3- رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

4- تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر أو تحقيق معدل من الربح.

5- امتصاص الفائض في العمالة (الهدف هو التشغيل الكامل).

6- التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.

7- تقليل الصادرات من الموارد الأولية وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتوجات النهائية عن الحاجات المحلية.

8- الحد من الواردات وخاصة السلع الكمالية.

ثانيا- خصائص المؤسسة الاقتصادية

-1- خصائص المؤسسة الاقتصادية:

يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية فيما يلي:

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من

[1]- د. عمر صخري، "اقتصاد المؤسسة"، المرجع السابق، ص 31.

حيث واجباتها ومسؤولياتها

– القدرة على إنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة

– التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها : أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين.

ضمان موارد مالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات، وإما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.

لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها .

– المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد . – يجب أن يشمل اصطلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها .[1]

[1]عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 225

المبحث الثالث: عرض ومناقشة الدراسات السابقة

تلعب الجمارك دورا مهما في الحياة الاقتصادية وفي تسيير حركة التصدير والاستيراد،لاسيما في الفترة الأخيرة أين زادت المبادلات التجارية وزادت الحاجة إلى ضرورة وضع قوانين وتشريعات في مجالات متعددة تتوافق مع هذا التطور والإدارة الجمركية من بينها،ولأجل ذلك قمنا بتناول دراسات حول موضوع التسهيلات الجمركية ودورها في أداء وتطوير المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول:الدراسات التي تناولت التسهيلات الجمركية

أولا:الدراسات العربية

1-دراسة(زايد مراد،2006)بعنوان"دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر"

لقد حاول الباحث في دراسته إبراز دور النظام الجمركي الجزائري في تحرير التجارة الخارجية ،وتعديل أدواته المستعملة في ظل التحولات الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي ،لكي يساهم في ترقية وتطوير النشاطات التجارية والصناعية بما يضمن الاندماج في الاقتصاد العالمي

أظهر الباحث نتائج عدة من أهمها تسليط الضوء فقط على القيود التعريفية ،القيود غير التعريفية مع الأنظمة الجمركية الاقتصادية دون التطرق إلى عناصر أخرى من بينها القيمة الجمركية وأهميتها ،قواعد المنشأ،المنازعات الجمركية وغيرها....[1]

2-دراسة (بلهوري نسرين ،2009)بعنوان"النظام القانوني لتدخل الجمركي لمكافحة التقليد "

تهدف هذه الدراسة للإجابة على إشكالية هل النظام الذي تتدخل في إطاره إدارة الجمارك كفيل بتفعيل دورها في هذا المجال?حيث استخدمت في بحثها المنهج الوصفي التحليلي.[1]

[1] :زايد مراد،دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة يوسف بن خذة،الجزائر،2006.

توصلت إلى نتيجة مفادها توضيح القوانين التي تعتمدها إدارة الجمركة في الحد من التقليد

3-دراسة (مقنعي فتيحة،2009)بعنوان"اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر)

لقد كان تحرير التجارة الخارجية، وكسر احتكار الدولة لها ،أحد أهم العوامل للانطلاق في عملية اندماج الاقتصاد والسوق الوطني مع المعطيات الجديدة للتجارة العالمية،التي تتميز بوتيرة متسارعة ،وتعرف تغييرا جذريا في الأساليب والمناهج.

لهذا نرى أن الجزائر قامت بإعادة النظر في السياسات السابقة وإعداد إصلاحات كانت في مجملها متوجهة للتفتح على الخارج.

وإذا كانت إدارة الجمارك تعتبر الهيكل الذي يمثل حجر الزاوية في عمليات التجارة الخارجية،باعتبارها مهمتها ذات الأبعاد الثلاثة (الجبائي،الاقتصادي،الحمائي)،والتي لا شك أنها البنود الإستراتيجية في سجل معظم الدول .

من بين أهم النتائج إظهار المهام التي تقوم بها إدارة الجمارك هي الإسراع بإعداد برنامج تكيف وعصرنه للتأهب لهذا التوجه الجديد واعتماد تسهيلات جمركية فعالة.[2]

4-دراسة (ياسمين مكيو،2011) بعنوان"تطبيق الإجراءات الجمركية على البضائع المستوردة عبر النقل البحري دراسة حالة استيراد السيارات عبر ميناء جن جن –جيجل-"

حاولنا من خلال بحثنا هذا أن نبين كيف تسير الإجراءات الجمركية للبضائع المستوردة عبر النقل البحري وعلى سبيل المثال تكلمنا عن الإجراءات الجمركية الخاصة باستيراد السيارات عبر ميناء جن جن بجيجل فعملية الجمركة تخضع لقواعد

---

[1] :خنوس خديجة،بيطام لويزة،دور إدارة الجمارك في حماية حقوق الملكية الصناعية،مذكرة ماستر في الحقوق،قانون أعمال،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،الجزائر،2021.

[2] :مقنعي فتيحة،اتجاهات تطوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،تجارة دولية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،2009.

محددة في قانون الجمارك كما أن مبدأ الجمركة يهدف أساسا إلى تحصيل الرسوم الخاصة بالبضائع الداخلة للتراب الوطني.

فعملية الإجراءات الجمركية تتضمن جوانب هامة مترابطة مع بعضها البعض هذه الجوانب تتمثل في إجراءات تمهيدية للجمركة تتعلق بإحضار وتقديم البضاعة أمام الجمارك والجانب الأخر هي الإجراءات الفعلية المتضمنة إعداد التصريح المفصل،عملية المراقبة ،وفحص البضاعة وتصفية الحقوق والرسوم ،ومن تم رفع البضاعة.

ومن خلال كل ما سبق فإن الإجراءات الجمركية مترابطة ومتسلسلة ذلك أن كل منها يؤثر على الأخر.[1]

5-دراسة (حليس عبد القادر،2017) بعنوان "تطور أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري"

تناولت هذه الأطروحة موضوع في غاية الأهمية تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره في تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري.وذلك من خلال إبراز محتوى برامج العصرنة الجمركية التي قدمتها الإدارة الجمركية الجزائرية لتطوير أدائها خلال الفترة الممتدة من 2007إلى غاية 2019.حيث ركزت على تطوير الإطار التشريعي

وإعادة تنظيم المصالح والاهتمام بتكوين المورد البشري وتحسين أدائه من خلال توفير التكنولوجيات المناسبة وتحسين ظروف عمله لزيادة مستوى النزاهة الجمركية.وإعطاء صورة جيدة عن الإدارة الجمركية أمام المتعاملين مع الإدارة الجمركية.

توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مهمة وهو المساهمة في زيادة مستوى التسهيل التجاري لاقتصاد الوطني ووجود علاقة ايجابية بين تطوير أداء القطاع الجمركي وزيادة مستوى التسهيل التجاري.[2]

---

[1] :ياسين مكيو،المرجع السابق

[2] :حليس عبد القادر،تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية،جامعة فرحات عباس ،سطيف،الجزائر،2017.

6-دراسة (مبارك بن الطيبي،2018)بعنوان"نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري"

الأصل أن تخضع كل البضائع المصدرة والمستوردة للحقوق والرسوم الجمركية المستحقة،وإلى تدابير الحظر الجاري العمل بها،ألا أن التشريع الجمركي ومحاولة منه لإيجاد مرونة تحقق توازنا في المحيط الاقتصادي.

من نتائج هذه الدراسة أنها وضعت مجموعة من الأحكام المتعلقة بالأنظمة الاقتصادية الجمركية،تتمثل في إعفاءات تستفيد منها البضائع دون إغفال حماية الاقتصاد الوطني والعمل على تشجيعه وتنميته.[1]

7-دراسة(مراح محمد،عامري سمية،2022)بعنوان" الجمارك ودورها في حماية المنتوج الوطني"

حاولت الطالبة في دراستها توضيح دور وآفاق قطاع الجمارك في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية خلال التعرض إلى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة العالمية وما ينجر عنه من آثار خاصة على مستوى الجمارك بصفة عامة دون التطرق إليه بالتفصيل ،كإشكالية تطبيق مختلف الاتفاقيات العديدة في هذا المجال الحساس.[2]

حيث انتهت إلى نتيجة التأكيد على حماية المنتوج الوطني من خلال الاتفاقيات الموقعة بين الجمارك والشريك الاقتصادي.

ثانيا :الدراسات الأجنبية

1-دراسة (Belkhir Mohammed Fouzi,2020) بعنوان" Problématique de la valeur en Douane en Algérie Entre Infiraction de change et Prime de change

الجزائر تمر بأزمة منهجية خطيرة تضرر اقتصادها بشدة من انخفاض أسعار النفط وقد أدى هذا الوضع إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري،والذي زاد من تقويضه

[1] :مبارك بن الطيبي،نظرة حول الأنظمة الاقتصادية الجمركية في التشريع الجزائري،المرجع السابق

[2] :خنوس خديجة،يسطام لويزة،دور إدارة الجمارك في حماية حقوق الملكية الصناعية،مرجع سبق ذكره.

استمرار المضاربة النقدية غير المشروعة في سوق العملات الموازنة هذه العملية غير قانونية بموجب القانون.يؤدي إلى جريمة تبادل ،يحكمها نظام قانوني غير فعال.يوضح تحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالقيمة الجمركية مدى الضرر الذي لحق بالخزينة العامة،السبب هو ظاهرة الزيادة في قيمة الواردات ،والغرض منها هو تحويل الأموال إلى الخارج بفضل التكافؤ المفيد للسعر المصرفي للدينار الأردني/ اليورو مقارنة بالسعر الموازي.

تهدف هذه المقالة إلى تحليل العلاقة السببية بين ظاهرة مخالفة الصرف والتناقضات القانونية المذكورة في المرسوم 22-96المعدل.[1]

2-دراسة (Ait Kheddache Jugurta,2023) بعنوان" Evaluation des facilitations douaniéres mises oevre par la douane algérienne"

تسلط هذه المقالة الضوء على الدور الأساسي للإدارة الجمارك في تنفيذ السياسات الحكومية المختلفة،ولا سيما تلك التي تهدف إلى تنمية الإنتاج الوطني وتعزيز الصادرات فير الهيدروكربونية .وينعكس هذا الدور في التسهيلات الجمركية التي تنفذها إدارة الجمارك لصالح الشركات،وهي تبسيط إجراءات التخلص الجمركي ،والإجراءات الجمركية الاقتصادية ونظام المشعل الاقتصادي المعتمد.

من نتائج هذه الدراسة تبيين هدف هذه التسهيلات في تحسين القدرة التنافسية للشركات ودعمها في السوق الدولية،وتقديم مقترح لعرض وتقييم التسهيلات النافذة.[2]

[3]Belkhir Mohammed fouzi,Problématique de la valeur en douane en Algérie Entre Infraction de change et Prime de change ,Revue Algérienne d'Economie et gestion,14,02,2020.

[2]Ait Kheddeache Jugurta,Evaluation des facilitations douaniéres mises en ceuvre par la douane algérienne,Finance and Business Economices Review,7,1,2023.

المطلب الثاني / دراسات حول المؤسسات الاقتصادية

أولا : الدراسات العربية

1- عليلواش أمير عبد القادر: أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، ماجستير العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03 2007

تبحث هذه الدراسة في التحولات التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري والتي تشمل مراحل قبل الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وكذا فترة التسعينيات ومواصلة نهج الإصلاحات وإبراز واقع المؤسسات الاقتصادية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق

من نتائج هذه الدراسة التركيز على التأهيل كإجراء لإعادة بعث المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومدى فعاليته[1]

2- بحري علي :التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية -دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية 2018

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة استخدامات التحليل المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية باعتباره من الأساليب العلمية التي يكثر استخدامه في الإدارة المالية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من جميع جوانبها، ومن خلال مختلف أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة يمكن اتخاذ القرارات عبر مراحل التخطيط المالي والتنظيم واتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لغرض إجراء الدراسة الميدانية حيث تم تطوير أداة الاستبيان وتوزيعها على عينة متكونة من 35 مؤسسة اقتصادية بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج مع استخدام برنامجSPSS

[1] عليلواش أمير عبد القادر: أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني، *ماجستير العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03،2007، ص225*

توصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضيات المقترحة، إذ أن التحليل المالي يسهم بشكل فعال في اتخذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية وتوجيه متخذي القرار صوب القرارات المناسبة[1].

3ـــ ميشان صباح: تصفية المؤسسات الاقتصادية من الناحيتين المحاسبية و القانونية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: علوم مالية، جامعة ابن خلدون تيارت2021

ترى هذه الدراسة إن المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن أصبحت تحتل مكانة لا يستهان بها ، إذ أننا تعتبر عصب الاقتصاد الوطني الذي لا يستطيع النبض بدونها لكون العملية الإنتاجية تكون بداخلها و متضمنة في نشاطها ،فهي عمود المجتمع نظرا

من أهم النتائج المتوصل إليها أن نجاح هذه الأخيرة مرهون بشكل رئيسي على التسيير الجيد و الفعال داخلها ، وهذا ما حاولنا التطرق إليه من خلال عرض عام لماهية المؤسسات الاقتصادية، تعريفها و تطورها، خصائصها و أهدافها ، أنواعها و وظائفها ، مع عرض ألهم خطوات التسيير الإداري[2].

4ـ عدة بن عطية، بوغرارة محمد: مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية لإبعاد الحكومة المحاسبية ـ دراسة ميدانية لمجموعة مؤسسات اقتصادية بالجزائر ـ مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد01، ماي 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية لأبعاد الحوكمة المحاسبية ، ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبيان كأداة قياس للدراسة والمتكون من 41 عبارة مجزأة على لأربعة محاور ، حيث تم توزيعه على العينة الممثلة لمجتمع الدراسة والمتمثلة في محاسبين،مدققين داخليين،أعضاء مجلس إدارة،وموظفي مصلحة المحاسبة والمالية في بعض الشركات الاقتصادية الجزائرية على

[1] بحري علي التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية -دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم التسيير جامعة محمد بوضياف - المسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير السنة الجامعية 2018

[2] ميشان صباح،تصفية المؤسسات الاقتصادية من الناحيتين المحاسبية و القانونية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: علوم مالية، جامعة ابن خلدون تيارت -كلية العلوم التجارية و االقتصادية و علوم التسيير، السنة الجامعية2021

مستوى ولايات الغرب الجزائري، بالإضافة إلى خبراء محاسبيين ومحافظي حسابات وقد استعملت المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات

ولقد أظهرت النتائج المتوصل إليها أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة تطبق أبعاد الحوكمة المحاسبية[1] لما توفره من سلع و خدمات ضرورية لكل الفئات ،إضافة إلا ما توفره من مناصب شغل كفيلة بامتصاص شبح البطالة . فقد اهتم الكثير من الباحثين و الدارسين الاقتصاديين بموضوع المؤسسات الاقتصادية ، والإلمام بجميع الجوانب التي تؤثر و تتأثر بالمؤسسات

ثانيا : الدراسات الأجنبية

1-Pierre Francois 2011sociologie économique, acteurs, pratiques économiques, institutions marchandes

تهدف هذه الدراسة الي تبين أن المؤسسة الاقتصادية حيوية لدرجة أن العالم الحديث قد خصص لها علماً محدداً لأنها شيء مهم للغاية جعلوا منها مجالاً خاصاً بهم للتحقيق التنمية (دوبين، 2004؛ ستاينر، 2007؛ سويدبيرج، 2003).

تحاول هذه الدراسة الوصول إلى نتيجة توضيح خطورة القوانين التسييرية ، يمكن توزيع جهود علماء الاقتصاد حول اثنين من الاقتراحات الرئيسية،الاقتراح الأول يدعم فكرة أنه لفهم الأنشطة الاقتصادية، يجب أخذ بعين الاعتبار العلاقات التي يحافظ بها الاقتصاديون على بعضهم البعض،وقد استفادت هذه الفكرة البسيطة جدًا من تطورات مختلفة: بالنسبة لبعضهم، كان عليهم إظهار كيف تؤثر العلاقات على الحياة الاقتصادية (جرانوفيتر، 1974) أو كيف تساهم في إنتاج الثقة (جرانوفيتر، 1985؛ عزي، 1996) ؛ بالنسبة للبعض الآخر، يجب توفير الوسائل المنهجية لتحديد شكل الشبكات

[1] عدة بن عطية، بوغرارة محمد ، مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية لابعاد الحوكمة المحاسبية ـ دراسة ميدانية لمجموعة مؤسسات اقتصادية بالجزائر- مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد01، ماي 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،ص 428-411

التـي تعطـي شـكلها للأسـواق أو المنظمـات (وايـت، 1981 بـاكر، 1984؛ لازيغـا، 1992)[1]

2Jean-Jacques Gislain Futurité, origine des institutions - économiques2020

تهدف هذه الدراسة إلى شرح أصـل المؤسسـات الاقتصـادية. ويعطـي صـاحبها دورًا حاسمًا لمبدأ المستقبلية فيهـا.إذ يضـفي هـذا المبـدأ نوعًـا خاصًـا مـن السـببية، أي السـببية المؤسسـية، علـى النشـاط الاقتصـادي. تعـد الأمـوال المعمـاة ورأس المـال اللامـادي الأساسيات الرئيسية لرأس المالية الحديثة.

من نتائجها إبراز دور مبدأ المستقبلية في المؤسسات الاقتصادية [2]

3-KARL POLANYI l'économie en tant que procès institutionnalis 2021

يوضح صاحب هذه الدراسة أنه يوجد شيء مشترك بين المعنيين الاقتصاد والمؤسسة اللذين يكمنان في أصل مصطلح المعنى الموضوعي والمعنى الرسمي. الأول يتبع من الواقع والثاني من المعاملات. يشير المعنى الرسمي إلى مجموعة من القوانين المتعلقة بتخصيص الوسائل الموجودة في المعنى الثاني

ونتيجة ذلك توضيح "الاقتصاد كعملية مؤسسة" [3]

[1]**Pierre Francois** sociologie économique, acteurs, pratiques économiques, institutions marchandes1 CSO - Centre de sociologie des organisations (Sciences Po, CNRS) (1059) - 1 place Saint-Thomas d'Aquin, 75007 Paris - France**2011**

[2] -Jacques Gislain, « Futurité, origine des institutions économiques », Économie et institutions [En ligne], 25 | 2017, mis en ligne le 20 décembre 2017, consulté le 10 décembre 2020. URL : http:// journals.openedition.org/ei/5828 ; DOI : https://doi.org/10.4000/ei.5828

[3] Maurice Godelier Un domaine contesté L'anthropologie économique KARL POLANYI l'économie en tant que procès institutionnalis 2021 https://doi.org/10.1515/9783112415085

المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة والفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية،كما سنبين أهم جوانب الاستفادة مما سبق.

أولا/ أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

1. اتفقت الدراسات السابقة على هدف واحد مشترك وهو البحث بين التسهيلات الجمركية والمؤسسات الاقتصادية باستثناء دراسة Gislain Futurité هدفت إلى معرفة الأصول النظرية للاقتصاد وبيان علاقتها بالمؤسسة ومستقبلها .
2. اتفقت الدراسات السابقة في عينتها حيث تم تطبيق الدراسة على عينات عشوائية محددة رغم اختلاف مجالات الدراسة.
3. استخدمت الدراسات السابقة أداة الاستبيان لجمع المعلومات لجمع البيانات.
4. وظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي
5. اختلفت الدراسات في مخرجاتها حيث تباينت العلاقة بين التسهيلات الجمركية والمؤسسة الاقتصادية بين قوية ومتوسطة وضعيفة.

ثانيا/ الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام،إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

1. أنها من أهم الدراسات لمتغيرات الدراسة مجتمعة في ولاية الوادي تخص مؤسسات الاقتصادية
2. ومن العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عالجت الفجوة العلمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع التسهيلات الجمركية من حيث العلاقة والدور في تطوير المؤسسات الاقتصادية في الزمان والمكان الخاص بها وشمول

عينتها ،وتعددت أدواتها من خلال المصادر الأولية والثانوية الاستبانة واستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

ثالثا/ جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

مما لاشك في أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من الدراسات حيث حاولت أن توظف الكثير من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي،من جوانب الاستفادة العلمية للدراسات السابقة ما يلي :

- استفادت الدراسة الحالية مما سبق في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي المرسوم ب: التسهيلات الجمركية ودورها في أداء وتطوير المؤسسات الاقتصادية واستفادت الدراسة الحالية أيضا مما سبق في الوصول للمنهج الملائم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي؛
- وظفت الدراسة الحالية توصيات المقترحة في الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة وأهميتها خصوصا دراسة(حليس عبد القادر،2017)
- استفادت دراستنا من دراسة (زايد مراد)،(مراح محمد2017) في صياغة أدوات الدراسة.
- استفادت دراستنا من دراسة (عليلواش الأمير عبد القادر)،(ميشان صباح)وغيرهم في إثراء الجانب النظري للدراسة.

خلاصة الفصل/

مما سبق نستنتج في فصلنا هذا أن التسهيلات الجمركية تعمل على تسريع إجراءات التفتيش والمعاملات الجمركية، مما يحسن تدفق البضائع عبر الحدود ويقلل من تكلفة الوقت والجهد المرتبطة بالجمارك. ومن بين التسهيلات الجمركية الشائعة: التخلي عن الرسوم الجمركية أو خفضها، وتحسين إجراءات الإفراج الجمركي والتفتيش وتحسين وسائل النقل والاتصالات الدولية، والترويج للتجارة وبصفتها عنصرًا مهمًا في التجارة الدولية وتعمل التسهيلات الجمركية على جعل السلع والخدمات أكثر إمكانية للوصول إليها وأكثر فعالية من حيث التكلفة، مما يعزز النمو الاقتصادي والتنافسية ويزيد من فرص العمل. لذلك، تحرص الحكومات عادة على تطبيق التسهيلات الجمركية لتعزيز النمو الاقتصادي وتشجيع التجارة الدولية والاستثمارات.

تمهيد/

بعد عرض الإطار النظري للدراسة سنعمد فيما يأتي إلى إسقاط تلك المفاهيم ضمن أسلوب قياسي يهدف إلى بحث العلاقة المفترضة بين متغيراتها (التسهيلات الجمركية من حيث كونها متغيرا مستقلا ومفسرا) و(الأداء بالمنظمة الاقتصادية من حيث كونها متغيرا يراد تفسيره والتنبؤ به) بعرض الوصول إلى الإجابة على مختلف الإشكاليات الرئيسية والفرعية التطبيقية لموضوع الدراسة.

ولمعالجة الموضوع قسمنا الفصل إلى مبحثين :

*الأول مخصص لعرض العناصر المستخدمة

*الثاني يحتوي على تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: مكونات ومنهجية الدراسة التطبيقية

نستعرض من خلال هذا المبحث عناصر الدراسة التي اختيرت بناءا على ملائمتها مع الموضوع وكذا العناصر التي تمت مراعتها لدى إعداد الاستمارة الاستبيان ممثلتا في مجتمع وعينة الدراسة إعداد وهيكلة الاستبيان وأساليب تفريغه

مطلب الأول : مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض الطريقة المتبعة في الدراسة من خلال التعرف على **مجتمع وعينة الدراسة**

أولا/ مجتمع الدراسة

من اجل معرفة دور التسهيلات الجمركية في أداء المؤسسات قمنا باختيار مجتمع الدراسة والذي يتكون من فئتين

الفئة الأولى: المهنيين المتمثلة في أعوان وقادة الجمارك

الفئة الثانية : مسيري المؤسسات الاقتصادية الناشطة في مجال استيراد وتصدير

كان الغرض من شمول مجتمع الدراسة للمهنيين ومسيري المؤسسات هو المزاوجة بين أراء الاثنين لأن أعوان الجمارك يعملون على تطبيق التسهيلات الجمركية ومسيري المؤسسات الاقتصادية المستفيد الأول منها

ثانيا: عينة الدراسة

حاولنا التماشي مع عدد الاستمارات بهدف الوصول الى نسبة مقبولة تعكس رؤى مجتمع الدراسة كما حاولنا التوفيق بين حجم العينة مهنيين ومسيري مؤسسات اقتصادية واعتمدنا في توصيل استمارة الاستبيان على عينة الدراسة والتسليم مباشرة

قمنا بتوزيع 48 استمارة لتحصيل أكبر نسبة تمثيل ممكنة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول(01): توزيع الاستمارات

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المحصلة	عدد الاستمارات المرفوضة	عدد الاستمارات القابلة للتحليل
48	40	03	37

المصدر: من إعداد الطلبة

من خلال الجدول(01) يتضح أنه تم توزيع 48 استمارة على أفراد العينة تحصلنا على 40 استمارة وتم رفض 03 استمارات لعدم تكملة الإجابة الكاملة على الاستبيان أما بالنسبة للاستمارات الصالحة 37 تمثل العدد الكافي للدراسة

*** إعداد الاستبيان وتفريغ بياناته**

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم العناصر التي تمت مراعاتها لدى إعداد استمارة الاستبيان بالإضافة إلى مكوناته ، طريقة تبويب الأسئلة، طرق التفريغ والمعالجة المنتهجة، فضلا عن الوسائل المستعملة لتحليل إحصاءات أفراد العينة لدى المجتمع

أولا: أعداد الاستبيان

هناك جملة من النقاط التي حاولنا مراعاتها تمثلت فيما يلي:

- اعتمدنا في إعداد أسئلة الاستبيان على لغة مفهومة وبسيطة
- توافق التدرج والترتيب في الاستبيان مع الإطار النظري للدراسة
- محاولة طرح أسئلة مركزة
- إحداث بعض التعديلات على الاستبيان (حذف، تغيير) بعد استشارة محكمين ومختصين في مجال الدراسة

ثانيا: هيكل الاستبيان

تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاث أجزاء

الجزء الأول/ يتعلق بالمعلومات الشخصية لعينة الدراسة

الجزء الثاني/ يتعلق بمعلومات خاصة بالمؤسسات الاقتصادية

الجزء الثالث/ يضم محورين تتماشى وموضوع الدراسة

المحور 01: حول التسهيلات الجمركية ويضم ستة أسئلة

المحور02: حول المؤسسات الاقتصادية ويضم سبعة أسئلة

ثالثا: نموذج الدراسة بحسب المتغيرات الواردة في الاستبانة

المتغير المستقل: التسهيلات الجمركية المتغير التابع: أداء المؤسسات الاقتصادية

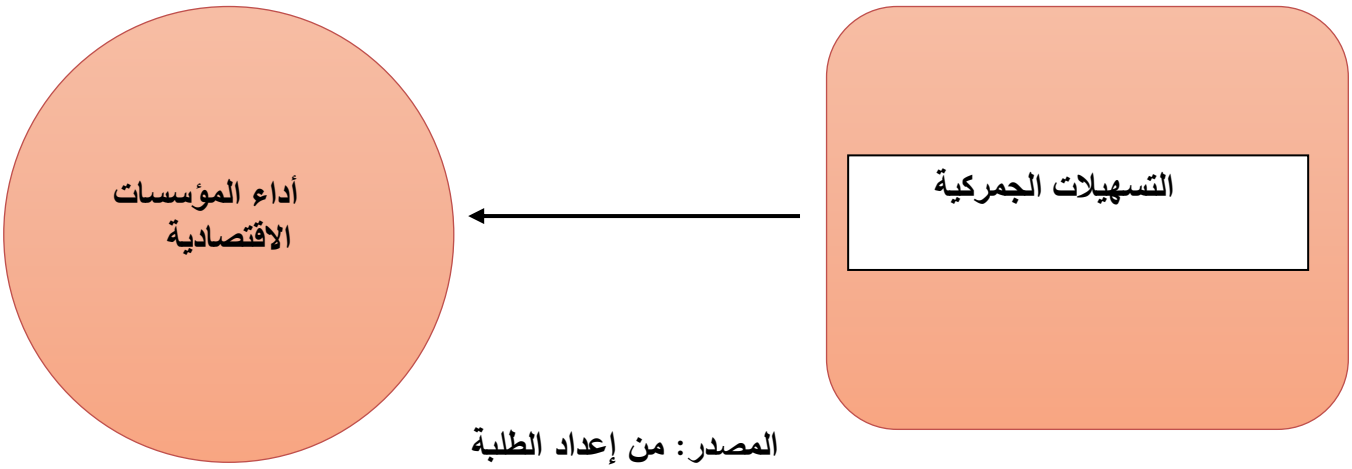

المصدر: من إعداد الطلبة

- **أداة الدراسة**

تم الاعتماد على الاستبانة لتحليل العلاقة المفترضة بين التسهيلات الجمركية والأداء بالمؤسسات الاقتصادية.

- **الأساليب الإحصائية المعتمدة**

تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط لتحليل العلاقة بين متغيرات الدارسة، الذي يتماشى مع عدد وطبيعة متغيرات الدراسة .

- **مقياس لمجالات متغيرات الدراسة**

لتحديد الاتجاه العام يتعين وصف مجالات سلم ليكرت الخماسي كالتالي:

جدول (02): أوزان الإجابات في سلم ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	موافق بشدة
01	02	03	04	05

المصدر: من إعداد الطلبة

جدول(03) درجة الاستجابة وفقا للمتوسط الحسابي

فئة المتوسط الحسابي	التفسير اللفظي
(1-1.80)	ضعيف جدا
(2.60 -1.81)	ضعيف
(3.40 - 2.61)	متوسط
(4.20 - 3.41)	مرتفع
(5.00- 4.21)	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطلبة

حيث سيتعين علينا قراءة أوزان الفقرات أو الأبعاد على ضوء ما تم اعتباره من مقاييس وفق سلم ليكرت الخماسي، بحيث سيتم الحكم على العبارة أو البعد وفق مجال المتوسط الحسابي الذي سجله.

***جدول توزيع العبارات**

الجدول (04): توزيع عبارات الاستبيان للمتغير المستقل والتابع

الأبعاد	حدود العبارات
أبعاد المتغير المستقل (التسهيلات الجمركية)	من الفقرة 1 إلى 06
✓ **الأداء بالمنظمات الاقتصادية**	من الفقرة 07 إلى 13

المصدر: من إعداد الطلبة

- **التساؤل الرئيسي للدراسة (الإشكالية)**

ما هو دور التسهيلات الجمركية في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية؟

- **الإشكاليات الفرعية للدراسة**

ترتبط التساؤلات الفرعية بأبعاد الدراسة، حيث يمكن طرحها على الشكل التالي:

✓ ما هي مستويات **اعتماد التسهيلات الجمركية** في المؤسسات محل الدراسة؟

✓ ما هو دور **التسهيلات الجمركية من خلال ما تضمنته من فقرات** في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية؟

- **فرضيات الدراسة:**

بعد عرض الأساس المنهجي للدراسة والإطار الزماني والمكاني لها. سنقوم بعرض فرضيات الدراسة وفقا للنموذج الذي تم اعتماده، والتي تشكل في مضمونها إجابات محتملة أولية على الإشكالية الرئيسية التي تمت صياغتها. حيث جاء تقسيمها كالتالي:

- **الفرضية الرئيسية**

H0: لا يوجد دور **للتسهيلات الجمركية** في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية.

h1: يوجد دور **للتسهيلات الجمركية** في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية.

المبحث الثاني: عرض النتائج وتحليلها

- **طريقة وأدوات الدراسة**

يفسر الأسلوب الإحصائي التصور النظري للعلاقة المحتملة بين متغيرات الدراسة، حيث سنعتمد في دراستنا على "ما تمت الإشارة إليه من عناصر في التحليل.

أولا: عرض النتائج ومناقشتها

1.عرض نتائج التحليل للأبعاد السيكومترية في عينة الدراسة

تضمنت الاستبانة على محورين يشكلان الأبعاد السيكومترية. حيث اشتمل الجزء الأول منها على كل من(الجنس، السن، الوظيفة، المؤهل العلمي، الخبرة المكتسبة) أما المحور الثاني لها فقد اشتمل على متغيرات لها علاقة بالمؤسسة (نوع النشاط الذي

تمارسه المؤسسة، عدد سنوات نشاط للمؤسسة، الشكل القانوني للمؤسسة، مكان استيراد المواد الأولية). تم ترميزها بما يتناسب مع طبيعتها.

1.1عرض نتائج التحليل الوصفي للأبعاد السيكومترية (المتعلقة بأفراد عينة الدراسة)

- **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الجنس**

جنس أفراد عينة الدراسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	31	83.8	83.8	83.8
	أنثى	6	16.2	16.2	100.0
	Total	37	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير الجنس، حيث نسجل نسبة للذكور 83.8% بينما بلغت نسبة الإناث 16.2% والشكل الموالي يوضح ذلك.

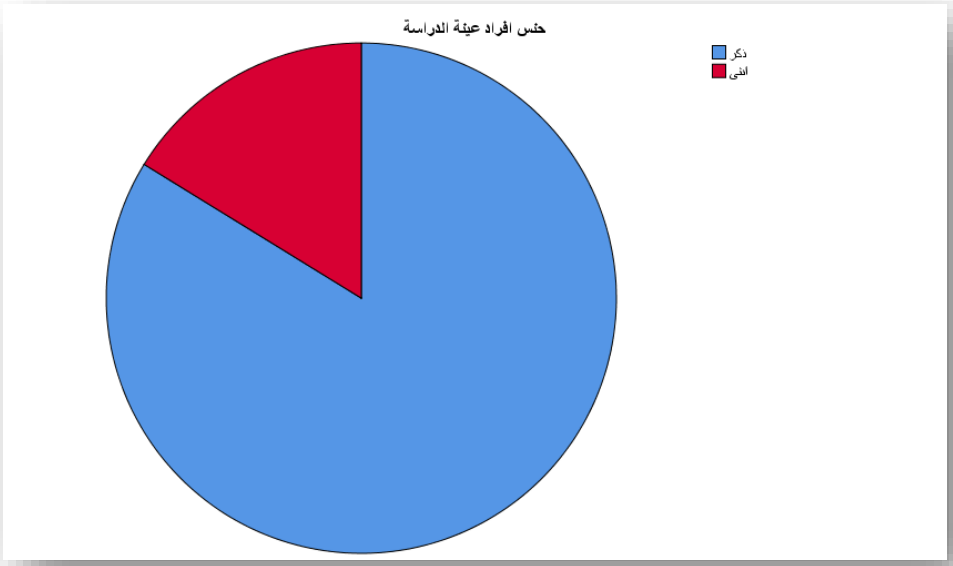

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

- **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الوظيفة**

الوظيفة الحالية لأفراد عينة الدراسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	عون جمارك	12	32.4	32.4	32.4
	قائد جمارك	5	13.5	13.5	45.9
	مؤسسة	20	54.1	54.1	100.0
	Total	37	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير الوظيفة الحالية، حيث نسجل نسبة أعوان الجمارك بلغت 32.4% بينما نسبة قائد الجمارك 13.5%. أما على مستوى الكيان الاعتباري فان نسبة المؤسسات بلغت 54.1%والشكل الموالي يوضح ذلك.

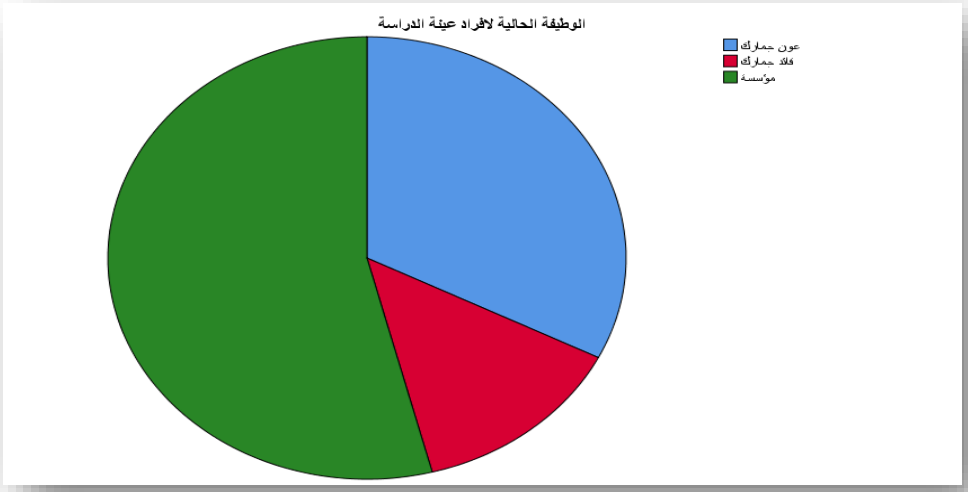

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

- **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير المؤهل العلمي**

المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	16	43.2	43.2	43.2
	ماستر	14	37.8	37.8	81.1
	دكتوراه	1	2.7	2.7	83.8
	اخرى	6	16.2	16.2	100.0
	Total	37	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي، حيث نسجل نسبة ليسانس 43.2% بينما بلغت نسبة ذوي المؤهل العلمي ماستر 37.8% لتكون نسبة ذوي الشهادة العليا دكتوراه 2.7% بينما الفئات الأخرى فبلغت 16.2% والشكل الموالي يوضح ذلك.

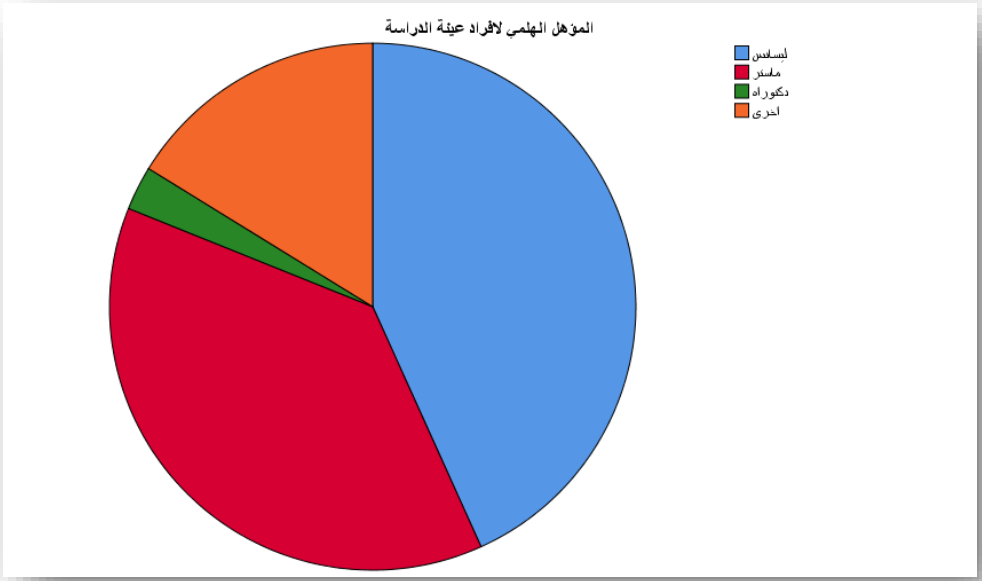

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

➢ **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الخبرة المكتسبة**

الخبرة المهنية المكتسبة لأفراد عينة الدراسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	4	10.8	10.8	10.8
	من 6 إلى 10 سنوات خبرة	13	35.1	35.1	45.9
	من 11الى 15 سنة خبرة	7	18.9	18.9	64.9
	أكثر من 15 سنة خبرة	13	35.1	35.1	100.0
	Total	37	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير الخبرة المهنية المكتسبة، حيث نسجل نسبة لأقل من 5 سنوات خبرة 10.8% بينما الفئة التي تمتلك خبرة بين 6 إلى 10 سنوات خبرة فبلغت 35.1 وهي النسبة الأعلى في عينة الدراسة . بينما بلغت فئة بين10 إلى 15 سنة خبرة 18.9% لتتحصل الفئة الأخيرة لأكثر من 15 سنة خبرة على نسبة 35.1% والشكل الموالي يوضح ذلك.

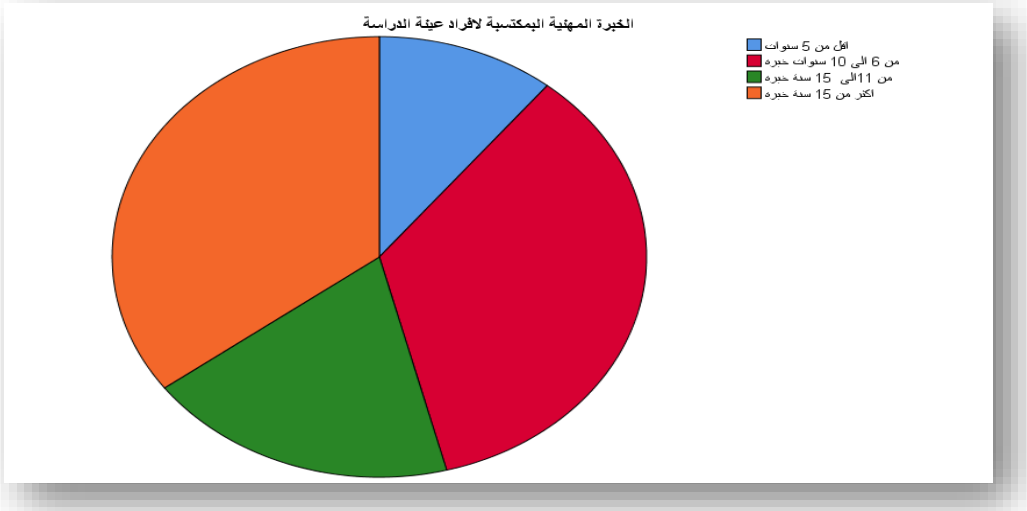

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

2.1.عرض نتائج التحليل الوصفي للأبعاد السيكومترية (المتعلقة بالمؤسسة)

- **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير نوع النشاط**

نوع النشاط للمؤسسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	صناعي	2	5.4	10.0	10.0
	تجاري	18	48.6	90.0	100.0
	Total	20	54.1	100.0	
Missing	System	17	45.9		
Total		37	100.0		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير نوع النشاط، حيث نسجل نسبة لذوي فئة صناعي 5.4% بينما فئة التجاري 48.9 % وهي الفئة الأعلى في عينة الدراسة والشكل الموالي يوضح ذلك.

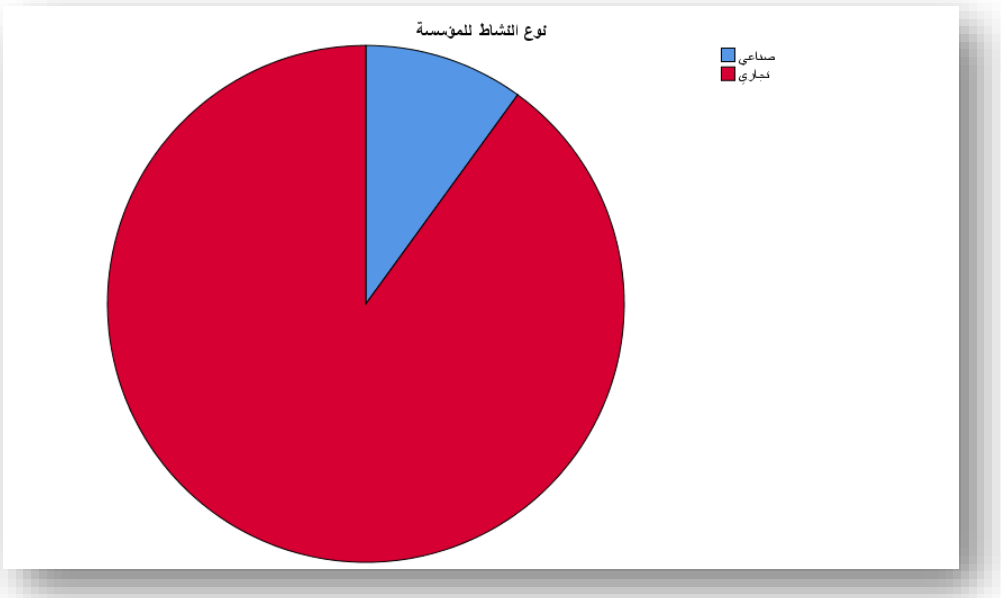

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

➢ **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير عدد سنوات النشاط**

عدد سنوات النشاط للمؤسسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	3	8.1	15.0	15.0
	من 6 إلى 10 سنوات	9	24.3	45.0	60.0
	من 11 إلى 15 سنة	6	16.2	30.0	90.0
	أكثر من 15 سنة	2	5.4	10.0	100.0
	Total	20	54.1	100.0	
Missing	System	17	45.9		
Total		37	100.0		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير عدد سنوات النشاط، حيث نسجل نسبة لذوي النشاط لأقل من 5 سنوات 8.1 بينما فئة النشاط الممتد من 6 إلى 10 سنوات فبلغت 24.3% أما الفئة الممتدة من 11 إلى 15 سنة فبلعت 16.2% لتتحصل الفئة الأخيرة والتي تعبر عن النشاط الممتد لأكثر من 15 سنة 5.4%والشكل الموالي يوضح ذلك.

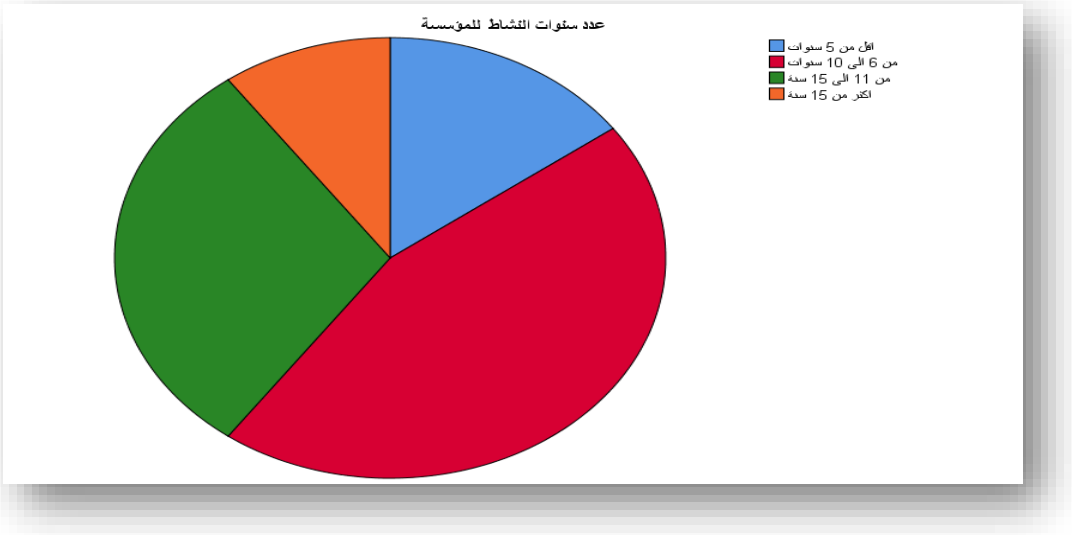

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

- **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير الشكل القانوني**

الشكل القانوني للمؤسسة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	شركة تضامن (SNC)	1	2.7	5.0	5.0
	شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL)	11	29.7	55.0	60.0
	EURL	7	18.9	35.0	95.0
	SPA	1	2.7	5.0	100.0
	Total	20	54.1	100.0	
Missing	System	17	45.9		
Total		37	100.0		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير الشكل القانوني، حيث بلغت فئة شركة التضامن 2.7 بينما بلغت نسبة شركات ذات المسؤولية المحدودة 29.7 %بينما بلغت فئة الشركات ذات الشخص الوحيد 18.9% لتحل شركات المساهمة في المرتبة الأخيرة بواقع 2.7%والشكل الموالي يوضح ذلك.

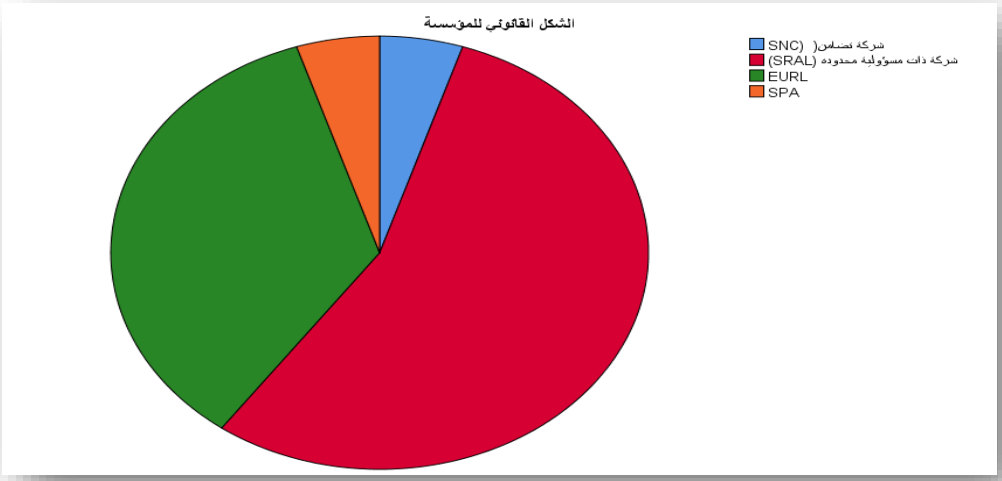

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

- **عرض نتائج التحليل الإحصائي لمتغير بلد الاستيراد**

البلد الذي يتم من خلاله استيراد المواد الأولية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	الدول العربية	6	16.2	30.0	30.0
	الدول الأسيوية	13	35.1	65.0	95.0
	الدول الإفريقية	1	2.7	5.0	100.0
	Total	20	54.1	100.0	
Missing	System	17	45.9		
Total		37	100.0		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه توزع أفراد العينة بالنسبة لمتغير بلد الاستيراد، حيث بلغت الشركات التي تستورد من الدول العربية نسبة قدرها 16.2% بينما تلك التي تستورد من البلدان الآسيوية فبلغت 35.1 % أما الشركات التي تستورد من الدول الإفريقية فبلغت 2.7%والشكل الموالي يوضح ذلك.

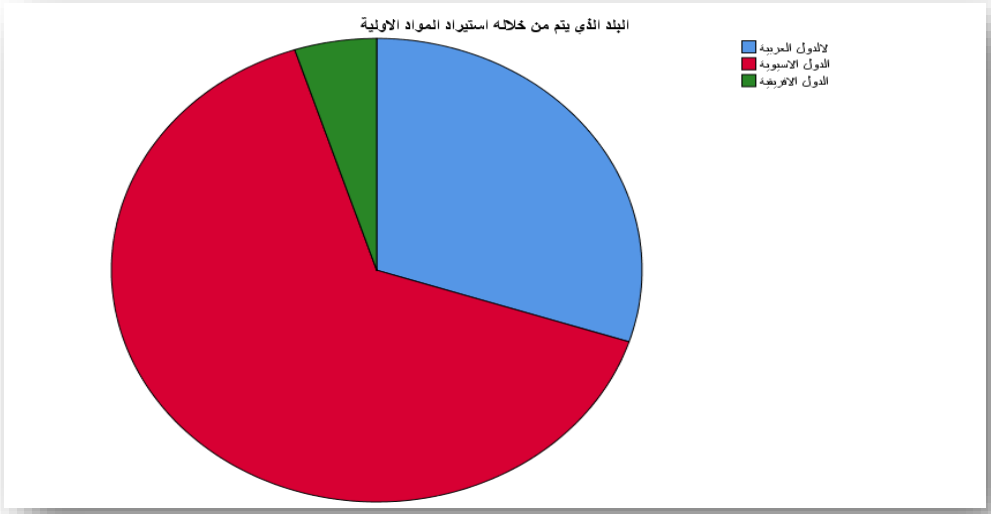

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

ثانيا–التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد الدراسة

ضمن هذا الجزء من التحليل سنعمد إلى التحليل الوصفي لمتغيرات وأبعاد الدراسة ،والتي اقتصرت على متغيرين، التسهيلات الجمركية أما المتغير الثاني فهو الأداء بالمؤسسة الاقتصادية.

1 . تحليل فقرات متغير التسهيلات الجمركية

	فقرات بعد التسهيلات الجمركية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sig	الرتبة	الاتجاه العام للعصرنة
	التسهيلات الجمركية من صور عصرنه الإدارة الجمركية	3.9459	.94122	1.00	5	مرتفع
	الهدف من التسهيلات الجمركية تقديم إجراءات مبسطة لمتعاملين الاقتصاديين	4.0270	.68664	3.00	3	مرتفع
	منحت التسهيلات الجمركية امتيازات وتشجيعات لقطاعات الصناعية.	3.9459	.74334	1.00	5	مرتفع
	اعتمدت التسهيلات الجمركية على المرونة في مختلف المجالات	3.9730	.72597	3.00	4	مرتفع
	ساعدت التسهيلات الجمركية في تقليص أجال الجمركة	4.0541	.74334	1.00	2	مرتفع
	يعد فتح مراكز عبور تجارية جديدة من بين صور التسهيلات الجمركية	4.3243	.70923	3.00	1	مرتفع
	المتوسط الكلي لمتغير التسهيلات	4.0450	.48535	1.00		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه ترتيب الفقرات بالنسبة لبعدها الكلي، حيث سجل البعد الكلي قيمة متوسطة بلغت **4.0450** ضمن انحراف معياري بلغ**0.48535** اقل من الواحد الصحيح، بما يشير إلى اقتراب إجابات العينة وعدم تشتتها بالنسبة لوسطها. أما على المستوى

التفصيلي فقد سجلت الفقرة الأولى " تعد فتح مراكز عبور تجارية جديدة من بين صور التسهيلات الجمركية" اكبر متوسط ب **4.3243** بما يدل على أهميتها، في حين سجلت الفقرة " منحت التسهيلات الجمركية امتيازات وتشجيعات لقطاعات الصناعية " تمثيلا **بلغ 3.9459 كما** نسجل وجود اتجاه مرتفع لكل الفقرات التي تم تضمينها لكونها جاءت ممثلة بمتوسطات كلية. أما الدلالة المعنوية للفقرات المستند إلى اختبار one sample teste فجاءت كلها اقل من 5 %بما يشير إلى دلالها القياسية.

.تحليل فقرات متغير الأداء في المنظمة الاقتصادية

	فقرات بعد الأداء	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	sig	الرتبة	الاتجاه العام للعصرنة
	نجحت المؤسسات الاقتصادية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي	**3.5135**	.73112	1.00	7	مرتفع
	تمكنت المؤسسات الاقتصادية في التقليل من نسبة البطالة	**3.8919**	.69856	3.00	3	مرتفع
	ساهمت للمؤسسات الاقتصادية من تقليل الصادرات من الموارد الأولية	**3.6486**	.67562	1.00	6	مرتفع
	ساهمت المؤسسات الاقتصادية في تشجيع الصادرات	**3.7297**	.69317	3.00	5	مرتفع
	مكنت الرقابة الحكومية من تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية	**3.7838**	.58382	1.00	4	مرتفع
	تعمل المؤسسات الاقتصادية على تطوير منتجاتها وفق التسهيلات الجمركية	**3.9459**	.66441	3.00	2	مرتفع
	أدى تنوع المؤسسات الاقتصادية إلى تطوير أدائها	**4.0270**	.76327	3.00	1	مرتفع
	المتوسط الكلي لمتغير الأداء	**3.7915**	**.42671**	**1.00**		مرتفع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه ترتيب الفقرات بالنسبة لبعدها الكلي، حيث سجل البعد الكلي قيمة متوسطة بلغت **3.7915**ضمن انحراف معياري بلغ**0.42671** اقل من الواحد الصحيح، بما يشير إلى اقتراب إجابات العينة وعدم تشتتها بالنسبة لوسطها. أما على المستوى التفصيلي فقد سجلت الفقرة الأولى " **أدى تنوع المؤسسات الاقتصادية إلى تطوير أدائها "**

اكبر متوسط ب **4.0270**بما يدل على أهميتها، في حين سجلت الفقرة " **نجحت المؤسسات الاقتصادية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي** " تمثيلا **بلغ 3.5135 كما** نسجل وجود اتجاه مرتفع لكل الفقرات التي تم تضمينها لكونها جاءت ممثلة بمتوسطات كلية. إما الدلالة المعنوية للفقرات المستند إلى اختبار one sample teste فجاءت كلها اقل من 5 %بما يشير إلى دلالها القياسية.

ثالثا التحليل القياسي للعلاقة بين متغيرات الدراسة

تحليل ثبات أداة الدراسة

1.بالنسبة للتسهيلات الجمركية

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
79.0	*7*

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

عامل الثبات الكلي للمتغير الأول (التسهيلات الجمركية بلغ 79.0 % وهي نسبة جيدة (أكثر من 60%) تفسر ثبات الاستبانة وقدرتها على تحليل العلاقة المفترضة بين متغيرات الدراسة

Item-Total Statistics				
	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
التسهيلات الجمركية من صور عصرنه الإدارة الجمركية	24.3694	8.181	.460	**78.3**
الهدف من التسهيلات الجمركية تقديم إجراءات مبسطة لمتعاملين الاقتصاديين	24.2883	8.467	.652	**.73.8**
منحت التسهيلات الجمركية امتيازات وتشجيعات لقطاعات الصناعية.	24.3694	8.690	.525	**76.1**
اعتمدت التسهيلات الجمركية على المرونة في مختلف المجالات	24.3423	9.136	.428	**78.0**
ساعدت التسهيلات الجمركية في تقليص أجال الجمركة	24.2613	9.538	.316	**80.0**
يعد فتح مراكز عبور تجارية جديدة من بين صور التسهيلات الجمركية	23.9910	8.951	.492	**76.8**
المتوسط الكلي لمتغير التسهيلات	24.2703	8.480	1.000	**70.6**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

الجدول أعلاه يفسر مستويات ثبات الاستبانة أخذا بعين الاعتبار الفقرات بحد ذاتها. حيث لم نسجل أي تراجع مؤثر للفقرات حيث تموضعت كلها في النسبة المقبولة بين 70 إلى 80 بالمائة

2.بالنسبة لمتغير الأداء

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
79.9	**8**

معامل الثبات الكلي للمتغير الثاني (المؤسسات الاقتصادية بلغ 79.9 % وهي نسبة جيدة (أكثر من 60%) تفسر ثبات الاستبانة وقدرتها على تحليل العلاقة المفترضة بين متغيرات الدراسة .

Item-Total Statistics				
	Scale Mean if Item Deleted	Scale Variance if Item Deleted	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
نجحت المؤسسات الاقتصادية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي	26.8185	9.221	.427	**79.1**
تمكنت المؤسسات الاقتصادية في التقليل من نسبة البطالة	26.4402	9.337	.428	**79.0**
ساهت للمؤسسات الاقتصادية من تقليل الصادرات من الموارد الأولية	26.6834	9.187	.491	**77.9**
ساهمت المؤسسات الاقتصادية في تشجيع الصادرات	26.6023	9.949	.280	**81.2**
مكنت الرقابة الحكومية من تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية	26.5483	9.307	.563	**.770**
تعمل المؤسسات الاقتصادية على تطوير منتجاتها وفق التسهيلات الجمركية	26.3861	9.169	.508	**77.7**
أدى تنوع المؤسسات الاقتصادية إلى تطوير أدائها	26.3050	8.334	.621	**75.7**
المتوسط الكلي لمتغير الأداء	26.5405	8.922	1.000	**.73.2**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

الجدول أعلاه يفسر مستويات ثبات الاستبانة أخذا بعين الاعتبار الفقرات بحد ذاتها. حيث لم نسجل أي تراجع مؤثر للفقرات حيث تموضعت كلها في النسبة المقبولة بين 70 إلى 80 بالمائة.

مصفوفة الارتباط بين التسهيلات الجمركية والأداء بالمؤسسة الاقتصادية

Correlations			
		المتوسط الكلي لمتغير التسهيلات	المتوسط الكلي لمتغير الأداء
المتوسط الكلي لمتغير التسهيلات	Pearson Correlation	1	.149
	Sig. (1-tailed)		.190
	N	37	37
المتوسط الكلي لمتغير الأداء	Pearson Correlation	.149	1
	Sig. (1-tailed)	.190	
	N	37	37

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على SPSS,25

يفسر الجدول أعلاه مستويات الارتباط بين كل من التسهيلات الجمركية والأداء، حيث نسجل وجود مستويات ضعيفة بحسب رأي أفراد عينة الدراسة. إذ لم يتعدى الارتباط بين كلا المتغيرين عتبة 15% كما أن دلالته لم تكن معبرة ، أي أنها غير معنوية.

حجم الأثر بين التسهيلات الجمركية والأداء بالمؤسسة الاقتصادية

ضمن هذا الجزء من التحليل سنعمد إلى تحليل التباين بين متغيرات الدراسة لوصول إلى العلاقة القياسية ضمن ما تم صياغته من فرضيات والتي كانت على الشكل التالي:.

H0: لا يوجد دور **للتسهيلات الجمركية** في تحسين الأداء بالمنظمات.

h1: يوجد دور **للتسهيلات الجمركية** في تحسين الأداء بالمنظمات.

- **جدول تحليل التباين**

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	**.145**	**1**	**.145**	**.792**	**002..**
	Residual	**6.410**	**35**	**.183**		
	Total	**6.555**	**36**			
a. Dependent Variable: المتوسط الكلي لمتغير الاداء						
b. Predictors: (Constant), المتوسط الكلي لمتغير التسهيلات						

فسر جدول تحليل التباين صلاحية النموذج للقياس، حيث سجل معامل فيشر معنوية عند مستوى الدلالة.

- **معلمات النموذج المقدر**

Model Summary[b]										
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	f1	f2	Sig. F Change	
1	**.14.9[a]**	**0.22**	**-.006**	**.42794**	**.022**	**.792**		**5**	**.379**	**1.462**
a. Predictors: (Constant), المتوسط الكلي لمتغير التسهيلات										
b. Dependent Variable: المتوسط الكلي لمتغير الاداء										

- ✓ بلغ معامل الارتباط بين التسهيلات الجمركية من حيث كونه متغيرا يراد تفسيره والتنبؤ به 14.9%
- ✓ بلغ معامل التحديد المفسر 2.2% بما يعني أن تغير وحدة واحدة من التسهيلات الجمركية سوف يؤثر بمقدار 2.2%على الأداء بالمنظمة الاقتصادية محل الدراسة وهي نتيجة ضعيفة جدا.

نتيجة الفرضية الرئيسية

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	3.262	.599		5.450	.000
	المتوسط الكلي لمتغير التسهيلات	.131	.147	.149	.890	002.
a. Dependent Variable: المتوسط الكلي لمتغير الأداء						

الدلالة المعنوية المسجلة على مستوى العلاقة القياسية بين التسهيلات الجمركية والأداء توحي بوجود علاقة نظرية بين كلا المتغيرين. حيث جاءت اقل من مستوى الدلالة 5%

خاتمة الفصل/

إن الدراسة المتمثلة في استمارة الاستبيان شملت عينة من مجتمع الدراسة من أعوان الجمارك وقادتها و مسيري المؤسسات الاقتصادية من ذوي التخصص في ميدان الجمارك والتصدير والاستيراد على اختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم وخلصت الدراسة إلى:

* اتفق إفراد عينة الدراسة على ضرورة فتح مراكز عبور تجارية جديدة لأنها تعتبر من صور التسهيلات الجمركية

* ارتأى أفراد عينة الدراسة إلى إن التسهيلات الجمركية منحت امتيازات و تشجيعات للقطاعات الصناعية وإنها قدمت إجراءات مبسطة للمتعاملين الاقتصاديين

* اتفق أفراد عينة الدراسة على أن المؤسسات الاقتصادية نجحت في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

* خلصت الدراسة إلى وجود علاقة نظرية بين كلا المتغيرين في حين لم يتعدى مستوى الارتباط بينهما عتبة 15% كما أن دلالته لم تكن معبرة وهو ما يعتبر نسبة ضعيفة جدا وهي علاقة توحي بوجود ركود تشريعي وتنظيمي على مستوى المؤسسات المعنية, وعدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب المؤسسات بالمعلومات الفنية والاقتصادية وميولهم إلى النشاط التجاري وعزوفهم عن النشاط الصناعي كما هو موضح في عينة الدراسة , وأيضا النقص الكبير في عملية التصدير والاكتفاء بعرض المنتوجات في السوق المحلية.

خاتمـــــة

في إطار العصرنة و الانفتاح الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري على السوق الخارجي مما أدى إلى ظهور العديد من التغيرات في هيكل الاقتصاد بصفة عامة و في بنية المؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة، هذه الأخيرة،بات مفروض عليها التكيف مع الميكانيزمات الجديدة لتسيير الاقتصاد الوطني و تنظيمه، من بينها النجاعة و الفعالية و المردودية و التي تمر حتما عبر مخططات التقويم الداخلي للمؤسسات وتنتهي بإستراتيجية للتكييف مع المحيط الاقتصادي و وضع أرضية جديدة تحكم العلاقة بينها و بين كافة المتدخلين في حلقة التجارة الخارجية و التي تعد إدارة الجمارك طرفا أساسيا فيه.

و عليه فإن للجمارك دور فعال و مهام متنوعة و مختلفة في مجال حماية و ترقية الاقتصاد الوطني فهناك عدة ميكانيزمات تعتمد عليها إدارة الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني من خطر المواجهة و المنافسة الأجنبية، و تعمل على تشجيع المنتوجات المحلية، و تشجيع المصدرين الوطنيين و الأجانب، و ذلك بواسطة استعمال التسهيلات الجمركية المختلفة، و استعمال الأنظمة الاقتصادية الجمركية، و كذا عن طريق رفع الحواجز و تسهيل الإجراءات و إزالة كل العقبات التي من شأنها أن تعيق عمليات الجمركة ورفع البضائع ...الخ.

إن دراستنا لموضوع التسهيلات الجمركية ودورها في أداء المؤسسات الاقتصادية ومن خلال العرض السالف الذكر لهذه الترسانة من التسهيلات الجمركية الممنوحة للمؤسسات من طرف الجمارك من اجل رفع فعاليتها, رغم غزارتها واستحداثها إلا أن هناك عوائق كثيرة لم تساعد في الوصول إلى الأهداف المنتظرة من وراء هذه التسهيلات.

أما فيما يخص اختبار الفرضيات فكانت نتائجها كالتالي :

*الفرضية الأولى : هناك العديد من الآليات المطبقة لتسهيل الإجراءات الجمركية تتمثل في إجراءات الجمركة السريعة و التسهيلات المعتمدة بواسطة المسار الأخضر وإجراءات الجمركة في الموطن وهذا ما تطرقنا إليه

*الفرضـية الثانيـة :نعم يوجد اعتماد على التسهيلات الجمركية في المؤسسات محل الدراسة وهذا ما توصلنا إليه في الدراسة الميدانية

*الفرضية الثالثة : يوجد دور للتسهيلات الجمركية من خلال ما تضمنته من فقرات في تحسين الأداء بالمؤسسات الاقتصادية وهذا ما توصلنا إليه في الدراسة التطبيقية.

النتائج المتوصل إليها :

1 ساعدت التسهيلات الجمركية من تقليص أجال الجمركة

2 يعد فتح مراكز عبور تجارية جديدة إضافة كبيرة وصورة من صور التسهيلات الجمركية

3 منحت التسهيلات الجمركية امتيازات وتشجيعات للقطاعات الصناعية

4 ساعدت التسهيلات الجمركية في تقديم إضافة وإجراءات مبسطة للمتعاملين الاقتصاديين

5 أثرت التسهيلات الجمركية على أداء المؤسسات الاقتصادية

6 تعمل المؤسسات الاقتصادية على تطوير منتجاتها وفق التسهيلات الجمركية

7 مكنت الرقابة الحكومية من تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية

8 أدى تنوع المؤسسات الاقتصادية إلى التطوير من أدائها

9 تمكنت المؤسسات الاقتصادية في التقليل من نسبة البطالة

10 نجحت المؤسسات الاقتصادية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

11 اعتمدت التسهيلات الجمركية على المرونة في مختلف مجالات تدخلها

التوصيات :

- وجوب وجود علاقة تكامل بين المؤسسات الاقتصادية و إدارة الجمارك
- قيام إدارة الجمارك بحملات تحسيسية وتوعية المؤسسات الاقتصادية واستقطابها من اجل الاستفادة من التسهيلات الجمركية

- تطوير النظم المعلوماتية في الجمارك وذلك لتطوير خدماتها خاصة في المراكز الحدودية
- تحسين أداء أعوان الجمارك وهذا من خلال التكوين المستمر والمتجدد

أفاق الدراسة :

تناولنا في هذه المذكرة التسهيلات الجمركية ودورها في أداء المؤسسات الاقتصادية حيث تعتبر هذه الدراسة مرحلة تمهيدية لمواضيع دراسات مستقبلية في سياق الموضوع بالتفصيل وذلك بتوسيع عينة الدراسة لتشمل عدد اكبر وكذلك إضافة متغيرات أخرى لتكون هناك نتائج ايجابية ودراسة شاملة , وبذلك يمكن أن نقترح بعض الدراسات

- التسهيلات الجمركية ومدى تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية
- دور الجمارك في ترقية الصادرات والواردات
- دور الرقابة الحكومية من تطوير أداء المؤسسات الاقتصادية